جامعة الشهيد حمّه لخضر –الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

مَنهج الشَيخَيْن في انْتقاء الرُواة والأحَادِيث مِن خلال الصَحِيحَين

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية –تخصص: الحديث وعلومه

الطالب:

حسين رزاق لبزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. خريّف زتّون	أستاذ محاضر – أ –	جامعة حمّه لخضر –الوادي	رئيساً
د. نور الدين تومي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة حمّه لخضر –الوادي	مشرفاً ومقرراً
د. أكرم بلعمري	أستاذ محاضر – أ –	جامعة حمّه لخضر –الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/ 2017–2018م

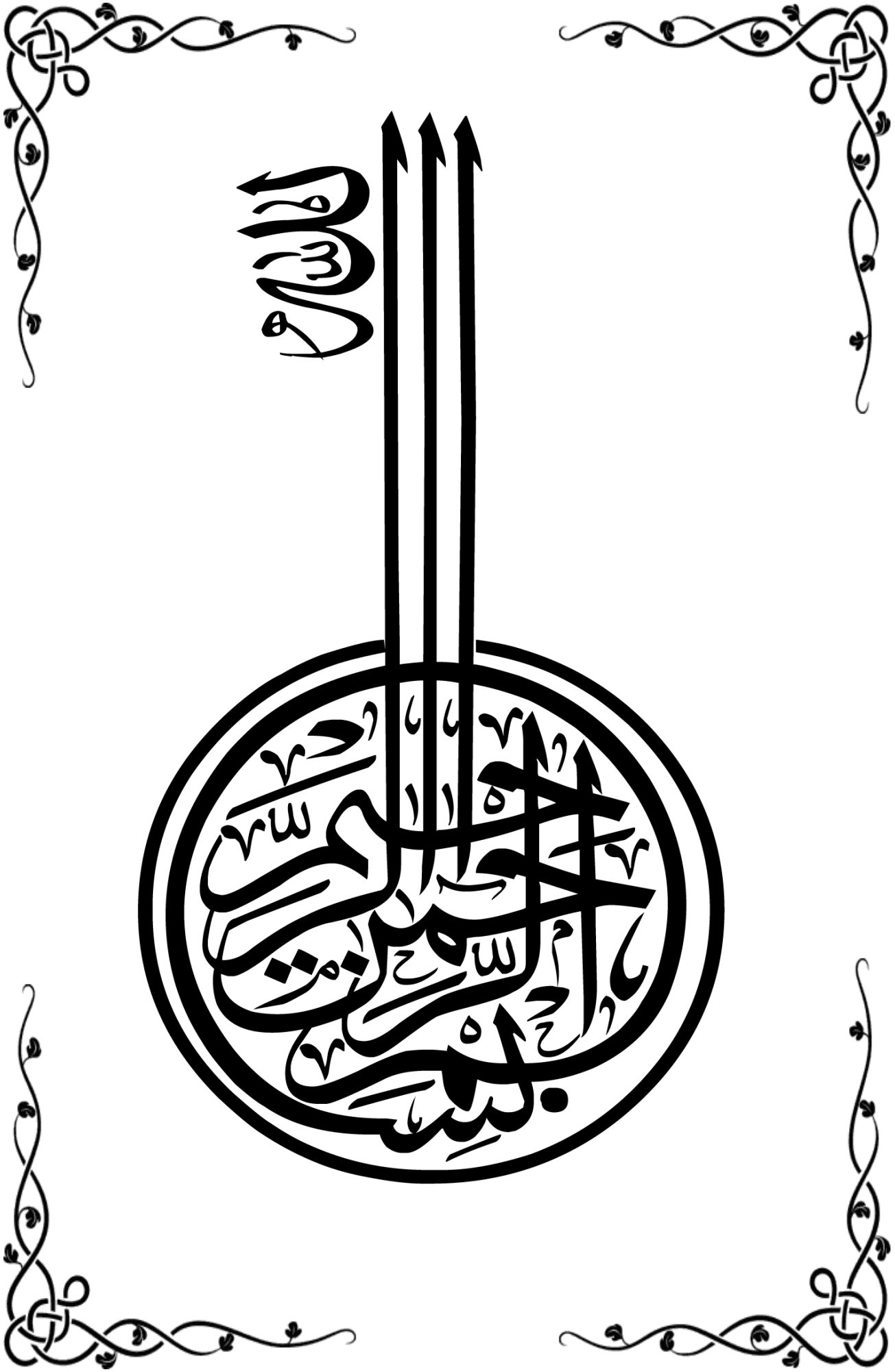

قال رسول الله ﷺ :

{ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ }

الإهداء

إلى من كانوا ولا زالوا خيرَ عَوْنٍ وسَنَدٍ لي. . . إلى الوالِدَين الكريمين.

إلى أهلي وأحبابي الذين يَصدُق فيهم قول الشاعر:

ها أنا بين أهلي هُمْ دمي ويدي**هُمْ ملحُ دَمعي هُم التَّحنانُ والشَّغفُ

إلى الذي لم يقرأ ولن يقرأ سطراً واحداً مما أكتب. .

فهو لم يتعلم القراءة والكتابة، ثم إنه قد مات. .

رحمه الله من عذاب القراءة ومن عناء الكتابة ومن الحياة. .

"إلى جدّي محمد وسِيدي فرحات" .

إلى شَيْخٍ يدعو الناسَ لا يدعو عليهم.

إهداء مِنّي إلَيْ !

إهداء إليك !

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم:7]

فأشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل:

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم ﴾ [يوسف:76]

وقال رسول الله ﷺ :**{من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه}** "رواه أبو داود".

ثم أُثني ثناء حسناً على شَيْخي وأستاذي والمُشرف على رسالتي "نور الدين تومي" -حفظه الله تعالى وجزاه عني خير الجزاء-، على ما أبلى من توجيه وتسديد.

كما أشكر أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسي في هذا المعهد المبارك،

ثم الشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضَّلوا بقبول مناقشة بحثي، مصوِّبين لأخطائه، وعلى ما أبْدَوهُ من توجيهات وتصحيحات مانحةً بحثي مزيد ضبط ليرقى للأفضل، فاللهم بارك لهم.

وفي الأخير أسأل الله العلي القدير أن يجزي كل من مدَّ يد العون لي في بحثي هذا خير الجزاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المُلخصْ

بسـم الله الرحمن الرحيـم، والصلاة والسلام على أشـرف مبعوثٍ للعالمين، مُحَمَّدٍ عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليـم، أما بعد:

تحدثت في بحثي هذا على منهج الشيخين -البخاري ومسلم-في انتقاء الرواة والأحاديث، من خلال الصحيحين، وفق خطة مكونة من مقدمة، وفَصْلَين وخاتمة.

- **أمّا المقدمة**: فكانت لرسم معالم منهجي ومنهجيتي التي سرت وِفقها في بحثي.

- **والفصل الأول**: وفيه مبحثان؛ أمَّا الأول فتعرضت فيه من خلال مطلبين إلى ترجمة الشيخين -رحمهما الله تعالى-، والتعريف بكتابيهما؛ بينما خصصت الثاني للكلام حول أهم ثلاثة إشكالات بخصوص منهج الانتقاء، وفق ثلاث مطالب.

- **والفصل الثاني**: وفيه مبحثان؛ أمّا الأول فسلطت الضوء فيه على منهج الانتقاء عند الشيخين من حيث العدالة، ضمن ثلاث مطالب؛ بينما عُنِي الثاني بعرض منهج الانتقاء عند الشيخين من حيث الضبط، وضمَّنته ثلاث مطالب أيضاً.

-**ثـم الخاتمة**: وفيها أبرز النتائج المُتوصَل إليها في البحث، وأهم التوصيات لمزيدٍ من خدمة هذا الموضوع.

Abstract:

In the name of God, the compassionating, the compassionate and peace be upon the Prophet Mohammad the most noble of Messengers, having said:

I spoke in my research on the approach of the two Sheikhs - Al-Bukhari and Muslim - in the selection of narrators and hadiths through “al-sahihain”, According to a plan consist of an introduction, two chapters and a conclusion.

The introduction: setted to make a structure to my approach and my methodology, which I followed in my research.

Chapter One: contain two researches, the first I divided to two quests, the translation of the two Sheikh - may God have mercy on them- and the definition of their books; While I assigned the second to talk about a three of most important questions link to the method of the selection, according to three quests.

Chapter two: contain two researches, the first, I highlighted on the method of selection of the two Sheikhs in terms of justice, within three quests; While the second concerned by the presentation of the method of selection between the two sheikhs whence the accuracy, And I included in it three quests too.

Conclusion: contain highlighted results obtained in the research, and the most important recommendations for further servicing this topic.

المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد ...

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[آل عمران: 102]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: 01]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: 70-71]

فقد كان من نعم الله العظيمة على هذه الأمة أن سَخَّرَ لها من يحفظ لها أمر دينها من علماء جهابذة، دعوا من ضل إلى الهدى، وصبروا منه على الأذى، خاصةً منهم أهل الحديث والأثر، حيثُ بذلوا النفس والنفيس في سبيل ذلك، عبر مَرِّ السنين مُشيّدين بذلك تُراثاً زاخراً للمسلمين، فبين جامع للسُنَّةِ ومدون لها، وبين شارح لحديثها ومُبَيّنٍ لغريبها، وبين مُحِقّقٍ لحال رواتها ومترجِم لرجالها، وبين مصنّف ومُؤصل لعلومها، فتضافرت فيه –بعد توفيق من الله تعالى–جهود جبَّارة لجهابذة من الحفاظ والعلماء.

فكان ممن وفقهم الله ﷻ واخْتَصَهُم لخدمة دِينه، إمامَا الأمة، شيخا الإسلام محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجَّاج –تغمدهما ربنا بشآبيب رحمته ومغفرته–، فأيَّدهما ووفقهما إلى جمع سُنَّة نبيه وتدوينها، فأخرجا لنا كتابين في غاية الدقة والإحكام، ألا وهما الجامعان الصحيحان.

فمن هنا برزت أهميتهما وتوجهت لهما عناية العلماء فأوْلَوْهُما بالاهتمام والدراسة، فكان من بين أهم ما تمت دراسته مناهجهما في كتابيهما، وبالأخص منهج نَقْدِهما للحديث، والذي من ضمنه منهجهما في التخريج للرواة وانتقاؤهما لأحاديثهم، وسأحاول -بإذن الله تعالى-في هذه الرسالة إظهار معالم منهج انتقاء الرواة والأحاديث عندهما.

وقبل الخوض في صُلب الموضوع أُقَدم بين يدي ذلك تعريفاً إجمالياً به، أوضح من خلاله منهجية إعداده، وطريقة كتابته من خلال النقاط التالية:

أولا: أهمية الموضوع

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة أُلخصها في عدة نقاط فيما يلي:

1/ تعلقها بإمامين كبيرين من أئمة المسلمين وهما البخاري ومسلم -رحمهما الله-.

2/ توضيحها لأحد البنود العريضة لمنهج الشيخين، ألا وهو منهج انتقاء الرواة والأحاديث، وهو من أهم مباحث علم نقد الحديث -إن لم يكن أهمها على الإطلاق-.

3/ كون مثل هذه الأبحاث مساعداً على حل العديد من الإشكالات في هذا العلم، وتوضيح وتصحيح بعض الأفكار بخصوص أئمة الحديث ومناهجهم.

ثانيا: إشكالية الموضوع

من خلال عنوان البحث وهو "منهج الشيخين في انتقاء الرواة والأحاديث من خلال الصحيحين"، تتبلور لنا إشكالية هذه الدراسة وفق السياق الآتي:

ما هي معالم منهج انتقاء الرواة والأحاديث عند الشيخين من خلال الصحيحين؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيس عدة تساؤلات فرعية أذكر منها:

1/ هل أخرج الشيخان -رحمهما الله تعالى-أحاديث الضعفاء والمُتَكَلَم فيهم في الصحيحين؟

2/ وهل يُعْتَبَرُ تخريج الشيخين للراوي في الصحيحين توثيقاً له؟

3/ إن سلَّمْنا أن الشيخين -رحمهما الله تعالى-ضمَّنا صَحِيحَيْهِما جملة من الضعفاء، فكيف كان تخريج الشيخين -رحمهما الله تعالى-لهم؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع دراستي لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

-أما الأسباب الذاتية:

1) رغبتني في تناول موضوع متعلق بالشيخين -رحمهما الله تعالى-.

2) ميولي إلى مثل هذه المواضيع المتعلقة بنقد الحديث.

3) تشجيعي من طرف أستاذي الفاضل: نور الدين تومي -حفظه الله تعالى-.

-أما الأسباب الموضوعية:

1/ الغموض الذي يكتنف منهج الشيخين عامة، وبالأخص منهجية تخريجهما للرواة الضعفاء سواء على مستوى العدالة أو الضبط، خاصة في ظل نُدرة الدراسات الخاصة بذلك -إن لم نقل انعدامها أصلا-.

2/ هذه الهجمات الشرسة التي يتم شنُّها اليوم على السنة النبوية عامة، وعلى رأسها الصحيحين، إذ هُمَا عمودها وأصلها الثابت، فإن سقطاَ، سَهُل سقوط ما بعدهما من كتب السنة.

3/ كون هذه الانتقادات -إن صح التعبير-الموجهة للصحيحين لا تكتسي حُلَّة علمية، فجلُّها -إن لم نقُل كلُّها-تفتقر إلى التحقيق والتدقيق، مُظهِرةً لمدى جهل هؤلاء بمنهج الأئمة النقاد عامة وبمنهج الشيخين خاصة.

رابعا: أهداف البحث

إن لكل باحث أهدافا يتوخاها من بحثه ويرجو الوصول إليها، والهدف الرئيس من هذا البحث يتمثل أساسا في بيان منهج الشيخين في انتقاء الرواة والأحاديث من خلال صَحِيحَيْهِما، وتصنيفها وترتيبها وفق نسق أكاديمي يُسَهِّلُ فهم هذا المنهج، مُستدلا عليه بأقوال الأئمة من المتقدمين والمتأخرين، أما عن الأهداف المتفرعة عنه فهي كما يلي:

1/ بيان حقيقة وجود الضعفاء ومن اتُّهم بالضعف في الصحيحين.

2/ إظهار كيفية تعامل الأئمة مع مسألة البدعة، وأحاديث المبتدعة.

3/ محاولة خدمة تراث الشيخين –رحمهما الله تعالى–، من خلال دراسة بسيطة لأحد مصنفاتهما محاولا في ذلك إظهار بعض معالم مناهجهما.

خامسا: الدراسات السابقة

إن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع تكاد تكون منعدمة في حدود ما اطلعت عليه، إلا أن هناك مَن عالج هذا الموضوع ضمن بعض الدراسات الشاملة ولم يقصد تخصيص منهج الانتقاء عند الشيخين، بل كان ضمن بعض الدراسات الشاملة لهما، أو أنه خصَّ دراسته بأحد الإمامين دون الآخر، فمن أبرز هذه الدراسات:

1/ "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح"، أبو بكر بن الطيب كافي:

وتُعتبر هذه الدراسة من أكبر الدراسات وأفضلها –في رأيي الخاص–حول منهج الإمام البخاري، فلا تكاد تجد أحدا من المعاصرين ممن عرَّج عن منهج الشيخين أو منهج البخاري إلا واستشهد ببعض ما ذُكر فيها، وأشاد بها، حيث كانت دراسته هذه جمعاً لمنهج الإمام البخاري في صحيحه سواءً في التصحيح أو التعليل، إلا أنها على الرغم من شموليتها، لم يُفرد صاحبها منهج الانتقاء عند البخاري بمبحث أو مطلب خاص به، إنما ذكره في بعض مطالب رسالته عَرَضاً دون مزيد تفصيل، ولقد استفاد صاحبها استفادة عظيمة من فتح الباري لابن حجر.

ولقد استفدت من هذه الرسالة أيّما استفادة، وخاصة في صياغة الفصل الثاني من حيث منهجية عرض المباحث والمطالب، فبارك الله لنا في علمه.

2/ "منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رُمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح"، إندونيسيا بنت خالد محمد حسّون:

واختصت هذه الباحثة في دراستها برواية من رُمي بالبدعة في الجامع الصحيح، حيث فصَّلت مسألة البدعة وأنواعها، وحكم الرواية عن المبتدعة، ثم سردت كل مرويات من رُمي ببدعة في الجامع الصحيح، إلا أنّها على الرغم من تحقيق وقوع الرواة في البدع التي اتُّهموا بها، لم تُعرّج عن منهج تخريج البخاري لهؤلاء الرواة وعن كيفية انتقاء أحاديثهم وتأصيل ذلك، وتقسيمه وتنظيمه.

ولقد استفدت من هذه الرسالة خاصة في مبحث العدالة، من حيث كيفية عرض نماذج الرواة الذين انتُقدوا في الصحيحين من حديث العدالة.

كما أن هناك بعض البحوث والمقالات المبثوثة في الشبكة العنكبوتية التي تحدثت عن منهج الانتقاء عند الشيخين، إلا أن معظمها لم يتسم بالدقة في تأصيل هذا الموضوع، إمَّا بعدم إعطاء الموضوع حقَّه من الدراسة فكَتَبَ فيه باختصار، أو أنه نحى منحى آخراً في موضوعه، كمن وجَّه دراسته كاملة للرد على الطاعنين في الصحيحين، مُهملاً أولوية بيان منهجهما -رحمهما الله تعالى-ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية، ألا وهي الرد على هذه الشبهات، إلا أنه لو اكتفى بتأصيل الأمر الأول -ألا وهو بيان منهج الانتقاء عند الشيخين-لكان هذا في حدِّ ذاته ردّاً عنهم.

سادسا: منهج البحث

نظراً إلى أن البحث يسعى إلى استنباط منهج الشيخين في انتقاء الرواة والأحاديث، وتحليل كيفية تخريجهم لهؤلاء الرواة، فإنني سأستعين بالمناهج التالية:

1/ المنهج الاستقرائي: وذلك عند تتبع النصوص والأحاديث، سواءً نصوص أهل العلم في بيان منهج الانتقاء، أو أحاديث هؤلاء الرواة في الصحيحين.

2/ المنهج الوصفي: وذلك عند ذكر تعريفات المسائل المدروسة وتخريج مذهب الإمامين فيها.

3/ المنهج المقارن: وذلك عند مقابلة آراء وأقوال أئمة الحديث بتطبيقات الشيخين في الصحيحين.

4/ المنهج التحليلي النقدي: وذلك عند عرض نصوص أئمة الحديث، وتحليلها، محاولاً الوصول إلى أصح قول في المسألة المدروسة -فأسأل التوفيق والسداد-.

سابعا: منهجية البحث:

التزمت في كتابة بحثي هذا منهجية مضبوطة، أذكر فيما يلي أهم عناصرها:

1/ عزو الآيات يكون في المتن بالطريقة الآتية [اسم السورة: رقم الآية]، مع جعلها فيما بين الرمزين الآتيين: ﴿ ﴾، مع كتابتها بالرمز العثماني.

2/ جعلت الأحاديث النبوية في المتن بين مزدوجين بالشكل الآتي: { } مثخنةَ الخط، تمييزا لكلام المعصوم ﷺ عن كلام سائر الناس، على أن يكون تخريجها في الحاشية على النحو الآتي: ذِكر المصنَّف الحديثي، الكتاب والباب إن وُجد، رقم الحديث، رقم الجزء والصفحة.

3/ التزمت تخريج الأحاديث الواردة في المتن من الصحيحين فقط، لكونهما موضوع الدراسة، ويكفي في ذلك تخريج الحديث منهما وبيان منهج الشيخين فيه.

4/ توثيق المعلومات الواردة في المتن بالحاشية يكون على النحو الآتي: المؤلَّف، المؤلِّف، رقم الجزء –إن وُجد–، رقم الصفحة، على أن أذكر سائر معلومات الكتاب في فهرس المصادر والمراجع، وفق الترتيب الآتي: المؤلَّف، المؤلِّف، التحقيق –إن وُجد–، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر.

5/ إذا كان المرجع رسالة علمية أكاديمية، فإن التوثيق في قائمة المصادر والمراجع يكون كالآتي: عنوان الرسالة، الباحث، نوع الدرجة العلمية، المشرف، الجامعة، مكانها، سنة المناقشة.

6/ عند استعمال الكتاب في موضعين متتاليين لا يفصل بينهما استعمال كتاب آخر، فإنني أورد العبارة الآتية: المصدر أو المرجع السابق، مع إردافه برقم الجزء والصفحة، سواءً كان الكتابان متتابعين في نفس الصفحة، أو كان الأول في آخر صفحة، والثاني في أول الصفحة الموالية.

7/ أترجم للأعلام المستَشْهَد بأقوالهم فقط، باستثناء الصحابة والتابعين، وذلك لطبيعة الدراسات الحديثية التي يكثر فيها ذِكْرُ الأعلام، كذلك لا أترجم للأعلام عند الاستشهاد بأقوالهم في الجرح والتعديل عند دراسة الراوي، لكثرة النُقول مما يستنزف حجم الصفحات.

8/ عندما أحذف كلاماً من النصوص المقتطفة حرفيا أضع العلامة: ... (ثلاث نقاط متعاقبة).

9/ إذا نقلت الكلام عن قائله بالمعنى، أو تصرفت فيه، فإنني أُصَّدر العزو في الحاشية بكلمة: "ينظر"، أما إذا كان النقل حرفيا، فإنني أجعله في المتن بين المزدوجين الآتيتين: "" دون ذِكر كلمة: يُنظر في الحاشية.

10/ التزمت رموزاً معينة لإفادة المعاني الآتية: الجزء: ج، الصفحة: ص، التاريخ الهجري: هـ، التاريخ الميلادي: م، تاريخ الوفاة: ت، التحقيق: تحق، الطبعة: ط.

11/ التزمت في الجزء التطبيقي من كل مطلب في بحثي هذا ذِكر نماذج للرواة والأحاديث فقط، لا على سبيل الاستقصاء، فإن ذلك مما يتعذر في مثل هذه الأبحاث لقلة عدد الصفحات فيها.

12/ ارتأيت وضع خلاصات في بعض مواضع بحثي، وذلك عندما يستلزم الموضع جمع ما تفرق من معلومات وحيثيات سبق ذكرها، سواءً في آخر بعض المطالب، أو في آخر بعض المباحث، بُغية ربط المعلومات ببعضها البعض.

ثامناً: حدود البحث

سأتطرق في بحثي -بإذن الله تعالى-إلى دراسة منهج الانتقاء عند الشيخين -رحمهما الله تعالى-، مع بيان أهم معالمه والاستدلال عليه من تطبيقاتهم في الصحيحين.

تاسعاً: خطة البحث

سِرتُ في بحثي هذا وفق خطة محددة، والتي تتمثل في مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس علمية، وفيما يلي عرض موجز لها:

- **المقدمة**: وذكرتُ فيها أهمية الموضوع، وطرح إشكالياته -الرئيس والفرعية -، وأسباب اختياري له، والأهداف المتوخاة منه، ثم عرض وجيز للدراسات السابقة للموضوع، ثم قمت بتبيين المنهج المُتبع في الدراسة، والمنهجية المسلوكة في تحريره، ثم حدود البحث، ثم عرضٌ موجز لخطة البحث، ثم لمحة عن أبرز المصادر والمراجع التي أفدت منها في بحثي، وختاما الصعوبات التي واجهتني.

- **الفصل الأول**: وفيه مبحثان

- **المبحث الأول**: وتعرضت فيه من خلال مطلبين إلى ترجمة الشيخين -رحمهما الله تعالى- والتعريف بكتابيهما، كلُ واحدٍ على حدة، بالتطرق إلى اسمه ونسبه ومولده، وطلبه للعلم، ثم سرد لبعض شيوخه وتلاميذه، ويليه منزلته العلمية وثناء العلماء عليه، مختتما ذلك بذِكر وفاته وآثاره العلمية، ثم التعريف بكتابه، وذلك عبر تحقيق اسمه الكامل، ثم بيان دوافع تأليفه ومنهجه في تأليفه، مُختتما ذلك بعناية الأمة الإسلامية وعلمائها به وأشهر رواياته.

- **المبحث الثاني**: خصصت هذا المبحث للكلام حول أهم ثلاثة إشكالات بخصوص منهج الانتقاء، وجب الإجابة عنها قبل الدخول في صُلب البحث حتى نكون على منهج صحيح في عرض المعلومات، وفق ثلاث مطالب: الأول لتحقيق وجود الضعفاء ومن اتُهِم بالضعف في

الصحيحين (التوثيق والتضعيف بناءً على تخريج الشيخين)، والثاني للكلام حول مسألة التوثيق المـُطلَق والتضعيف المـُطلَق، أما الثالث فكان لعرض حدود منهج الانتقاء عند الشيخين والكلام عنه.

– **الفصل الثاني**: وفيه مبحثان

–**المبحث الأول**: سلطت الضوء في هذا المبحث على منهج الانتقاء عند الشيخين من حيث العدالة، ضمن ثلاث مطالب: الأول لتعريفها وبيان وشروطها، أما الثاني فخصصته لمسائل متعلقة بالعدالة وموقف الشيخين منها، أمَّا المطلب الثالث فكان بمثابة مطلب تطبيقي بَيَّنْتُ من خلاله موقف الشيخين من أحاديث المبتدعة، ومنهجهما في التخريج لهم.

– **المبحث الثاني**: عُنِي بعرض منهج الانتقاء عند الشيخين من حيث الضبط، وضمَّنته ثلاث مطالب أيضاً، أمَّا الأول فكان لتعريف الضبط وأهميته وكيفية معرفته عند الراوي ومراتبه، بينما خصصت الثاني لبيان موقف الشيخين من الرواة الضعفاء، ثم ختمته بالمطلب الثالث والأخير وفيه نماذج من روايات الضعفاء ومنهج الشيخين في تخريجها.

– **الخاتمة**: وفيها أبرز النتائج المـُتوصَل إليها في البحث، وأهم التوصيات لمزيدٍ من خدمة هذا الموضوع.

– **الفهارس**: ذُيِّل البحث بفهارس علمية لـ: الآيات، الأحاديث، الأشعار، الأعلام، المصادر والمراجع، الموضوعات، تسهيلاً لآلية البحث.

عاشراً: المصادر والمراجع

اعتمدت في هذه الدراسة عدة مصادر ومراجع، لكن أذكر هنا أهم المؤلفات التي استفدت منها:

1/ أمهات كتب السنة وشروحها، وكتب مصطلح الحديث، وكتب العلل والسؤالات، وكتب الرجال، ومعاجم وقواميس اللغة.

2/ مجموعة من كتب المعاصرين، على رأسها رسالة الأستاذ أبو بكر كافي –حفظه الله تعالى–المـُعَنْونة بمنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح،

وكذلك رسالة الباحثة إندونيسيا بنت خالد محمد حسّون –جزاها الله كل خير–الموسومة بمنهج الإمام البخاري في الرواية عمن رُمي بالبدعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح.

كما أشير وأنا أتحدث عن المصادر والمراجع أنني أفدت من الدراسات السابقة، حتى وإن لم تظهر في رسالتي إحالات عليها إلا في مواضع قليلة، ذلك أنني انتهجت طريقتهم التي ساروا عليها في عرض معالم منهج الانتقاء عند الشيخين وكذلك طريقة إيرادهم للنماذج التطبيقية، مع بعض التعديلات البسيطة حتى تتوافق مع طبيعة مذكرتي فجزاهم الله عنّي كل خير.

حادي عشر: صعوبات البحث

لم يخلو بحثي هذا من بعض الصعوبات التي اعترضتني في طريق كتابتي له، فكان من أهمها شُحُ المادة العلمية حول منهج الانتقاء عند الشيخين، فالكلام حول هذا الموضوع قليل مبثوث في بطون كتب السنة، وحتى من تكلم فيه فقد كان كلامه مُجملاً ومختصراً، حيث إن كل عالم يُحدِّث أهل زمانه ويكتب لهم، وفرق بيننا وبينهم.

فمهما بذلت من جهد فإنني لا أدَّعي الكمال أو نِصْفَهُ، فما أنا إلا طويلب علم ادعى البحث والتنقيب في تراث أُمَّةٍ، أفنى فيه من هو أسبق وأعلمُ منه أعمارهم فما أَوْلَوْهُ حقه.

"فالإنسان –وإن زَعَمَ في الأمر أنه أدركه وقَتَلَهُ عِلْماً–، لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عَقِلَ فيه ما لم يكن عَقِلَ، وأَدْرَكَ من عِلْمِهِ ما لم يَكُنْ أدرك قبل ذلك، كُلُّ أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً " [1].

فأرجوا أن يكون بحثي هذا إضافة حسنة إلى ما سبق من البحوث، وأتقدم به راجياً المولى ﷻ أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، فما أصبت فيه من الله ﷻ وحده، وما أخطأت فيه فمن نفسي ومن الشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(1) – الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، 835/2.

الفصل الأول: مُقدّمَات ومفاهيم أوّلية

- المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري ومسلم، والتعريف بكِتابيهِما

- المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري والتعريف بكتابه الجامع الصحيح

- المطلب الثاني: ترجمة الإمامِ مسلم والتعريف بكتابِه الصحيح

الفصل الأول: مُقدّمَات ومفاهيم أوّلَية

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري ومسلم، والتعريف بكِتابيهِما

إن التعريف بعَلَمٍ فذٍّ مثل الإمام البخاري أو مسلم أمرٌ مما يَصعُب حصرُ جوانبه والإحاطة به، خاصةً وأن غايةُ موضوع دراستي ليس الترجمة لهما، إنما هي تمهيدٌ لذلك، فأحاول -بإذن الله تعالى-في هذا المبحث التعريف بهما من خلال ذِكْر ما يَكشِف جوانبًا من حياتهما -رحمهما الله تعالى-، وكذا التعريف بكتابيهما بما يُقرب الصورة لنا.

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري والتعريف بكتابه الجامع الصحيح

الفرع الأول: ترجمة الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-

أولا: نَسبه مولده

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي؛ وكان أبوه عالِماً، حيث قال البخاري:

سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه [1].

وأما البخاري فهي نسبةٌ إلى البلد المعروف فيما وراء النهر، يُقال لها بخارى، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن يتجاوزون الحد [2].

وُلِد الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وقد ذهب بصره في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: " يا هذه قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك" [3].

(1) - يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 392/12.

(2) - يُنظر: الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، ص306.

(3) - يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 393/12.

ثانيا: طلبُه للعلم

طلب الإمام –رحمه الله تعالى–العِلْمَ وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكُتَّاب ولم تتجاوز سِنُه عَشر سنين، وكان يَختلِفُ إلى محدثي بلده فلما بلغ ستة عشر سنة كان قد حفظ كُتَب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلَّف هو في طلب الحديث [1].

ثالثا: شيوخه وتلاميذه

1/ شيوخه:

أخذ الإمام البخاري –رحمه الله تعالى –عن شيوخ كثيرين لا يكادون يُحصون، حتى إنَّ بعض من حاول استقصاءهم في ترجمته للإمام، ذكرهم وصنَفَّهم إما على حروف المعجم كالمزي في تهذيب الكمال، أو على البلدان كالذهبي في السير لكَثرة تَعدادهم.

وهذه أسماء بعض منهم على البلدان:

سمع ببخارى قبل أن يرْتَحل من عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي وجماعة، ثم سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم وهو من عوالي شيوخه، وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسين شقيق، وصدقة بن الفضل وغيرهم، وبنيسابور من يحي بن يحي وجماعة، وسمع بالري من إبراهيم بن موسى، وبالبصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، ومحمد بن عرعرة وغيرهم، وبمكة من أبي عبد الرحمن المقريء، وخلاد بن يحي، والحميدي وغيرهم، وبالمدينة من عبد العزيز الأوسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس، وبمصر من سعيد بن أبي مريم، وأحمد بن إشكاب، وعبد العزيز بن يوسف، وأصبغ وغيرهم، وبالشام من أبي اليمان، ومحمد بن يوسف الفرياني، وأبي مسهر، وأمم سواهم.

وقال البخاري –رحمه الله تعالى –: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس منهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص [2].

---

(1) – يُنظر: المرجع السابق، 393/12.

(2) – يُنظر: المرجع السابق، 395/12.

2/ تلاميذه:

انتشر عِلم الشيخ –رحمه الله تعالى–في الأمصار، فلا تكاد تجد من طلبة العلم من لم يسمع منه إمَّا بواسطة أو غير واسطة، فمنهم: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد بن عبد الله الحضرمي مطين، وإبراهيم بن معقل النسفي، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمر بن محمد بن بجير، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحي بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفربري –راوي الصحيح–، ومنصور بن محمد مزبزدة، وأبو بكر بن أبي داود، والحسين والقاسم ابنا المحاملي، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمود بن عنبر النسفي، وأمم لا يحصون [1].

وروى عنه: مسلم في غير صحيحه.

ولقد ذكرتُ هنا شيوخ وتلاميذ الإمام البخاري –رحمه الله تعالى–لا على سبيل الاستقصاء، هذا وقد رتَّب الإمام أبو الحجاج المزي–رحمه الله تعالى–شيوخ البخاري وأصحابه على المعجم وذكر خلقا سوى من ذكر الإمام الذهبي.

رابعا: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

مما لا يخفى على كل ذي عقل سليم أن الإمام البخاري –رحمه الله تعالى –تميز بالحفظ الشديد والعلم والذكاء الحاد الذي قلَّ من وصل إليه، ودليل ذلك ما تعرَّض له من مواقف كثيرة تدل على ذلك، منها امتحانه من طرف أهل بغداد عند دخوله لها [2].

قال البخاري –رحمه الله تعالى –: تفكرت أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاثُ مائة –أي ثلاث مئة راوٍ عنه–.

وقال أيضا: ما قدِمتُ على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

فقال له بعضهم: بلغني أنه قال لك: لا تحسن تصلي، فكيف تجلس؟

(1) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 397/12.

(2) – للاطلاع على كامل القصة يُنظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص486.

فقال: لو قيل لي شيء من هذا ماكنتُ أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث، في الصلاة خاصة [1].

وكان إسحاق بن راهوية [2] -رحمه الله تعالى-يقول: اكتبوا عن هذا الشاب -يعني البخاري -فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خُرسان مثل محمد بن إسماعيل.

وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خرسان.

وكان علماء البصرة والشام والحجاز والكوفة كُلَما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضَلُوه على أنفسهم [3].

خامسا: وفاته وآثاره العلمية

توفي الإمام البخاري -رحمه الله تعالى -ليلة السبت، ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً [4]، تاركا وراءه إنتاجاً علمياً يدل على غزارة علمه، مستفيداً ممن قبله، واستفاد منه من بعده ولقد حفِظَت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته، إلا أن الكثير منها فُقِد منذ زمن بعيد، وهذه أسماء بعض كُتُبِه التي ذكرها العلماء:

"الجامع الصحيح"، "الأدب المفرد"، "التاريخ الكبير"، "التاريخ الأوسط"، "التاريخ الصغير"، "خلق أفعال العباد"، "الرد على الجهمية"، "الجامع الكبير"، "المسند الكبير"، "الأشربة"، "الهِبة"، "أسامي الصحابة الوحدان"، "المبسوط"، "المؤتلف والمختلف"، "العلل"، "الكنى"،

(1) - يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 412/12.

(2) - هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر أبو يعقوب الحنظلي المعروف بابن راهويه المروزي، وُلد سنة (161هـ) روى عن ابن عيينة وابن علية وجرير وبشر بن المفضل، وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجة وبقية ابن الوليد ويحي بن آدم وأحمد بن حنبل، قال النسائي: ثقة مأمون، مات سنة(238 هـ). (يُنظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 218/1).

(3) - يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي ، 421/12.

(4) - يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 33/2.

"الفوائد"، "قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم"، "رفع اليدين في الصلاة"، "القراءة خلف الإمام"، "بر الوالدين"، "الضعفاء" [1].

الفرع الثاني: التعريف بكتابِه الجامع الصحيح

أولاً: اسمه الكامل

الشائعُ والمتداول بين الناس تسميته بـ "صحيح البخاري"، أو "الجامع الصّحيح"، أمَّا اسمُه الذي سمَّاه به مؤلِّفه، فقد اختُلِف فيه على قولين مُتقاربين جدا:

الأول: "الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيَّامه" [2].

الثاني: "الجامع الصَّحيح المسند من حديث رسولِ الله ﷺ وسُنَنه وأيَّامه" [3].

ثانيا: دوافع تأليفه

إن لتصنيف البخاري –رحمه الله تعالى– كتابَه "الجامع الصّحيح" ثلاثةً من الأسباب هي الباعثةُ له على ذلك؛ وهي:

أولا: تجريد الحديث الصحيح: فإنه في آخر عصر التابعين ابتدأ تدوين الحديث النبوي، وكان ممزوجًا بأقوال وفتاوى الصحابة والتَّابعين ﷺ، ومنها ما اتسمت بالجمع بين الحديث الصحيح والحسن والضعيف والمعلول وغيره، فكان هذا دافعا من الدوافع التي حرَّكت همَّة الإمام البخاري لتجريد الحديث الصَّحيح من غيره.

ثانيًا: سماع الامام البخاري –رحمه الله تعالى–شيخَه إسحاق بن راهويه يقول: "لو جمعتُم كتابًا مختصرًا لصحيح سُنَّة رسول الله ﷺ"، فقال البخاري: "فوقع ذلك في قلبي فأخذتُ في جمع الجامع الصَّحيح".

---

(1) – يُنظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص492.

(2) – معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص26.

(3) – هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص8.

ثالثًا: قَول البخاري –رحمه الله تعالى–: "رأيتُ النبي ﷺ في المنام وكأنَّني واقفٌ بين يديه، وبِيدي مروحةٌ أَذُبُّ بها عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال لي: أنتَ تَذُبُّ عنه الكذِب، فهو الذي حَملني على إخراج الجامع الصَّحيح" [1] .

ثالثاً: موضوع الكتاب

موضوع كتاب صحيح البخاري هو الأحاديث الصحيحة المسنَدة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وقد أبان –رحمه الله تعالى–عن ذلك بنفسه فقال: "ما أدخلتُ في كتابي إلا ما صَحَّ، وتركتُ من الصحيح حتى لا يطول" [2].

ويدُل على موضوع كتابه أيضا تسميته إياه بـ "الجامع المسند الصحيح المختصر..."؛ فواضح أنه قصد لجمْعَ بعض الصحيح –لا كلِّه–من سنة النبي ﷺ المسنَدَة، في جُلَّ أبواب الدين.

إلا أن المراد بذلك –أي الأحاديث الصحيحة–ليست كُلُّ ما ذُكِر في الكتاب، إنما هي "مقاصدُ الكتاب وموضوعُه، ومتونُ الأبواب دون التراجمِ ونحوِها؛ لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعا" [3].

كما أن الإمام البخاري–رحمه الله تعالى–رأى ألا يُخلِيَ كتابه الجامع من الفوائد الفقهية، والنُكتِ الحُكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معانيَ كثيرةً فرَّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها [4].

---

(1) – يُنظر المرجع السابق، ص6. "كذلك وقد أضاف الدكتور أبو بكر كافي دافعاً آخر استنبطه من خلال استقراءه لصحيح البخاري ألا وهو: الرد على تلك الموجة الكبيرة من البدع التي ظهرت في القرنين الثاني والثالث، فجرَّد البخاري كتابه للرد عليها بصحيح سنن النبي ﷺ"، (يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص56).

(2) – سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 402/12.

(3) – معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص26.

(4) – يُنظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص8.

رابعاً: وصف عام للكِتاب

كتاب البخاري من الجوامع، حيث أنَّ الإمام البخاري –رحمه الله تعالى–رتَّب الأحاديث على أبواب الدِين، مُفتتحًا "الجامع" بكتاب: بَدء الوحي، ومختتِمًا إياه بكتاب: التَّوحيد، ثمَّ إنَّ هذه الكتب يحتوي كلٌّ منها على أبوابٍ مُنتظمة متناسقةٍ في إيرادها، وتحت كلِ بابٍ عددٌ من الأحاديث.

وقصد الإمام البُخاري –رحمه الله تعالى–في صحيحِه إبراز فقْه الحديث، واستخراج الفوائد منه، فعقد تراجم الأبواب وذَكَرَ في هذه التراجم الأحاديثَ المعلَّقة، وكثيرًا من الآيات وفتاوى الصَّحابة والتَّابعين ليُبيِّنَ بها فقْه الباب والاستِدلال له بالأحاديث، وبهذا يكون قد جمعَ –رحمه الله تعالى–بين حفظ سُنَّة رسول الله ﷺ وفهْمِها.

هذا وقد "اشتمل الجامع الصحيح على سبعةٍ وتسعون كتاباً، وثلاثةُ آلافٍ وأربعمئةٍ وخمسون باباً مرتبةً على المسائل الفقهية والعقدية وغيرها.

وكان –رحمه الله تعالى–يُقطِّع الأحاديث ويختصرها ويكررها في مواضع مختلفة لتخدم الناحية الفقهية، من أجل ذلك نجد أن كتابه لم يتضمن الأحاديث الصحيحة المسندة فحسب، والتي هي أصل الكتاب، ومن أجلها صَنَّفَه، وإنما ضَمَّ إلى جانب ذلك الكثير من الآيات القرآنية التي لها صلة بموضوع الباب الذي يذكره، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين، وكثيراً من الأحاديث المعلقة وكثيراً مما يستنبطه من معاني الأحاديث من الفقه والأحكام، بما تقدم ذكره، وبتراجمه التي أودعها استنباطاته العجيبة، وبِرَدِّه على كثير من المخالفين لأهل الحديث" [1].

أما عدد أحاديث الجامع الصحيح فقد قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح أنها سبعةُ آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة، وقيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف.

وقال ابن حجر: فجميع ما في الكتاب بالمُكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا، وبإسقاط المُكرر ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان [2].

(1) – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص58.

(2) – يُنظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص469.

خامساً: عناية الأمة الإسلامية وعلمائها بصحيح البخاري وأشهر رواياته

لم يحظَ كتاب بعد كتاب الله ﷻ بالعناية كما حَظِيها صحيح البخاري، وكانت هذه العناية جهوداً علمية دقيقة في خدمة هذا الكتاب، إلا أنه لا يسعني ذكرها كاملةً هنا، إنما أذكر بعضها على سبيل التمثيل لها، لا على سبيل الاستقصاء.

1- أشهر شروح الجامع الصحيح: "الكواكب الدراري" لمحمد بن يوسف الكرماني، "فتح الباري" للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، "عمدة القاري" لمحمود بن أحمد العيني، "إرشاد الساري" لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، "أعلام الحديث" لأبي سليمان حَمد بن محمَّد الخَطَّابي، "شرح صحيح البخاري" لابن بطَّال، "التنقيح لألفاظ الجامع الصَّحيح" لبدر الدِّين الزَّركشي.

2-كما قد اهتم بعض العلماء بضبط أسماء الرواة الوارد ذِكرُهم في الجامع الصحيح، والكلام عليهم جرحاً وتعديلاً، فأذكر من هذه الجهود: "أسامي من روى عنهم البخاري" لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد" لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، "ذِكُر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم" للدارقطني، "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما" لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، "تقييد المهمل وتميز المشكل" لأبي علي الغساني الجياني، "الجمع بين رجال الصحيحين" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، "المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم" لمحمد بن إسماعيل بن خلفون، "رجال البخاري ومسلم" لأحمد بن موسى الهكاري، "قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين" لعبد الغني البحراني.

3-أمَّا أشهر روايات الجامع الصحيح فهي: رواية أبي ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ، رواية ابن السكن "أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ"، رواية الأصيلي" أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، رواية النسفي" أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي"[1].

(1) - يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص60.

المطلب الثاني: ترجمة الإمامِ مسلم والتعريف بكتابِه الصحيح

بعد أن فرغتُ من ترجمة الإمام البخاري –رحمه الله تعالى–وكتابه الجامع الصحيح، أَشْرَعُ في ترجمةِ تلميذه وقرينه الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–متوخياً في ذلك الايجاز أيضاً.

الفرع الأول: ترجمة الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–

أولا: نَسبه ومولده

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري.

أما القُشَيري فنِسبةً إلى قبيلة قُشَير، والنيسابوري نِسبةً إلى بَلَدِه نيسابور من مُدُن خراسان[1].

اختلف العلماء في تحديد سنة مولده على أقوال متعددة، فمنهم من يقول إنه وُلِد سنة أربعٍ ومائتين، ومنهم من يقول أنه وُلِد سنة سِتٍ ومائتين، ومهما يكن من اختلاف في تحديد العام الذي وُلِد فيه إلا أن الأقوال تواردت على أنه وُلِد بعد المائتين.

ثانيا: طَلَبُه للعِلم

كان أول سماعه في سنة ثمان عشرة –أي بعد المئتين–من يحيى بن يحيى التميمي، وحَجَّ في سنة عشرين –بعد المئتين–وهو أمْرَد، فسمع بمكة من: القعنبي –وهو أكبر شيخ له–وسمع بالكوفة من: أحمد بن يونس، وجماعة، وأسْرَع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه

تلقى الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–العِلمَ عن جُمُوع من العلماء الأفاضل، من أبرزهم: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأبي الربيع الزهراني، وأبي

(1) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 558/12.

موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وعبد الله الدارمي، وإسحاق الكوسج -رحمهم الله تعالى-، وخلق سواهم كثير [1].

وأخذ العلمَ عن الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-خلقٌ كثيرٌ من الرواة من أبرزهم:

الإمام أبو عيسى الترمذي، والفقيه إبراهيم بن محمد بن سفيان، وأبو حامد أحمد بن حمدون، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو حامد ابن الشرقي، والحافظ أبو عمرو الخفاف، والحافظ سعيد بن عمرو البرذعي، والحافظ صالح بن محمد البغدادي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن إسحاق السراج، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو محمد القلانسي، ومكي بن عبدان، وخلق غيرهم [2].

رابعا: مَنزِلته العلمية وثناء العلماء عليه

وأجمع العلماء على جلالته، وإمامته، وعلو مَرتَبته، وحذقِه في هذه الصَنعة، وتَضَلُعه فيها، ومن أكبر الأدلة على جلالته وإمامته في علوم الحديث وتَفَنُنُه فيها كتابه الصحيح الذي لم يُوجَد في كتابٍ قَبْلَه ولا بَعْدَه من حُسْنِ الترتيب وصَنْعَة الإسناد، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، فلا نظير لكتابه من حيث الترتيب والتنظيم.

ومع هذا فصحيح البخاري أصَّحُ وأكثر فوائداً، هذا هو مذهب جمهور العلماء وهو الصحيح المختار، لكن كتاب مسلم في دقائق الأسانيد ونحوها أجود -والله أعلم-.

ولقد أثنى على الإمام مسلم-رحمه الله تعالى-كبار العلماء من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، والثناء عليه كثيرٌ جداً، أنقل شيئًا من ذلك:

قال بندارا محمد بن بشار [3]: حُفَّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

---

(1) - يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 101/13.

(2) - يُنظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، 85/58.

(3) - هو: محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار، روى عن ابن أبي عدي ويحيى القطان وابن مهدي وأبي داود الطيالسي، روى عنه الجماعة وزكرياء السجزي وأبو زرعة وأبو حاتم وبقي بن مخلد، وُلد سنة (167هـ) ومات في رجب سنة (252هـ) وقال بن حبان كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه. (يُنظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 72/9).

وقال أحمد بن سلمة [1]: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدمان مسلمًا في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

وقال إسحاق بن منصور [2] لمسلم: لن نُعدَم الخير ما أبقاك الله للمسلمين [3].

خامسا: وفاته وآثاره العلمية

تُوفي مسلم –رحمه الله تعالى–بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين، عَشِية الأحد، ودُفِن يوم الإثنين لخمسٍ بقِين من رجب، وهو ابن خمسٍ وخمسين سنة [4]، تاركا وراءه نفائِس علمية جمَّة، منها: "المسند الكبير على الرجال"، "الجامع على الأبواب"، "الأسامي والكنى"، "المسند الصحيح"، "التمييز"، "العِلل"، "الوحدان"، "الأفراد"، "الأقران"، "سؤالاته لأحمد بن حنبل"، "الانتفاع بأهب السباع"، "مشايخ مالك"، "مشايخ الثوري"، ""مشايخ شعبة"، "من ليس له إلا راو واحد"، "المخضرمين"، "أولاد الصحابة"، "أوهام المحدثين"، "الطبقات"، "أفراد الشاميين"[5].

الفرع الثاني: التعريف بكتابِ الصحيح

أولاً: اسمه الكامل

لم يشتهر اسم كتاب الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–كما اشتهرت أسماء غيره من الكُتب، بل غَلَبَ وصْفُه بالصَحِيح على اسمه العلمي الذي وضعه له المؤلِف، حتى إنه خلت منه معظم النسخ، والشروح، ولم يذكره الناقلون عنه، ومعظم المترجمين له، بل يقتصرون على وصفه بـ "الصحيح".

---

(1) – هو: أحمد بن سلمة النيسابوري البزاز (286 هـ)، أبو الفضل: حافظ، من علماء الحديث، كان رفيق الإمام مسلم في رحلته إلى بلخ والبصرة، وله صحيح في الحديث على هيئة صحيح مسلم، قال ابن ناصر الدين: وهو حُجة في إتقانه وضبطه. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 132/1).

(2) – هو: إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (251 هـ): فقيه حنبلي، من رجال الحديث، ولد بمرو، ورحل إلى العراق والحجاز والشام، واستوطن نيسابور وتوفي بها، له كتاب المسائل في الفقه، دوّنها عن الإمام أحمد. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 297/1).

(3) – يُنظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، 89/58.

(4) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 580/12.

(5) – يُنظر: المرجع السابق، 579/12.

وذكر الإمام مسلم كتابه في مواضع وسماه:" المسند الصحيح " [1].

والذي رجَّحه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة –رحمه الله تعالى–في كتابه "تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي" هو "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ" [2].

ثانيا: دوافع تأليفه وموضوعه

بيَّن الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–في مقدمة كتابه "الصحيح" أن سبب تأليفه له كان بناءً على طَلَبٍ طُلِبَ منه، حيث سأله بعض طلبة العلم أن يُجرد لهم كتاباً يجمع الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه والاقتصار على ما صح، وتجنب الضعيف، حيث قال –رحمه الله تعالى–: " أما بعد، فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرتَ أنك هممت بالفحص عن تعرُّفِ جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت –أرشدك الله– أن تُوَقَّفَ على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها، وللذي سألت –أكرمك الله– حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة" [3].

ثالثاً: وصف عام للكتاب

ابتدأ الإمام مسلم –رحمه الله تعالى–كتابَه بمقدمة، ذكر فيها سبب تأليفه، وطريقته، ثم ذكر مسائل في علوم الحديث، ثم بدأ بسرد الأحاديث ضمن كُتب متناسبة متناسقة فيما بينها، مبتدأً إياه بكتاب الإيمان وخاتماً له بكتاب التفسير، ضِمن أربعةٍ وخمسين كتاباً، في عدِّ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته.

(1) – يُنظر: صيانة صحيح مسلم، تقي الدين ابن الصلاح، ص67.

(2) – يُنظر: تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، ص 51.

(3) – مقدمة صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ص3.

وكل كتابٍ منها تحته أحاديث كثيرة، مفصلة على أبواب، أُختلف فيها هل ترجم لها أم لا، وقد رُتبت الأبواب، والأحاديث ترتيبا دقيقا، وقام بجمع الطرق الكثيرة للحديث في مكان واحد، ويحيل على الألفاظ.

أما عدد أحاديثه فأُختلف فيها بين العلماء، كلٌ حسب اجتهاده، فقال الذهبي –رحمه الله تعالى–: وهو اثنا عشر ألف حديث، قلت –يعني الذهبي–: يعني بالمكرر بحيث إنه إذا قال: حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يُعدان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة [1].

وقِيل: أربعة آلاف حديث.

وقال ابن الصلاح –رحمه الله تعالى–: "أراد، –والله أعلم–أن كتابه أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات" [2].

وعدَدُها حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بدون المكرَرِ "3033".

رابعاً: عناية الأمة الإسلامية وعلمائها بصحيح مسلم وأشهر رواياته

– الأعمال على صحيح مسلم –رحمه الله تعالى–: تكاد تكون العناية التي حظي بها صحيح مسلم كالتي حظيها صحيح البخاري، وتمثلت هذه العناية في جهودٍ علمية دقيقة تهدف لخدمة هذا الكتاب، أذكر هنا بعضها:

1–الجمع بين الصحيحين: "الجمع بين الصحيحين" لعبد الحق الإشبيلي، و"الجمع بين الصحيحين" للحميدي، وحديثاً: "مسند الصحيحين" لعبد الحق الهاشمي، و"الجمع بين الصحيحين" لصالح الشامي، و"الجمع بين الصحيحين" ليحيى اليحيى.

2–رجال صحيح مسلم: اعتنى العلماء برجال صحيح مسلم عناية فائقة، إما مفرداً ككتاب "رجال صحيح مسلم" لابن منجويه، أو مع رجال البخاري ككتاب "تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم" للحاكم النيسابوري، ولأبي علي الغساني حول بعض أمور رجاله: "تقييد المهمل وتمييز المشكل".

---

(1) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 566/12.

(2) – صيانة صحيح مسلم، تقي الدين ابن الصلاح، ص101.

أو جمْعِها مع رجال كتب أخرى "كالكمال" لعبد الغني المقدسي، جمع فيه رجال الكتب الستة، وفروعه "كتهذيب الكمال" للمزي، و"تذهيب التهذيب" و"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" للذهبي، و"إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" لمغلطاي، وكتابَي ابن حجر –"تقريب التهذيب"، و"تهذيب التهذيب"–.

3–التخريج: "تحفة الأشراف لأطراف الكتب الستة" للمزي، و"أطراف الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقي، وغيرها.

4–الشروح: "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للإمام النووي، "الكوكب الوهَّاج شرح صحيح مسلم" لمحمد الأمين بن عبد الله الهَرَري الشافعي، "المُعْلِم بفوائد مسلم" للمازري، "إكمال المُعْلِم" للقاضي عياض، "المُفْهِم"، "إكمال إكمال المُعْلِم" للأُبِّي، "مُكْمِل إكمال المُعْلِم" للسُنُوسي، "شرح تلخيص صحيح مسلم" لأبي العباس القرطبي، وغيرها كثير.

5–المُختصرات: "تلخيص صحيح مسلم" للحافظ أبي العباس القرطبي، و"مختصر صحيح مسلم" للحافظ زكي الدين المُنذري، واختصر مختصر المُنذري عبد اللطيف أحمد يوسف وسماه "تحفة المُسلم من صحيح مسلم".

6–المستخرجات: "المستخرج" لأبي عوانة الإسفراييني، "المستخرج" لأبي جعفر بن حمدان، "المستخرج" لأبي بكر محمد رجاء النيسابوري، "المستخرج" لأبي بكر الجوزقي، "المستخرج" لأبي حامد الشاركي، "المستخرج" لأبي الوليد حسان بن محمد القرشي، "المستخرج" لأبي عمران موسى بن العباس الجويني، "المستخرج" لأبي النصر الطوسي، "المستخرج" لأبي سعيد بن أبي عثمان الحيري.

7–المستدركات: "الإلزامات" للدارقطني، "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" لأبي ذر الهروي [1].

(1) – يُنظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله الكتاني، ص124.

أشهر روايات صحيح مسلم: على الرغم من شُهرته التامة، إلا أن روايته بإسنادٍ متصل كانت منحصرةً في عدد قليل جِداً من الرواة، فيرويه:

1-أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان: وذكرَ ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-أنَّ أبا إسحاق ابن سفيان وقَعَ له فوت في ثلاث مواضع من الصحيح وروايته لذلك إما عن طريق الإجازة، أو الوِجادة.

2-أبي محمد أحمد بن علي القلانسي، عند المغاربة [1].

(1) - يُنظر: صيانة صحيح مسلم، تقي الدين ابن الصلاح، ص106.

الفصل الأول: مُقدّمَات ومفاهيم أوّلية

- المبحث الثاني: الانتقاء وتوضيح إشكالاته

- المطلب الأول: التوثيق والتضعيف بناءً على تخريج الشَيْخَيْن

- المطلب الثاني: التصحيح المُطْلَقْ والتضعيف المُطْلَقْ

- المطلب الثالث: معالم انتقاء الشيخين للرواة والأحاديث

المبحث الثاني: الانتقاء وتوضيح إشكالاته

قَسَّمْتُ هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، أما الأول والثاني فكان للجواب على إشكالين مُهِمَيْنِ كان لازماً الإجابة عنهما قبل الدخول في المطلب الثالث والذي هو صلب الموضوع وأصله، ألا وهو مسألة الانتقاء، وإنما كان الأصل في التكلم عنهم-أي الإشكالين الأولَيْن ومسألة الانتقاء-جُملة واحدة، إلا أن الدراسة الأكاديمية تُحَتِّم التنسيق والموازنة بين المباحث وعدد مطالبها.

فحاولت قدر الإمكان أن أجعل مطالب هذا المبحث متناسقة فيما بينها حتى يَسْهُل فهم الموضوع، فارجوا ألا أكون قد أخللت في ذلك.

المطلب الأول: التوثيق والتضعيف بناءً على تخريج الشَيْخَيْن

ونقصد به هنا الجواب على الإشكال الآتي:

هل كل من خرَّج له الشيخان -رحمهما الله تعالى-يكون مُعَدَّلاً في الراوية؟ أو بصيغة أخرى: ألم يُخرِّج الشيخان -رحمهما الله تعالى-للضعفاء والمُتكَلَم فيهم في الصحيحين؟

يجب قَبل إطلاق أي حُكْم أو تنظير قاعدة ما، النظر إلى الواقع العَملي المُراد دراسته أولاً، ثم استنباط تلك القواعد والأحكام بناءً عليه، حتى نكون على سبيل قويم ومنهاج صحيح في الاستنباط.

فإنْ نحن خالفنا هذا النسق في التنظير فإننا سنقع في إشكال عظيم، ألا وهو عدم تطابق تلك الأحكام والقواعد مع الواقع المدروس، فنلجأ بعد ذلك إلى لَيْ أعناق النصوص وتأويلها تأويلات إجحافية، حتى نصل إلى توافق مزعوم بين ما قررناه وبين ما يقابلنا من نصوص وأحاديث.

ونحن الآن -بإذن الله تعالى-بصدد استنباط واستخراج حُكم وقاعدة بخصوص الصحيحين، ألا وهي حُكم من أخرج له الشيخان، فإذا قلنا أن الشيخين -رحمهما الله تعالى-اشترطا الصحة في كتابيهما، وعليه فإنهما لا يُخرجان للضعفاء والمـُتَكَلم فيهم، وكل من أخرجا له فهو من الثقات، فهل نكون على صواب؟ أم أن حكمنا هذا قاصر وفيه خلل؟

فإن قلنا أنّنا على صواب، فمن أين لنا ذلك؟ هل نصَّ الشيخان –رحمهما الله تعالى–على شرطيهما؟ أم أننا استنتجنا ذلك من مجرد اشتراطهما للصحة؟

وإن قلنا أنَّ حكمنا هذا قاصرٌ، وأن الصحيحين اشتملا على رواة ضعفاء ومُتكَلم فيهم، فكيف نجمع بين هذا الأمر وبين اشتراط الشيخين للصحة؟

اختلف العلماء في هذه المسألة قديماً وحديثاً ، فأما قديماً فكان جُل ذلك الخِلاف نابعاً من نوايا حسنة همها خدمة الدين عامةً، وسنة النبي ﷺ خاصةً وغايتها الوصول إلى الحق أينما كان وكيفما كان، أما ما أُثيرَ حولها في عصرنا الحالي فإنما هو ليس بخِلاف عِلمي هادف، بل إن مُعْظَمَه –إن لم نقل كلَّه– مجرد هجمات قصدها رمي الشُبهات حول الكتابين وغايتها القدح فيهما، إما بحجة التجديد أو بحجة مواصلة تمحيص وتنقية التراث كما يزعمون، –وحسب رأيي القاصر والله أعلم –فإن مَردَّ ذلك الخلاف إلى اشتباه الأمر على من حاول الجمع بين وصف الكتابين بالصحيحين وبين حقيقة وجود من وُصِف بشيء من الضَعف أو تُكُلِم فيه في الصحيحين، فإن الناس قد اتفقوا بعد الشيخين–رحمهما الله تعالى–على تسمية كتابيهما بالصحيحين.

والحق أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، وعليه ما عليه من الشروط والقيود والتعقيبات والاستدراكات، فإن الواقع العَمَلي للصحيحين يخالف ذلك، فرواة الحديث عامةً ليسوا على درجة واحدة من حيث الضبط والإتقان، ففيهم من هو في الدرجة العالية في الحفظ والإتقان، ومنهم عكس ذلك تماماً –أي كثير الوهم والغلط–، وبينهما رواة وسط بين المرتبتين، فيهم من يقترب من الصنف الأول –الحُفَّاظ المتقنين–، وفيهم من يقترب إلى الطبقة الدُنيا [1].

ولقد بيّن الإمام ابن رجب الحنبلي [2] –رحمه الله تعالى–أن الرواة أربعة أقسام:

(1) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص134.

(2) – هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، (736 –795 هـ) حافظ للحديث، ولد في بغداد ونشأ وتوفي في دمشق. من كتبه: شرح جامع الترمذي، جامع العلوم والحكم، فضائل الشام، الاستخراج لأحكام الخراج، القواعد الفقهية، فتح الباري شرح صحيح البخاري. (يُنظر: الأعلام، خير الدين لزركلي، 295/3).

- أولها: من يُتهم بالكذب.
- والثاني: من لا يُتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.
- والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم، ولا يَغْلُب عليه.
- والرابع: الحُفَّاظ الذين يَنْدُر ويَقِل الخطأ والوهم في حديثهم.

فأما القسم الأول فمتفق على تركه وعدم الاحتجاج به، وأما القسم الأخير فمتفق على الاحتجاج به، وأما رواة القسم الثاني فأكثر المحدثين لا يحتجون بهم، ووقع الخلاف في القسم الثالث، فقد رُوِيَ عن يحي بن معين أنه لا يحتج بهم. وعن ابن المبارك وابن مهدي ووكيع وغيرهم أنهم حدَّثوا عنهم، وهو أيضاً رأي سفيان وأكثر أهل الحديث المُصَنِّفين في السنن والصِحَاح كمسلم بن الحجاج وغيره، وعلى هذا المنوال نسج أبو داود والنسائي والترمذي، مع أنه خرَّج لبعض من هو دون هؤلاء وبيَّن ذلك ولم يسكت عنه، وإلى طريقة يحي بن سعيد يميل على ابن المديني وصاحبه البخاري [1].

هذا كلام الإمام ابن رجب باختصار حول مراتب الرواة وموقف العلماء منها، وذكر موقف العلماء في الرواية عنهم، وأعقبه بموقف الإمام ابن المديني وتلميذه الإمام البخاري-رحمهما الله تعالى-من الرواة المتصفين بالصدق ويكثر في حديثهم الوهْم ولكن لا يغلب عليهم، حيث ذكر أنهما لا يُخَرِّجان لمثل هؤلاء الرواة؛ فهل كلام ابن رجب في هذه الحيثية صحيح ومطابق للواقع العَمَلي عند الإمام البخاري في صحيحه؟

إن أولى الناس بالإجابة على مثل هذا الإشكالات والتساؤلات لَلَذين درسوا الصحيحين واستقراؤهما ونخلوهما نَخْلاً، كيف لا! وهم الذين عايشوا الكتابين وعلموا خباياهما وأدركوا خفاياهما.

(1) - يُنظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ص 396.

ونقصد هنا شيخ الإسلام ابن حجر [1] -عليه رحمة الله-، وبمراجعة ما ذكره الحافظ في مقدمة الفتح نجد أن الرواة الضعفاء -أو الذين ضعفوا-من رواة الجامع الصحيح عددهم كبير ومعتبر، ولا يصح تجاهله أو التغاضي عنه، حيث يمكننا أن نصفهم إلى خمسة أصناف [2]:

أولا: رواة ضُعِّفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، مثل: بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أفلح بن حميد الأنصاري المدني، بدل بن المحبر التميمي البصري.

الثاني: رواة ضُعِّفوا في شيوخ معينين، مثل: الربيع بن يحي بن مقسم الأشناني أبو الفضل البصري، سلام بن أبي مطيع الخزاعي أبو سعيد البصري، معمر بن راشد،

الثالث: رواة ضُعِّفوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير، مثل: جرير بن حازم، حجاج بن محمد الأعور المصيصي، حصين بن عبد الرحمن السلمي.

الرابع: رواة ضُعِّفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل كالرواية بالإجازة أو الوجادة أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال أو التدليس، مثل: أوس بن عبد الله أبو الجوزاء، ثمامة بن أنس، الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي، خلاس بن عمرو الهجري.

الخامس: رواة ضُعِّفوا بسبب المذهب العقدي أو الفقهي، مثل: ربيعة بن أبي عبد الرحمن، محمد بن عبد الله بن المثني [3].

---

(1) – هو: شهَاب الدّين أَبُو الْفضل أَحْمد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن مَحْمُود بن أَحْمد الْكِنَانِي الْعَسْقَلَانِي ثمَّ الْمصْرِيّ الشَّافِعِي، (773-852 هـ)، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ، من كُتُبه: فتح شرح صحيح البُخَارِي، تهذيب التَّهْذِيب، تقريب التَّهْذِيب، لسان الْمِيزَان، الإصابة فِي تمييز الصَّحَابَة، النكت على كتاب ابْن الصّلاح، تعجيل الْمَنْفَعَة بِرِجَال الْأَرْبَعَة. (يُنظر: طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، ص552).

(2) – ذَكَرَهُم الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري، وذكر كلام الأئمة فيهم وبيان ضعفهم، فمن كان حقا ضعيف أثبت ذلك ومن كان خلاف ذلك رد القول بتضعيفه، ودلل على ذلك بأدلة وشواهد من أقوال أهل العلم.

(3) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص(135-141).

وهذه كلماتٌ نافعة للحافظ ابن حجر –عليه رحمة الله–في مقدمة الفتح في هذا الموضع، تُبَيِّنُ حقيقة وجود من اُتهم بالضعف في صحيح البخاري، مُثبِتا أنه ليس كل من خرَّج له البخاري أو مسلم في الأصول يكون معدلاً في الراوية مطلقاً، بل إن منهم من ضُعف أو رُمي بالضعف.

وأكبر دليل على ذلك هو الواقع الحديثي في صحيح البخاري، حيث هذا الكمّ المعتَبَر من الرواة المتهمين بالضعف –أو الضعفاء–غير قابل للتغاضي عنه أو تجاهله، فلو كانت نسبة الضعفاء في الصحيح قليلة جدا لكان يمكن توجيه ذلك أو التبرير له، إلا أن إيراد الإمام البخاري –عليه رحمة الله–هذا الكم أو العدد من الرواة الضعفاء في كتابه كان مقصوداً منه، متعمِّداً لذلك وعالِماً به –أي بضَعْفِ حالهم–إلا أنه أوردهم لحاجة في نفسه.

فإن قال قائل: هؤلاء الرواة الضعفاء إنما سقطوا سهوا من البخاري، فيُرد عليه بأمرين، أولهما: أن السهو يكون في نسبة ضئيلة جدا من الأحاديث وتُدرك وتستدرك عند مراجعة المؤلِف لكتابه والبخاري –رحمه الله تعالى –فعل ذلك، لا في مثل هذا الكم المعتبر من الرواة الضعفاء، الثاني: أن البخاري –عليه رحمة الله–عرض كتابه على مشايخه وأقرانه، قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألَّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة، فلو كان سقط منه هذا العدد سهواً لتنبَّه له غيره من أقرانه ومشايخه[1].

وإن قال قائل أيضاً: هؤلاء الرواة قد يكونون ثقات عند البخاري وعند غيره ضعفاء، فيُرد عليه بأن هذا الأمر نادر الحصول، حيث يقوم أحد النقاد بتضعيف راوٍ ما بينما يقوم آخر بتوثيقه، وغالباً ما يكون هذا ناشئاً من اختلاف في أسباب الجرح والتعديل، أو لتغير طرأ على الراوي لم يدركه أحد الناقدين... وغيرِه من الأسباب وهذا نادر للغاية، فلو كان الأمر على هذه الشاكلة –أي أن كل إمام أو ناقد له حكمه على الراوي أو الحديث لوحده–، حيث يحكم عليه أحدهم بالوثاقة بينما يرى غيره ضَعفه، فهنا نقع في أكبر معضلة، ألا وهي التباين والاختلاف بين المتقدمين فيما بينهم في منهج التصحيح والتعليل والتوثيق والتضعيف، وهذا أمر مردود تماماً! فلا

(1) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن حجر العسقلاني ، 7/1.

يخفى على طالب العلم أنه منهجهم وطريقتهم كانت واحدة، ولقد أوردت قصتين هنا كأنموذج فقط يُبين صحة ما قلت سابقاً.

قال محمد بن صالح الكِيلِيني: سمعتُ أبا زرعة وقال له رجلٌ: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الحديث؟ قال: الحُجَّةُ أن تسألني عن حديث له عِلَّةٌ، فأذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ ابنَ وارَة–يعني: محمد بْن مُسْلِم بْن وارَة– وتسألَهُ عنه، ولا تُخْبِرُهُ بأنك قد سألتني عنه، فيذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ أبا حاتِم فيعلِّله، ثم تُمَيِّزَ كلامَ كلٍّ منَّا على ذلك الحديث؛ فإن وجدت بيننا خلافًا في علَّته فاعلَمْ أنَّ كلًّا منَّا تكلَّم على مُراده، وإنْ وجدتَّ الكلمةَ متفقةً فاعلَمْ حقيقةَ هذا العلم. قال: ففعَلَ الرجل، فاتفقَتْ كلمتُهم عليه، فقال: أشهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلْهَام [1] .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتِم الرازي: سمعتُ أبي يقول: "جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي –مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم–ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَدٍ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ.

(1) – يُنظر: العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن ابن أبي حاتم،24/1.

فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا [1].

فهذا الذي فعله أبو زرعة مع ابن وارة وأبي حاتم، هل فعلا ذلك بينهم فقط؟ لا بل ذلك بين جميع النقاد فكلُّهم متفقون فيما بينهم في منهج النقد، فقد حفظوا أحاديث الرواة وحفظوا ما أصابوا فيه وما أخطأوا، وليس معنى هذا أنَّ هؤلاء قد أحاطوا كلَّ شيء علماً، وأنَّهم لا يخطئون أو أنَّهم معصومون، كلَّا، بل وقوع الخطأ والوهم فيهم والاختلاف فيما بينهم جائزٌ عليهم وقد وقعوا فيه، وما من أحد منهم إلا وقد وقع في الخطأ والسهو مما يخرجهم عن حدِّ العصمة، ولكن تلك الأخطاء التي وقعوا فيها والاختلافات التي حصلت بينهم نادرة جداً، وعدد أحاديث الرواة الضعفاء في صحيح البخاري يفوق ذلك مما ينفيه.

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى– في هدي الساري: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أنَّ إسماعيل [2] أخرج له أصولَه وأذِن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّم له على ما يُحَدِّث به ليُحَدِّث به ويُعْرِضَ عما سواه، وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو صحيح الحديث، لأنَّه كَتَبَ من أُصُولِه" [3].

هنا يوضِّح الحافظ ابن حجر –عليه رحمة الله–أن الإمام البخاري –عليه رحمة الله–قد عَلِمَ أن إسماعيل ابن أويس من الرواة الذين فيهم ضعف، ودليل ذلك أنه طلب منه إخراج أصوله له وأن يُعَلِّم له على ما صح من حديثه ووافق فيه الثقات حتى يرويه عنه ويُعرِض عما سواه، فهنا يؤكد الحافظ اطلاع الإمام البخاري على كون الراوي مُتَكَلم فيه بالضعف، ومع ذلك أخرج له بعض أحاديثه في الأصول.

---

(1) – يُنظر: المرجع السابق، 25/1.

(2) – هو: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، تكلَّم فيه غير واحد من الأئمَّة، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحي بن معين: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه. وقال معاوية بن صالح عن يحي: أبو أويس وابنه ضعيفان. وقال عبد الوهاب بن أبي عصمة عن أحمد بن أبي يحي، عن يحي بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، وقال إبراهيم بن عبد الله الجنيد عن يحي: مخلط، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا. (يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج المِزي، 127/3).

(3) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني ، 391/1.

وعليه تأكد وجود رواة ضعفاء ومُتَكَلم فيهم في صحيح البخاري وبِعِلْمِ الإمام البخاري واطلاعه عليهم وعلى حالهم.

ومِثْلُ هذا الكلام يُقال بالنسبة لصحيح مسلم فإنه كان على نهج شيخه البخاري في التأليف، فقصد الصحيح في كتابه، فإن كان البخاري هكذا-أي أنه أورد بعض الضِعاف والمتكلم فيهم-فما بالك بمسلم وهو الذي قال لشيخه البخاري: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله [1].

إلا أن لـمُسْلِم عبارة في مقدمة صحيحه هي التي أوقعت الناس في اللُبْسِ إضافة إلى ما سبق من الأسباب -أي القدرة على الجمع والتوفيق بين وصف الكتابين بالصحيح وبين حقيقة وجود رواة ضعفاء أو متكلم فيهم فيه-.

حيث ذكر -رحمه الله تعالى-أن الرواة ثلاثة أقسام:

- **الأول:** ما رواه الحفاظ المتقنون.
- **والثاني:** ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.
- **والثالث:** ما رواه الضعفاء والمتروكون:

فإذا فرغ من القسم الأول اتبعه بذكر القسم الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه [2]، فذَكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اخترمت الإمام مسلم قبل إخراج القسم الثاني، إلا أن القاضي عياض [3] بَيَّن أن ذلك مما قَبِلَه الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وأن الأمر ليس على ذلك فإنه ذَكَرَ في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولا ثم

(1) - يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 103/13.

(2) - يُنظر: صحيح مسلم (مقدمة صحيح مسلم) بتصرف، 6/1.

(3) - هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي، الأندلسي، ثم السبتي، المالكي. (476هـ-544هـ). إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم، وأنسابهم. من مؤلفاته: الشفا في شرف المصطفى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك، العقيدة، شرح حديث أم زرع، جامع التاريخ، مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار، وغيرها. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 212/20).

اتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مُفْرَدةً بكتاب.

حيث قال –رحمه الله تعالى–: إن هذا غيرُ مُسلَّم لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحُفَّاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته، ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأُوليين، وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الإتباع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئا، وذكر أقواماً تَكَلَم قومٌ فيهم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم ممن ضُعِّف أو اتهم ببدعة وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتَّب في كتابه وبينه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه، فالحاكم تأوَّل أنه إنما أراد أن يُفْرِد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة[1].

ولقد تعقَّب الحافظ ابن حجر–عليه رحمة الله–القاضي عياض فيما قال سابقاً، موضَّحاً أن كلامه هذا فيه وجهٌ من الصحة، حيث أن الإمام مسلم –عليه رحمة الله–أورد أحاديث الطبقة الأولى والثانية في كتابه –وليس كما قال الإمام الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي–، إلا أنَّ تَعَقُّبَه عليه كان في كيفية إخراج مسلم لأصحاب هذه الطبقات.

فقال الحافظ ابن حجر: وإنما اشتبه الأمر على القاضي عياض –عليه رحمة الله–ومن تَبِعَهُ بأن الرواية عن أهل القسم الثاني موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟

والحق: أنه لم يُخْرِج شيئاً مما انفرد به الواحد منهم، وإنما احتج بأهل القسم الأول سواءً تفردوا أم لا؟

(1) – يُنظر: إِكمَالُ المـُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، القاضي عياض، 86/1.

ويُخْرِج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يَرْفَعُ به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طُرُقٌ كثيرة يَعْضُدُ بعضها بعضاً فإنه قد يُخْرِج ذلك، وهذا ظاهر بَيِّنٌ في كتابه، ولو كان يُخْرِج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه [1].

ولقد ذكر الإمام النووي –عليه رحمة الله–في شرحه لصحيح مسلم أن أبا زرعة ذُكر عنده صحيح مسلم فأنكر عليه روايته لبعض المبتدعة –في الأصول–حتى لا يكون حديثهم حجة، فلما بلغ ذلك الإمامَ مسلم قال: أما وإني أعرف أنهم لمبتدعة [2]، إلا أنني أخرجت لهم ما صح من حديثهم ووقع عندي عنهم بارتفاع، وأصْلُ الحديث معروف من الثقات [3].

(1) – يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، 434/1.

(2) – وأوردت هذه القصة هنا –وإنما محلها فيما سيأتي إن شاء الله تعالى–بُغية توضيح أن كُلاً من الإمام البخاري ومسلم –رحمهما الله تعالى – كانا على عِلْمٍ ودراية بالرواة الضعفاء والمُتَكَلم في صَحِيحَيْهِما وإنما إيرادهم لأحاديثهم كان لغاية في أنفسهم، ستتضح–إن شاء الله تعالى – فيما سيأتي من المطالب.

(3) – يُنظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحي بن شرف النووي، 26/1.

خُلاصَة المطلَب الأَوّل

نَخْلُص في نهاية هذا المطلب -بتوفيقٍ من الله تعالى-إلى أن التوثيق والتضعيف للرواة بناءً على تخريج الشيخين لهم أمر غير صحيح على إطلاقه، وعليه من التعقيبات والاستدراكات ما عليه، فقد رأينا أن الصحيحين -على جلالة قدرهما-قد تضمَّنا جملة من الرواة الضعفاء والمتكلم فيهم بإقرار وعِلْمٍ من صاحبيهما -رحمهما الله تعالى-، وكذلك بخُلاصة ما وصل إليه أهل العلم بعد استقراء ودراسة الكتابين.

أمّا أن يُقال: إن كل من أخرج له البخاري أو مسلم احتجاجاً يكون ثقة مطلقاً، فلا، وفي المقابل أنَّهما لم يخرجا عن كل الثقات، فالإخراج ليس توثيقاً صريحاً، فقد يكون توثيقا للراوي في شيخ معين، وهو الذي أخرج له صاحب الصحيح في روايته عنه، وقد يكون في حديث معين أو أحاديث، أما القول بأنه ثقة مُطلقاً، فهو أصْرَحُ وأشْمَلُ في التعديل من مجرد إخراج حديث الراوي.

-والله أعلم-

المطلب الثاني: التصحيح المُطْلَقْ والتضعيف المُطْلَقْ

بعد أن خَلَصْتُ في المطلب السابق إلى حقيقة وجود الضعفاء ومَنْ أُتهم بالضعف في الصحيحين، والذي كان الهدف منها الجواب على من استشكلوا وجود من وُصِفُوا بالضعف، حيث يرون أن حديث الضعيف يُردُّ جملةً ولا يصح إدراجه في الصحيحين، وفي المقابِل فإن حديث الثقة مقبولٌ على الدوام!

فأود في هذا المطلب الجواب على هذه الإشكالية، هل حديث الثقة يُقبل مطلقاً؟ وفي مقابله هل حديث الضعيف يُرد مطلقاً؟، أو بصيغة أخرى هل الراوي الثقة لا يُخطئ؟ وإن كان يُخطئ فكيف التعامل مع حديثه؟ وكذلك بالنسبة للراوي الضعيف، هل الراوي الضعيف لا يُصيب في بعض حديثه؟ فإن كان يصيب في بعض حديثه فكيف العمل مع هذه الأحاديث؟

وهذه المسألة مهمّة جدًّا كسابقتها -بل تكاد تكون أهم منها-، ومن فَهِمَهَا أتَّم الفهم فقد أدرك أهم مسألة في الحكم على الأحاديث والتَّصحيح والتَّضعيف، فإن عِلْمَ النُّقَّاد قائمٌ عليها.

يقول الإمام ابن القيّم [1] -طيَّب الله ثراه وأكرَم مثواه-رادّاً على من يرى بأن حديث الثقة أينما وُجد قُبِل وحديث الضعيف مردودٌ كيفما كان، حيث تكلم -رحمه الله تعالى-في عديد من المواضع في كتبه على هذه الحيثية الدقيقة وأكَّد عنها لما رآه من مغالطات في هذا الموضوع، فيقول في إحدى المواضع: وفي مثل هذا يَعْرُض الغلط لطائفتين من النَّاس؛ طائفة: تجدُ الرَّجل قد خُرِّج حديثُه في الصَّحيح وقد أُحتجَّ به فيه، فحيثُ وجدوه في حديثٍ قالوا: هذا على شرط الصَّحيح... فلا يَلْزَم حيث وُجِدَ حديثٌ مثل هذا أن يكون صحيحًا، ولهذا كثيرا ما يُعَلِلُ البخاري ونظراؤه حديث الثقة.

(1) - هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعي الدمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، (691هـ-751هـ)، مولده ووفاته في دمشق، تتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، وهو الّذي هذَّب كُتُبَهُ ونشر علمه، وسُجِنَ معه في قلعة دمشق، وأُهِين وعُذِّب بسببه، وأطلق بعد موت ابن تيمية، كتب بخطه الحسن شيئا كثيراً. وألّف تصانيف كثيرة منها: إعلام الموقعين، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، أحكام أهل الذمة، مفتاح دار السعادة، زاد المعاد، الفروسية، الفوائد، طريق الهجرتين. (يُنظر: الأعلام خير الدين الزركلي، 56/6).

والطائفة الثَّانية: يرون الرَّجل قد تُكُلِّم فيه بسبب حديثٍ رواه وضُعِّف من أجله، فيجعلون هذا سببًا لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيُضَعِّفُون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته، وهذا بابٌ قد اشتبه كثيراً على غير النُّقَّاد [1].

ويقول في موضع آخر من كتابه الفروسية المُحمدية وهو يردُّ على الذين صحَّحوا حديث سفيان بن حسين عن الزهري في المحلِّل: وربَّما يظنُّ الغالطُ الذي ليس له ذوقُ القوم ونقدُهم أنَّ هذا تناقضٌ منهم، فإنَّهم يحتجُّون بالرَّجل ويُوَثِّقونه في موضع، ثمَّ يُضَعِّفونه بعينه ولا يَحْتَجُّون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقةً وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقةً وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقةُ قاصرِي العلم، وهي طريقةٌ فاسدةٌ مجمعٌ بين أهل الحديث على فسادها... إذ الغلط في موضع لا يُوجِبُ الغلط في كلِّ موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه [2].

هذه كلماتٌ نافعة من شيخ الإسلام ابن القيم –رحمه الله تعالى–يُجمِل فيها هذه المسألة، وإنما أجْمَلها وذكرها بهذا الاختصار لكونها كانت من البديهيات عندهم، بينما في وقتنا الحالي فهي تحتاج لمزيد توضيح وشرح حتى تُفهم وتُدرك على حقيقتها، فقد وقع فيها الكثير من الغلط، حيث قال عنها ابن القيم –عليه رحمة الله–: "وهذه طريقةُ قاصرِي العلم، وهي طريقةٌ فاسدةٌ مجمعٌ بين أهل الحديث على فسادها... إذ الغلط في موضع لا يُوجِبُ الغلط في كلِّ موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه"، فمن قَصُر عِلْمه عن فهم طريقة الأئمة في قبول الأحاديث وردِّها واكتفى بدرجات الرواة العامة فقط، فإن ذلك يدفعه إلى الوقوع في مثل هذه المغالطات، فإن خطأ الراوي في حديث أو حديثين لا يُوجب خطأه في كافة أحاديثه، حيث "أنَّ جانب الإصابة في حقِّه أكثر من جانب الخطأ وإلا لم يكن ثقة، ولكن هذا لا يلزم منه أنَّه يصيب في كلِّ ما يرويه؟ ولهذا السَّبب كانت العلل في أحاديث الثِّقات خفيَّة جدًّا لا يقدر على كشفها إلا النَّاقد الجِهبذ حقيقة، وذلك لمكانة حفظ الرَّاوي الثِّقة وحسنِ ظنِّنَا بروايته" [3].

(1) – يُنظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ابن قيم الجوزية، 209/10.

(2) – يُنظر: الفروسية المحمدية، ابن قيم الجوزية، ص240.

(3) – تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1458.

فغَلَطَ في هذا المقام من اعتمد فقط على ظواهر الأسانيد ودرجات الرواة في الحكم على الأحاديث –بل إنها ظاهرية مقيتة–، فلو كان الأمر بهذه السهولة لَمَا كان لأئمتنا مزيد فضل علينا في العلم، فإن هذه المسألة والتي تليها –إن شاء الله تعالى–هي التي منحتهم تلك المكانة العالية في النقد فهم لم يصلوا إلى تلك الدرجة الرفيعة اعتباطا وبكل سهولة، فالأئمَّةُ –رحمهم الله تعالى–إذًا ما حكموا على راوي ما إلا وقد أحاطوا برواياته كلّها أو أغلبها، وعرفوا فيما أصاب وفيما أخطأ، فجمعوا بين إحصاءها من حيث العدد وبين تمحيصها وتنقية صحيحها من ضعيفها، بل إنه بلغ ببعضهم إحصاء أعداد أوهام بعض الرواة عن مشايخهم والقصص على ذلك كثيرة ولا يسعنا هنا ذكرها [1].

وهنا أفتح المجال قليلاً لأتكلم حول حيثيتين فرعيتين عن مسألة التصحيح والتضعيف بناءً على ظواهر الأسانيد ودراجات الرواة العامة فإنَّ فيها بعض التفصيل.

فأما الأولى –وأقصد بها الاعتماد على ظواهر الأسانيد–، فإن أهل الحديث وأئمته **اتَّفقوا على اشتراط انتفاء العلل والشذوذ في الحديث الصَّحيح**، ليتيقَّنوا من عدم وهم وخطأ الثِّقة؛ صحيح أنَّ الأصل في حديث الثِّقة القبول، وذلك أنَّ جانب الإصابة في حقِّه أكثر من جانب الخطأ وإلا لم يكن ثقة، ولكن هذا لا يلزم منه أنَّه يصيب في كلِّ ما يرويه؟ ولهذا السَّبب كانت العلل في أحاديث الثِّقات خفيَّة جدًّا لا يقدر على كشفها إلا النَّاقد الجِهبذ حقيقة، وهذا الذي عبَّر عنه غيرُ واحد من العلماء بقولهم إنَّ العلَّة تكثر في أحاديث الثِّقات، ثمَّ يفسِّرون مرادهم بالعلَّة في أحاديث الثِّقات بأنَّه سببٌ خفي يقدح في صحة الرِّواية مع أنَّ الظاهر السَّلامة منها[2].

وأما من نظر إلى ثقة رجال الإسناد فقال بصحته، فهؤلاء يظُنُّون أنَّ كلَّ حديث رواه ثقة فَهوَ صحيح ومقبول، ويهملون علم علل الحديث قد وقعوا في ظاهرية مقيتة في حكمهم على

(1) – قال الدوري في تاريخه: سَمِعت يحيى بن معِين يَقُول كَانَ أَبُو أُسامَة يرْوي عن عبيد الله بن عمر خَمْسمِائَة حَدِيث إِلَّا عشْرين كتبتها كلهَا عَنهُ، وَكَانَ ابن نمير يرْوي عَنهُ أَرْبَعمِائَة حَدِيث أَو أَكثر كتبتها كلهَا عَنهُ، وروى عَنهُ عَبدة نَحوا من مِائَتَيْنِ كتبتها عَنهُ. (يُنظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري، يحي بن معين، 542/3). وقال أبو زرعة: " كتبت عن أبي سلمة التبوذكي عشرة آلاف حديث، أما حديث حماد بن سلمة فعشرة آلاف حديث ". (الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 335/1)

(2) – تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1459.

الأحاديث، فمن ظنَّ ذلك فقد أهان أهل الحديث فصوَّر عِلمهم على أنه مجرد قوانين بديهية ثابتة يُمكن لأيٍ كان القيام بما قاموا به.

وأما الثانية –وأقصد بها الاعتماد على درجات الرواة العامة–، فإنها وإن كان لها دور في الحكم على الأحاديث إلا أنها ليست هي الركيزة الوحيدة في ذلك، فيجب قبل العمل بها معرفة طريقة وضع العلماء لها، فإنهم قد حفظوا جميع حديثه –أي الراوي– وسبروا مروياته وقارنوها بأحاديث من شاركوه في الرِّواية وتعبوا في ذلك جدًّا، وقد يجلس النَّاقد منهم سنين لكيٍّ يتسنَّى له جمع جميع مرويات الرَّاوي ليحكم عليها، ثمَّ يحكم بعد ذلك على هذا الراوي الحكم اللائق به من خلال تلك المرويات، **فإذا كان صوابُه أكثر من خطئه وثَّقُوه وبيَّنوا الأحاديث التي وهِم فيها، وإذا كان خطؤه أكثر من صوابه ضعَّفوه، وبينوا تلك الأحاديث التي أصاب فيها** [1].

فأما الاعتماد على النَّتيجة العامة لدرجات الرُّواة مع عدم الأخذ بعين الاعتبار لأخطاء الرَّاوي التي عيَّنها النُقاد لهُوِ من أكبر الأسباب لذلك الفهم الخاطئ.

فإن الأمر إنما يؤخذ بالكليَّة –أي الاعتماد على درجات الرواة مع كلام النُقَّاد فيما أخطئ فيه الراوي وأصاب–، بينما الاعتماد على مجرد تلك الدَّرجة العامة لوحدها وإعراضنا عن بقية المعلومات الأخرى إنما هو حكم مبنيٌ على بعض المعلومات على الراوي وليس كلها، وهذا يعني خلل في الحكم على الأحاديث مما يؤدي بنا إلى نتائج وخيمة في التقعيد والتنظير كما ذكرتُ في المطلب السابق.

وها هو الإمام الذهبي [2] –طيب الله ثراه–يُعلِّمنا ويُبين لنا أن المسألة ليست على إجمالها هكذا، إنما فيها تفصيل دقيق يجب النظر إليه بين الاعتبار، فيقول: "نعم! الصحيح مراتب

(1) – تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1459.

(2) – هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، (673هـ–748هـ)، حافظ، مؤرخ، علامة محقق، تركمانيّ الأصل، من أهل ميافارقين، مولده ووفاته في دمشق، رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، وكف بصره سنة 741 هـ، تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، منها: دول الإسلام، المشتبه في الأسماء والأنساب، الكنى والألقاب، تاريخ الإسلام الكبير، سير النبلاء، الإمامة الكبرى، تهذيب تهذيب الكمال، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 326/5).

والثقات طبقات، فليس من وُثِّق مطلقاً كمن تُكُلِّمَ فيه، وليس من تُكُلِّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضَعَّفُوه، ولا من ضَعَّفُوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه"[1].

وهذا ليس بِدَعاً من الإمام الذهبي -عليه رحمة الله-فقد سبقه الحافظ الحازمي [2] إلى ذلك، فبعد أن قسَّم الرواة وصنفهم، وبيَّن أن البخاري يُخرج عن الطبقة الأولى، وينزل أحياناً إلى الطبقة الثانية، قال: "فإن قيل: إذا كان الأمر على ما مَهَّدت، وأن الشيخين لم يَودِعا كتابيهما إلا ما صَحَّ، فما بالهما خرَّجا حديث جماعة تُكُلِّم فيهم، نحو فليح بن سليمان وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم، قلتُ -أي الحافظ الحازمي-: أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديثَ نفَرٍ نُسِبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غيرَ أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَد به حديثهم " [3].

ومعنى هذا أن الأئمة يروون عن الضعفاء -لكن الذين لم يصلوا إلى حد الترك-، بالإضافة إلى أنهم لا يروون إلا ما أصابوا فيه من حديثهم [4].

فغلط في هذا المقام من استدرك عليه-أي الإمام مسلم-إخراج جميع أحاديث الثقة -إذ أنه قد يخطأ، فإنما هو ليس بمعصوم-، ومن ضَعَّف جميع أحاديث سيئ الحفظ-فالإصابة في حقهم جائزة وواردة-، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله. وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن [5].

وذلك لقوله -أي ابن القيم-في موضع آخر موضحاً لما سبق: "فإنَّ الثِّقة قد يغلط ويهم، ويكون الحديث من حديثه معلولا علَّة مؤثرة فيه مانعة من صحَّته [6].

---

(1) - الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، ص81.

(2) - هو: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي، الهمذاني، الإمام، الحافظ، الحجة، الناقد، النسابة، البارع، (548هـ-584هـ)، جمع وصنف، وبرع في الحديث، وخصوصا في النسب، واستوطن بغداد، سمع من: شهردار بن شيرويه الديلمي، وأبي زرعة بن طاهر المقدسي الحافظ، وأبي العلاء العطار، ومعمر بن الفاخر، وقال أبو عبد الله بن النجار: كان الحازمي من الأئمة الحفاظ، العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، ألَّف كتاب: الناسخ والمنسوخ، عجالة المبتدئ في النسب، المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 168/21).

(3) - شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر بن موسى الحازمي، ص69.

(4) - وطريقة معرفة كيفية إصابة الضعفاء مسألة أخرى، ليس هذا مكان بسطها، وسأُعَرج عنها فيما يأتي-بإذن الله تعالى-

(5) - يُنظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، 353/1.

(6) - فوائد حديثية، ابن قيم الجوزية، ص35.

وكذلك بالنسبة للضعيف "فباعتبار أنَّ الأصل في حديثه الرَّد، إلا أنَّ ذلك ليس على سبيل العموم، إذ الضَّعيف الذي لم يصل إلى حدِّ التَّرك ممن هو داخل في حدِّ الاعتبار قد يصيب في أحاديث بعينها" [1].

وهذا الغلط الذي نشأ هنا كان نتيجة لأمرين، إما:

- لجهلٍ بطريقة أولئك الأفذاذ وما كان عليه القوم في تصحيحهم وتضعيفهم وممارستهم للنقد.
- أو لفهم خاطئٍ لبعض الألفاظ والمصطلحات التي أطلقها الحازمي والمقدسي والحاكم في كتبهم، وهم لا يعنون أبداً ما فهمه هؤلاء، حيث لو دققتَ النظر لوجدت أن ذلك مخالفٌ تماماً للواقع العملي التطبيقي عند النقاد، والصواب –بإذن الله تعالى–ما توصلت إليه في هذا المطلب.

ومن هنا فإنَّ التعريف المتداول للحديث الصحيح وهو: "ما يرويه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه وسَلِمَ من الشذوذ والعلة القادحة"، فيه قصور إذ لا يشمل أحاديث العدول الذين خَفَّ ضبطهم أو بعبارة أخرى لا يشمل أحاديث الضعفاء التي صَحَّتْ [2].

ولهذا يرى الحافظ ابن حجر –عليه رحمة الله–أن يكون تعريف الحديث الصحيح على النحو التالي: "هو الحديث الذي يتصل بإسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد –عن مثله إلى منتهاه –ولا يكون شاذاً ولا معللاً " [3]

حيث استند في ذلك إلى تتبعه واستقرائه لأحاديث الصحيحين، فقال –رحمه الله تعالى–: "وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك –أي بهذا التعريف، حيث يُدخل حديث الضعفاء التي صَحَّت–" [4]، ودلَّل لكلامه بالعديد من الأمثلة مما يُثبت صحة ما ذهب إليه.

(1) – تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1456.

(2) – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص146.

(3) – النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، 417/1.

(4) – المرجع السابق، 417/1.

خُلاصَة المطلَب الثانِي

نَخْلُص في نهاية هذا المطلب -بتوفيقٍ من الله تعالى-إلى أن مبدأ التوثيق المُطْلَق-أي قبول حديث الثقة على الدوام- وكذلك التضعيف المطلق-أي ردُّ حديث الضعيف على كيفما كان- هو مبدأ خاطئ منافٍ للواقع الحديثي عند النقاد، إذ أن الأمر ليس على إطلاقه هكذا، بل فيه تفصيل دقيق وتعقيب حسن، فإن الثقة-وإن كان الأصل في حديث القبول-فإن حديثه قد يُرّد في بعض الأحيان إذا ما أخطئ، فما هو بمعصوم، وإنما سُميَ ثقة لغلبة صوابه على خطأه، وكذلك الأمر بالنسبة للراوي الضعيف-الذي لم يصل إلى حد الترك-، فعلى الرغم من أن الأصل في حديثه الرد، إلا أنه قد يُصيب في بعض حديثه، وذلك ليس بمستبعد عليه.

-والله أعلم-

المطلب الثالث: معالم انتقاء الشيخين للرواة والأحاديث

إن من التنبيهات المهمة في هذه المقام أن الكلام عن الصحيحين والحديث عن منهج صَاحِبَيْهما في انتقاء الرواة والأحاديث وبيان قواعدهما في ذلك، ينبغي أن يكون موجهاً أصالة وبالمقام الأول إلى من له إلمام بعلوم الحديث، وعلى دراية تامة بعلم نقد الحديث وأصوله، حتى يفهمنا ويدرك مقصد كلامنا، وأما الجاهل بذلك فهو بعيد كل البعد عن إدراك ذلك وفهمه، فإن الإنسان عَدُوُ ما جَهِلَ.

ولهذا فإنني لم أجد -في حدود ما اطلعت عليه-من القديم إلى يومنا هذا مُحَدِّثا واحداً طعن في منهج أحد الشيخين، نعم! هناك من انتقد عليهما بعض الأحاديث، أمَّا أن ينتقد منهجهما في كِتابَيْهما فلا، عِلْماً منه سداد منهجهما وصحته وثباته.

إن منهج الشيخين في انتقاء الرواة والأحاديث كمنهج غيرهم من النقاد في ذلك، إلا أنهم أَضْبَطُ؛ حيث أنهما اشترطا الصحة في كِتابَيْهما، وهذا الأمر -أي انتقاء الرواة والأحاديث-قائم على أساس من الرحلة في طلب أسانيد الحديث والسماع من الشيوخ والحفظ عنهم، والتتبع الواسع لمرويات الرواة، ثم المقارنة بينهم -أي بين الرواة-، ديانةً وحفظاً وضبطاً، وبين مروياتهم قِلَّةً وكثرة، تفرداً ومخالفة، مع إنصافٍ وتَحَرُّدٍ بلا محاباة ولا تحامل.

كل ذلك -بعد توفيق من الله تعالى-مكَّنهم من تمييز صحيح السنة من سقيمها، وثقات الرواة من ضعفائهم، فتمخضت تلك الجهود الجبارة مُسفِرَةً عن دواوين عظيمة للسنة النبوية، ومن أعظمها الصحيحان.

ولقد قال الإمام مسلم -طيَّب الله ثراه وأكرَم مثواه- مؤكداً لذلك: "وَاعْلَم رَحِمك الله أَن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خَاصَّة، لأنهم الحُفاظ لروايات النَّاس العارفين بهَا دون غَيرهم، إذ الأصل الَّذِي يعتمدون لأديانهم: السّنَن والْآثَار المنقولة من عَصْر إلى عَصْر، من لَدُن النَّبِي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وَخالفهم فِي الْمذهب إلى معرفَة الحَدِيث وَمَعْرفة الرِّجَال من علماء الأمصار فِيمَا مضى من الأعصار من

نقل الاخبار، وحُمَّال الْآثَار وَأهل الحَدِيث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حَتَّى ينزلوهم مَنَازِلهم فِي التعديل وَالتجرِيح" [1] .

هذه كلمات نفيســـة من الإمام مســـلم-رحمه الله تعالى-تُبين أن الامر ليس على عاهله هكذا، إنما يكون بعد كَدٍّ وجِدٍّ [2]، فها هو الســبيل الوحيد لذلك، ومن خالفه -أي تكلم فيه بغير علم-فإنه يقع تحت قوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء: 36].

وقوله ﷻ : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف: 33].

فنسأل الله العلي القدير ألا نكون ممن يتكلم في دينه بغير علم.

والناظر إلى المطلبين السبقين يجد أنني قررت أمرين مهمين، أما الأول منها فهو تحقيق وجود بعض الضعفاء ومن تُكُلم فيهم في الصحيحين، ومُخرَّجا لهم في الأصول أيضاً بعِلْم الشيخين، فتوصلت إلى نفي قاعدة "أنَّ من خرجَّ له الشيخان أو أحدهما فقد جاز القنطرة"، وأنَّ عليها بعض التعقيبات والاستدراكات، ثم حققت في المطلب الثاني مسألة التضعيف المُطلَق والتوثيق المُطلق فخرجت منه بأن هذه القاعدة -أي أنَّ حديث الثقة مقبول دائما وحديث الضعيف مردود على الإطلاق-، فبقي في هذا المطلب الجمع بين الخلاصتين السابقتين، فإذا أقررنا بوجود ضعفاء في الصحيحين مع وضع بعين الاعتبار المسألة الثانية، ألا وهي أن الضعيف قد يصيب في بعض حديثه، فحديثه قد يُقبل في بعض الأحيان-أو بصيغة أخرى، قد يُقبل في بعض الحالات الخاصة-، فكيف كان منهج الشيخين في التعامل مع الأحاديث بصفة عامة، ومع أحاديث الضعفاء بصفة خاصة؟

(1) - التمييز، مسلم بن الحجاج، ص219.

(2) - يقول أبو المظفر السمعاني: " لكن هذا الذي قلناه لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته وأيامه مشتغلا بعلم الحديث والبحث عن سيرة النقلة والرواة، ليقف على رسوخهم في هذا العلم وكنه معرفتهم به وصدق ورعهم في أحوالهم وأقوالهم وشدة حذرهم من الطغيان والزلل وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر والبحث عن أحوال الرواة والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها ". (الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر السمعاني، ص41).

امتاز الصحيحان بمنهجية علمية فائقة الدقة في تخريج الأحاديث واختيار رواتهما مما يعكس عبقرية الإمامين وطول باعهما في هذا الأمر، وكما ذكرت سابقاً فإن هذه المنهجية قامت على أساس من الرحلة في طلب أسانيد الحديث والسماع من الشيوخ والحفظ عنهم، والتتبع الواسع لمرويات الرواة.

قال أبو بكر كافي -حفظه الله ورعاه-: "وهذا المنهج يُعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أنَّ حديث الضعيف لا يُرد جملة ولا يقبل جملة، وإنما يُقبل ما صَحَّ من حديثه فقط، كما أن الثقة لا تُقْبَل أحاديثه مطلقاً فيُقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه [1].

والانتقاء في لغة العرب هو اختيار الشيء من بين مجموعة ما، يُقال: انتخب الشيء: اختاره، والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: خيارهم، والانتخاب: الانتزاع والاختيار والانتقاء[2].

فإن حديث الراوي الضعيف أو المطعون فيه ليس دائماً مردود، فقد يوافق غيره من الثقات، أو قد لا يكون ضعيفا في كل أحواله، فبعضهم ضعيف في شيخ وثقة في شيخ آخر، أو ضعيف في أهل بلد وثقة في أخرى، وفي المقابل ليس كل حديث الثقة دائما مقبول، فقد يطرأ عليه الوهم والخطأ، لأن هذه هي الطبيعة البشرية التي لا يسلم منها أحد. إذ ليس هناك نظام حكم واحد لجميع أحاديث الراوي، بل يجب تناولها كل واحد على حدة [3].

فيتضح مبدئيا أن هذا هو منهج الانتقاء الذي أقام عليه الشيخان -رحمهما الله تعالى- كِتابَيْهما، وعليه فإن إدراك هذا المنهج يتطلب النظر إلى اعتبارات أخرى، منها معرفة شيوخ وتلاميذ الراوي، حاله في رواية حديثه، بَلَدَهُ، هل ما رواه مما تفرد به أم وافق فيه غيره من الثقات... وغيره من الاعتبارات الأخرى.

ومن مظاهر دقة هذا المنهج قول الإمام مسلم -عليه رحمة الله-: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة" [4]، وقال أيضاً: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه" [5].

---

(1) - منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص144.

(2) - يُنظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، 751/1

(3) - يُنظر: منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، أكرم محمد إبراهيم و فيصل بن أحمد شاه، ص3.

(4) - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 102/13.

(5) - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، 304/1.

وكذلك الإمام البخاري، فقد بيَّن شدة دِقَّتِه في انتقاءه فقال –عليه رحمة الله–: "أخرجت هذا الكتاب من زُهَاء ستمائة ألف حديث" (1)، وقال أيضاً: "أحفظ مائة أَلْف حديث صحيح وضعيف مما لا يَصِحُ، وانتَخَبت كتابي من الصحيح، واختصرت واجتنبت الإطالة" (2).

ولقد روى عنه الإمام الذهبي قولاً عظيماً يُبَيِّن مقامه العِلمي العظيم، حيث قال البخاري –رحمه الله تعالى –: " لم تكن كتابتي للحديث كما كتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبته وحَمْلِه الحديث، إن كان الرجل فَهِماً، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أَصْلَهُ ونُسْخَتَهُ، فأما الآخرون لا يبالون ما يكتبون، وكيف يكتبون، وكان لا يدع أصلا ولا فرعا إلا قَلَعَهُ" (3).

فبَعْدَ هذا حُقَّ لأئمتنا الدفاع عنهم والذب عن منهجهما، فيقول ابن القيم –رحمه الله تعالى– مدافعا عن مسلم إخراج حديث أبي قدامة الحارث بن عُبيد (4): " ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، **لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه**، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان" (5).

(1) – تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 9/2.

(2) – الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، 959/3.

(3) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 406/12.

(4) – هو: أبو قدامة الحارث بن عُبيد البصري، قال بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال بن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا، قال الساجي: صدوق عنده مناكير، وقال النسائي في الجرح والتعديل: صالح. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، 149/2).

(5) – زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، 353/1.

وكذلك الإمام النووي [1] -عليه رحمة الله-في مَعْرَضِ ردِّه عن وجود الرواة الضعفاء في صحيح مسلم: "إن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، **فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض**، وذلك سَهْلٌ عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري -رحمه الله تعالى -حين نَهَى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صَدْقَهُ مِن كَذِبِهْ" [2].

وتابعه الحافظ ابن رجب الحنبلي [3] -عليه رحمة الله-في ذلك، فقال في بيان شدة تحري الإمام مسلم في الرواية عن الرواة المُتَكَلَمِ فيهم: "وأما مسلم فلا يُخْرِج إلا حديث الثقة الضابط، ومَن في حفظه بعض شيء، وتُكُلِمَ فيه لحفظه **لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه**" [4].

فقولهم: "**لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه**"، وقولهم أيضاً: " **فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض**"، وقولهم: " **لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه**"، يؤكد عِلْمَ وإدراك الشيخين -رحمهما الله تعالى-بِكَوْنِ هؤلاء الرواة مُتكلم فيهم أو أنهم ضِعافٌ حتى، إلا أنَّ ذلك بالضرورة يقترن بكونهما أحصيا أحاديث ذاك الراوي وعلموا خطأه من صوابه، كيف لا! وهم الذين قد أعطوه درجته العامة في ميزان الجرح التعديل بعد أن سبروا مروياته ونخلوها نخلاً-وقد سبق معنا ذِكْرُ ذلك في المطلبين السابقين-فعلموا ما أخطئ فيه وما أصاب، ومن أدلة ذلك أيضا قول البخاري -رحمه الله تعالى-: "ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا

---

(1) - هو: يحي بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعيّ، (631هـ – 676هـ)، علَّامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوا من قرى حوران، بسورية وإليها نسبته، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويل، من كتبه: منهاج الطالبين، المنهاج في شرح صحيح مسلم، التقريب والتيسير، خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، الإيضاح، التبيان في آداب حملة القرآن. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 150/8).

(2) - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحي بن شرف النووي، 125/1.

(3) - هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، أبو الفرج، (736هـ-795هـ)، حافظ للحديث ومن علماءه الجهابذة، ولد في بغداد ونشأ وتوفي في دمشق، من كتبه: شرح جامع الترمذي، جامع العلوم والحكم، الاستخراج لأحكام الخراج، القواعد الفقهية، فتح الباري شرح صحيح البخاري الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 295/3).

(4) - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 613/2.

أروي عنه لأنه **لا يَدْرِي صحيح حديثه من سقيمه**، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئا"[1]، ومِثلُهُ أيضا قوله: " زمعة بن صالح ذاهب الحديث، **لا يُدْرَى صحيح حديثه من سقيمه**، أنا لا أروي عنه، وكُلُ من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه" [2]، فهذا يدلنا على أن الشيخين –رحمهما الله تعالى– لا يُخرِّجان لراوٍ ما إلا وقد علموا حاله وحال أحاديثه، فإن ميَّزوا بين صحيحها وضعيفها خرَّجوا له ما أصاب فيه، فينتقون ويتخيرون ما ضبطه من حديثه ووافق الثقات فيه.

وعليه فإن التعامل مع الراوي وأحاديثه بسطحية تامة تكاد تكون ساذجة، إن كان ثقة قُبل حديثه ووجب تخريجه في الصحيحين –حتى ذهب البعض إلى إلزامهما بتخريج حديث كل ثقة– غير متفطنين إلى أهم حيثية في الأمر، ألا وهي أن التعامل مع أحاديث الراوي لا يكون جملة واحدة هكذا، إنما يتم النظر في أصل كل حديث له لوحده، فلكل حديث نقده الخاص، فعلم النقد ليس بعلم مطرد ذو قالب واحد يَمُرُ عليه كافة الرواة، بل إنه علم يختص بالحيثيات الرواية ودقائق الأمور.

ويضيف العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني[3] مُبَيِّنًا أن الضَعف في الراوي أنواع، فيقول: "أن يريا–أي الشيخين– أن الضَعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يُسْمَع منه غير كتابه، أو بما سُمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يَدفع ريبة التدليس، فيُخَرِّجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح" [4]، فلا يجدر بمن سمع هذا الكلام أن يضع الضَعْفَ كله في خانة المرفوض والمردود دائماً، فالأمر ليس على إطلاقه هكذا، بل إن فيه تفصيلاً حَسَناً كما بينه الشيخ

(1) – سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، 198/2.

(2) – علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، ص389.

(3) – هو: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي، (1313هـ–1386هـ)، فقيه من العلماء، نسبته إلى بني المعلم، من بلاد عتمة، باليمن، ولد ونشأ في عتمة، وتردد إلى بلاد الحجرية –وراء تعز–وتعلم بها، تولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام، وبعد موت الإدريسي سنة1341 هـ سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححا كتب الحديث والتاريخ، وعاد إلى مكة سنة 1371هـ، فعُيّن أمينا لمكتبة الحرم، من كتبه: طليعة التنكيل، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الأنوار الكاشفة. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 342/3).

(4) – التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، 692/2.

-عليه رحمة الله-، فيُترك ويُتجنب محل الضعف في الراوي عِلماً مِنَّا أنه أخطئ فيه، ويُأخذ ما أصاب فيه، حيث إن إصابته في بعض حديثه واردة كما سبق التنبيه على ذلك.

وأختم بذكر بعض الرواة الذين أورد الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى -أسماءهم في مقدمة الفتح، موضحاً أن تخريج الإمام البخاري لهم إنما كان عن انتقاء لمروياتهم التي أصابوا فيها فيقول:

1/ محمد بن يوسف الفريابي: "وثقه الجمهور وذكره بن عدي في الكامل فقال: له إفراد وقال العجلي: ثقة وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثا، وذكر له بن معين حديثا أخطأ فيه فقال هذا باطل، قلت-أي ابن حجر-: **اعتمده البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها**"[1].

2/ إبراهيم بن المنذر الحزامي: "أحد الأئمة وثقه بن معين وبن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى بن أبي داود، وقال الساجي عنده مناكير، وتعقب ذلك الخطيب، قلت-أي ابن حجر-: **اعتمده البخاري وانتقى من حديثه**" [2].

3/ إسماعيل بن أبي أويس: " وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعَلِّم له على ما يُحَدِّث به ليُحَدِّثَ به ويُعْرِض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله"[3].

ويؤكد السيوطي ذلك فيقول: "ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد وابن معين في رواية: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان مغفلا، وقد صَحَّ أنه أخرج للبخاري أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وهو مُشْعِرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله" [4]، فإن صاحبا الصَّحيح -رحمهما الله تعالى-إذا أخرجا لمن تُكُلِّمّ فيه، فإنَّهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أنَّ له أصلا، ولا يروون ما تفرَّد به، سيما إذا خالفه الثقات [5].

(1) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، احمد ابن حجر العسقلاني، 442/1.

(2) - المرجع السابق، 388/1.

(3) - المرجع السابق، 391/1.

(4) - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 153/1.

(5) - يُنظر: نصب الراية، جمال الدين الزيلعي، 10/1.

خُلاصَة المطلَب الثالِث

وختاماً فإنَّ هذه المسألة هي التي على أساسها أقام الشيخان -رحمهما الله تعالى- كِتابَيْهما، هذه المسألة هي مسألة الانتقاء والتَّعامل مع أحاديث الرَّاوي بمعطيات كثيرة وأحوال مختلفة، على حسب حال الرَّاوي، واعتبار كيفية روايته، وأحوالها والقرائن المُحتفَّة بها، والملابسات التي جاءت بها، وذلك بالنَّظر إلى درجة الرَّاوي، واعتبار حفظه في شيوخه، وكيفية تحديثه بالحديث، ومقارنة ذلك بمن شاركوه في رواية الحديث.

أو بتعبير آخر بالنَّظر الثَّاقب والتَّدقيق الشَّديد في كلِّ الأحوال المتعلِّقة بكلِّ رواية وراويها، بمعنى أنَّ كلَّ حديث لا بدَّ أن نتعامل معه وفق هذه الطريقة؛ بالنَّظر إلى حال الرَّاوي من حيث درجته في نفسه، ودرجته في شيوخه، ودرجته مقارنة بغيره ممَّن شاركه في الرِّواية، ودرجته في المكان والزَّمان الذي يُحدِّث فيه، والنَّظر إلى حال روايته للحديث من حيث التَّفرُّدُ والمخالفةُ والاضطرابُ.

وعليه فالانتقاء هو عدم التَّعامل مع روايات الرَّاوي بقانون مطَّرِدٍ وناموس واحد، وذلك على حسب درجته التي استقرت في كتب ا لجرح والتعديل فحسب، وإنَّما الانتقاء هو التَّعامل مع كلِّ رواية بنقد خاص، وبِحُكْمٍ يختلف على الرواية الأخرى، وذلك أنَّ لكلِّ رواية من الأحوال والقرائن الخاصَّةِ بها ما تجعلها تختلف على الروايات الأخرى ولو كانت بنفس الإسناد [1].

وهذا تلخيص جيِّد حسن لا مزيد عليه -بإذن الله تعالى-.

(1) - تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1457.

الفصل الثاني: منهج الانتقاء عند الشيخين

- المبحث الأول: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث العدالة

- المطلب الأول: تعريف العدالة وشروطها

- المطلب الثاني: مسائل متعلقة بالعدالة وموقف الشيخين منها

- المطلب الثالث: موقف الشيخين من أحاديث المبتدعة، ومنهجهما في التخريج لهم

المطلب الرابع: نماذج من الرواة المبتدعة وأحاديثهم في الصحيحين

الفصل الثاني: منهج الانتقاء عند الشيخين

المبحث الأول: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث العدالة

مما لا يخفى على كل ذي نظر أن صحة وسلامة الحديث هي من سلامةِ رجاله الناقلين له، ونقصد بسلامة الرجال عدالتَهم وضبطَهم في تبليغ ما حَمَلوا لنا من أحاديث نبوية تُبَيّن لنا أمر ديننا، فمِن هنا كان مُنطَلَق أئمة الحديث–رحمهم الله تعالى–في التثبُت وبيان حال مَنْ نَقل إلينا الأخبار والآثار، ومن ذلك ما قاله اِبن سيرين [1] –رحمه الله تعالى–:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم" [2].

المطلب الأول: تعريف العدالة وشروطها

الفرع الأول: تعريف العدالة

أولا: تعريفها لغةً

العدالة مصدر عَدُلَ بالضم، يقال عَدلٌ عدالة وعدولة، فهو عدل، والعدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، ورجل عدل وعادل جائز الشهادة، ورجل عدل: رضا ومقنع في الشهادة، ومنه قول كُثَّير:

وبايَعْتُ لَيْلى فِي الخَلاء، وَلَمْ يَكُنْ *** شُهودٌ عَلَى لَيْلى عُدُولٌ مَقَانِعُ [3].

وفي القاموس المحيط " وعَدَّلَ الحُكْمَ تَعديلاً أقامَهُ، وفلاناً زَكَّاهُ، والميزانَ سَوَّاهُ" [4].

فيظهر من خلال ما سَبق أن العدالة هي القَبول بالشخص على أنه صالح للشهادة، وتزكيته.

---

(1) – هو: محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، أبو بكر،(33هـ – 110هـ)، تابعي، مولده ووفاته في البصرة، واستكتبه أنس بن مالك بفارس، وكان أبوه مولى لأنس، يُنسب له كتاب "تعبير الرؤيا "، (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 6 /154).

(2) – صحيح مسلم، باب في أن الإسناد من الدين، 14/1.

(3) – يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "عدل"، 430/11.

(4) – القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، ص1030.

ثانيا: تعريفها اصطلاحًا

عرَّفها العلماء بتعريفات كثيرةٍ، إلا أنه وإن اختلفت أقوالهم في ذلك فهي تصُّب في معنى واحدٍ، أذكر منها ما تيسر لي:

عرَّفها الخطيب البغدادي [1] –رحمه الله تعالى–فقال: " إن العدل هو من عُرِف بأداء فرائضه ولزوم ما أُمِر به، وتوقِي ما نُهِي عنه، وتجنب الفواحش المسقِطَة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه ما يثلُمُ الدين والمروءة، فمن كانت هذه حالُه فهو الموصوف بأنه عدْلٌ في دينه، ومعروف بالصِدق في حديثه " [2].

وعرفها الإمام الغزالي [3] –رحمه الله تعالى–بقوله: " والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمِلُ على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا، حتى تحصل ثقة النفوس بصِدْقِه، فلا ثِقةً بقولِ من لا يخاف الله تعالى خوفًا وازعًا عن الكذب " [4].

وقد عرَّفها ابن الصلاح [5] –رحمه الله تعالى–تعريفًا مُفصلًا بقوله: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشتَرط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلًا، ضابطًا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة " [6].

---

(1) – هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب، (392هـ – 463هـ)، مولده في غُزَية، ومنشأه ووفاته ببغداد، من مصنفاته: الكفاية في علم الرواية، الأسماء والألقاب، اقتضاء العلم والعمل، (يُنظر: الأعلام للزركلي، 172/1).

(2) – الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص80.

(3) – هو: محمد بن محمد بن محمد الغَزَالي الطوسي، أبو حامد، (440هـ–507 هـ)، حجة الإسلام، فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته، من كتبه "إحياء علوم الدين " و"تهافت الفلاسفة" و"الاقتصاد في الاعتقاد " و"المستصفى من علم الأصول"، (يُنظر: الأعلام للزركلي، 23/7).

(4) – المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، ص125.

(5) – هو: عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوريّ أبو عمرو، تقيّ الدين، المعروف بابن الصلاح،(577هـ– 643هـ)، وُلِد في شرخان وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى دمشق و توفي فيها، له كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" و " الأمالي" و " أدب المفتي والمستفتي". (يُنظر: الأعلام، الزركلي، 207/4).

(6) – معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو ابن الصلاح، ص104.

وتابعَهُ الحافظ ابن حجر [1] –رحمه الله تعالى–في تعريفه للعدالة في نزهة النظر، حيث عرفَّها بأنها "مَلَكَةٌ تَحْمِلُه –أي الراوي–على مُلازَمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شِرْك أو فسقٍ أو بدعةٍ" [2].

ومهما قيل في تعريف العدالة فالأصل أن كل ذلك يعود إلى مَلَكَةٍ تَحْمِلُ صاحبها على الاستقامة في الأقوال والأفعال.

كما نلاحظ أن التعاريف السابقة قد ذَكَرت شروط العدالة إما إجمالًا أو تفصيلًا، وهذه الشروط هي: الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من أسباب الفسق، وخوارم المروءة؛ وسأتعرض لها–بإذن الله تعالى–وموقف الشيخين منها في صحِيحَيْهِما.

الفرع الثاني: شروط العدالة

أولاً: الإسلام

إن أول شرطٍ لقَبول حديث الراوي هو إسلامه، فلا تُقبل رواية الكافر أياً كانت ديانته، وعلى هذا انعقد إجماع الأُمة، ونقله غير واحد من أئمة الإسلام [3].

وقال الخطيب البغدادي مُفصِّلًا لهذا الشرط أيَّما تفصل، حيث بيّن أنه شرطٌ عند التحمل، لا الأداء، قال –رحمه الله تعالى–: " ويجب أن يكون –أي الراوي–وقت الأداء مسلما، لأن الله تعالى قال﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: 6].

(1) – هو: أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، ابن حَجَر (773هـ –852 هـ)، من أئمة العِلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ووفاته بالقاهرة، وُلِع بالأدب والشِعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ولسان الميزان، تقريب التهذيب، الإصابة في تمييز أسماء الصحابة، تهذيب التهذيب. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 178/1).

(2) – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن حجر العسقلاني، ص58.

(3) – نقله الإمام أبو حامد الغزالي في كتابه المستصفى في علم الأصول، ص124. والخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في علم الرواية، ص77.

وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبرُ المسلمِ الفاسقِ مردودًا مع صحة اعتقاده، فخبر الكافر بذلك أولى" [1]، فيظهر لنا من كلام الخطيب البغدادي أن الإسلام شرطٌ عند الأداء، وليس بشرطٍ عند التحَمُل، ودليل ذلك ما بَلَغَنَا من روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدَّوهَا بعده [2].

وأسُوقُ بعض الأمثلة على ذلك من الصحيحين:

1) حديثُ جُبير بن مُطعِم ﷺ في الصحيحين، والذي فيه أنَّه قال: **{ أَضْلَلْتُ بَعِيرًا لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَاقِفًا مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: وَاللهِ، إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْحُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْحُمْسِ }** [3].

ولقد أورد الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–طُرُقَ هذا الحديث، والتي من بينها قول جُبير ﷺ: **{أضللت حمارا لي في الجاهلية، فوجدته بعرفةٍ، فرأيت رسول الله ﷺ واقفًا بعرفات مع الناس فلما أسْلمتُ علمت أن الله وفقه لذلك}**، فأفاد هذه الطريق أن روايةَ جبيرٍ ﷺ للحديث كانت قبل الهجرة، وذلك قبل أن يُسْلِم ﷺ، ومِثْلُ ذلك روايته التي فيها **{سمعت النبي ﷺ قرأ في المغرب بالطور}**، وذلك قبل أن يُسْلِمَ جبير [4].

2) حديث أبي سفيان ﷺ، والذي فيه قصة هرقل المشهورة، والتي كانت قبل إسلامه بلا شك، فقد أخرجه الشيخان في صَحِيحَيهِما [5].

وعليه فقد ذهب الشيخان –رحمهما الله تعالى –في صَحِيحَيهِما إلى صحة الحديث الذي تحمَّله صاحبه حال كُفره، وأدَّاه بعد إسلامه، إذ أن الإسلام شرطٌ عند الأداء فقط.

---

(1) – الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص77.

(2) – يُنظر: المرجع السابق، ص76.

(3) – صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة، برقم 1664. وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾ ﴾ [البقرة: 199]،برقم 1220. واللفظ لمسلم.

(4) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، 516/3.

(5) – صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم 7. صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، برقم 1773.

ثانيًا: البلوغ:

اختلف أهل العلم قديمًا في ذلك، فمنهم من اشترط سناً معيناً للتحمل، ومنهم من صحَّح سماع الصغير، ومنهم من قال: أن الحدَّ في السماع خمس عشرة سنة، وقال آخرون: ثلاث عشرة، بينما ذهب بعضهم إلى أنها خمس سنوات [1].

وذهب ابن الصلَّاح والذهبي –رحمهما الله تعالى–إلى أن كلَّ ذلك ليس بقَيْدٍ، فقد يصح سماع ابن خمس سنين ويبطُل سماع ابن خَمْسين، إنما المُعتبر في ذلك أهلية الفهم والتمييز [2].

وما اختاره ابن الصلاح والذهبي –رحمهما الله تعالى–هو الصحيح –إن شاء الله تعالى–، ويدل عليه صنيع الشيخين –رحمهما الله تعالى–في صَحِيحَيهِما فقد أخرجا أحاديثَ مجموعةٍ من الصحابة، ممن تحملوا في صباهم، كابن عباس، ومحمود بن الربيع، وأنس بن مالك، والنعمان بن بشير، وعائشة ﷺ، فهؤلاء سمعوا وهم دون البلوغِ بالاتفاق، وأسوق هنا بعض ما أخرجاه:

1) حديث ابن عباس ﷺ، قال: **{أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنًى فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ}** [3].

2) حديث محمود بن الربيع ﷺ، قال: **{عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ}** [4].

عقَّب الإمام ابن حجر العسقلاني –رحمه الله تعالى–فقال: ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطًا في التحمل، وقد أورد الخطيب أشياءً مما حفِظَها جمعٌ من الصحابة ومن بَعْدَهم في الصِغر وحدَّثوا بها بعد ذلك وقُبِلت عنهم، وهذا هو المعتمد، وقد نقل بن عبد البر –رحمه الله تعالى–الاتفاق على قبول هذا [5].

---

(1) – يُنظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص54.

(2) – يُنظر: معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمر ابن الصلاح، ص130. ويُنظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، ص61.

(3) – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، برقم 76 .وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، برقم 504. واللفظ لمسلم.

(4) – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، برقم 77.

(5) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 171/1.

فصحيح أن الإمام مسلماً لم يَعقِد بابًا كالإمام البخاري يُصَرّح فيه بصحة سماع الصغير، إلا أن صنيعه –أي إخراجه لأحاديث الصحابة الذي تحملوا وهم دون البلوغ–يدُل على ذلك.

ثالثاً: العقل

وهو من شروط العدالة المُجْمَع عليها، حكى الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء[1].

والذي يدل على وجوب كون الراوي بالغاً عاقلاً، حديث النبي ﷺ، **{رُفِعَ القلم عن ثلاثةٍ: عن النَّائم حتى يستيقظَ، وعن الصَّبيّ حتى يَحتَلِمَ، وعن المجنونِ حتى يَعقِلَ}**[2]، ولأن حال الراوي إذا كان طفلاً أو مجنوناً دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو، وكثير من الفُسَّاق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما ذكرناه لا نعرف بينها خلاف فيه [3].

رابعاً: السلامة من أسباب الفسق

والفِسق لغةً: الخروج، نقول: فسقت الرطبة من قِشرها لخروجها منه، والفويسقة الفأرة لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها، يقال: فسق يفسِق فسقاً بالكسر وفسوقاً فجَر وخرج عن الحق، ورجل فُسَق وفسيق دائم الفسق [4].

والفسق في الشرع: الخروج عن طاعة الله ﷻ ، فالكافر فاسقٌ لخروجه عن عباد الله ﷻ ، قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: 55].

والعاصي بما دُون الكفر يُقال له: فاسق، قال ﷻ مُبينًا حال القاذف: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: 4].

والمراد بالفاسق هنا من تلبس بمعصية دون الكفر؛ ويختلف الفسق الذي يتلبس به الفاسق إلى قسمين فالفساق نوعان:

---

(1) – يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 352/1.

(2) – سنن أبي داوود، كتاب الحدود، باب في المجنون يَسرقُ أو يُصيبُ حدًّا ، برقم 4403 .

(3) – يُنظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص77.

(4) – يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "فسق"، 308/10.

– **فُسَّاق بالتأويل**: يعني هناك الفاسق المتأول، وهم طوائف المبتدعة المتأولة.

– **الفاسق غير المتأول**: وهو المراد هنا المخل بشيء من أحكام الشرع من ترك واجب، أو ارتكاب محرم [1].

خامساً: السلامة من خوارم المروءة

عُرِّفت المروءة بتعاريف كثيرة، إلا أن جُلَّها يدور حول العادات التي جرى عليها الناس؛ فعرَّفها بعضهم بأنَّها " قُوَّة للنَّفس تصدر عنها الأفعال الجميلة المستتبِعة للمدح شرعًا وعقلًا وشرفًا"، وعرَّفها آخرون بأنَّها "سير الْمَرْء بسيره أَمْثَاله فِي زَمَانه"، وَقَالَ بعض الْفُقَهَاء: "الْمُرُوءَة صون النَّفس عَن الأدناس ورفعها عَمَّا يشين عِنْد النَّاس".

ومن أحسن تعاريفها "هي آداب نفسانية، تحمل مراعاتُها الإنسانَ على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات" [2].

ولذلك اعترض بعض العلماء على إدخال المروءة في حد العدالة؛ لأن جُلَّها يرجع إلى مراعاة العادات الجارية بين الناس وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأجناس، بالإضافة إلى أن المُتَتَبِّع لتطبيقات الأئمة لا يجد أثراً للتضعيف بناءً على خوارم المروءة، إلا بعض الآثار التي تروي صدود بعض العلماء عن رواية من خرم مروءته –في نظرهم–، بينما إن بحثت عن أمثلة لتطبيقات الأئمة لذلك.

المطلب الثاني: مسائل متعلقة بالعدالة وموقف الشيخين منها

المسألة الأولى: إذا روى الثقة حديثاً ورُوجع عنه فنفاه، فهل يُقبل قوله؟ ثم هل يؤثر ذلك النفي في عدالته أو عدالة الراوي عنه أم لا؟

وقد اختَلَف العلماء في ذلك على خمسة أقوال، أختصرها فيما يلي:

1) إذا كان المروي عنه جازماً بالنفي، وجب رَدُّ حديث الفرع الراوي عنه.

2) عدم رَدُّ المروي، ولا يكون واحد منهما مجروحاً، لاحتمال النسيان.

---

(1) – يُنظر: الإيمان حقيقته وخوارمه ونواقضه عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عبد الحميد الأثري، ص241.

(2) – يُنظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 97/1.

3) نفس القول السابق، إلا أنه يجوز للفرع أن يرْوِيه عن الأصل.

4) أنهما يتعارضان، ويُرَجَّح أحدهما على الآخر.

هذه الأقوال الأربعة إذا كان الأصل جازماً بالردِّ.

5) أما إذا قال الأصل: "لا أعرفه" أو "لا أذكره" مما يقتضي جواز أن يكون نَسِيه، فذلك لا يقتضي رد رواية الفرع عنه.

والظاهر قبول رواية الفرع، وأن ذلك لا يقدح في عدالته، ولا عدالة الأصل [1].

ولقد أورد الشيخان –رحمهما الله–في صَحِيحَيْهِما حديث ابن عباس ﷺ: **{مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ}** [2].

فهذا الحديث يندرج تحت ما أنكره الأصْلُ على الفرعِ، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ثم أورد قولاً لعمرو بن دينار، حيث قال عمرو بن دينار: فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره، وقال: لم أُحَدِّثك بهذا!، قال عَمرو: قد أخبرتنيه قبل ذلك [3].

"وهذا يدل على أن البخاري ومسلماً يذهبان إلى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلاً، وأن ذلك لا يقدح في عدالة أصل الراوي ولا في عدالة الفرع الراوي عنه" [4].

المسألة الثانية: إذا كان المُحَدِّث يغشى السلطان، أو يتولى شيئاً من أعماله، فهل ذلك يقدح في عدالته أم لا؟

اعتبر الكثير من الأئمة الورعين –رحمهم الله تعالى–الدخول على السلطان ومجالسته ومخالطته مما يفسد دين المرء، فيجعله ممن يحابي في دينه ويتنازل عن ثوابته أمام هيبة وسلطة السلطان، مما دفعهم إلى الكلام في بعض الرواة بسبب علاقتهم بالسلطان، وخاصة إذا كان سلطان ظلم جور، إلا أن ذلك في واقع الأمر لا يقدح في العدالة، ولا يوجب رد الرواية، ما كان الراوي متصفاً

(1) – يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 395/1. وصياغة الأقوال مُستفادة من رسالة منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص92.

(2) – أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، برقم 842. وأخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، برقم 583. واللفظ لمُسلم.

(3) – صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، عَقِب الحديث رقم 583.

(4) – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص93.

بالصدق مجانباً للكذب، وقَدْحُ من قَدَحَ فيهم إنما كان على سبيل التعزير والتأديب الشرعي كي يكفوا عن إعانة الظلمة –لا غير– [1].

قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–: " اِعلم أنه قد وقع من جماعة الطعنُ في جماعةٍ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التَنَّبه لذلك وعدم الاعتداد به، وكذا عاب جماعةٌ من الورعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط "[2].

ويشهد لقول الحافظ ابن حجر صنيع الشيخين–رحمهما الله تعالى–فقد أخرجا في صَحِيحَيْهِما عن رواة كُثُرٍ ضُعِّفوا بسبب الدخول على السلطان وما شابه ذلك، ولم يعتبروا ذلك قادحاً في عدالتهم وموجباً لرد رواياتهم، ومن هؤلاء:

خالد بن مهران الحذاء [3]، حميد بن أبي حميد الطويل [4]، أحمد بن واقد الحراني [5].

فلم يعتبر الشيخان –رحمهما الله تعالى–ذلك قادحاً فيهم، فلم يلتفتوا إلى ما قيل فيهم وخرَّجوا أحاديثهم في كِتابَيْهما.

---

(1) – يُنظر: المرجع السابق، ص93.

(2) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، احمد بن حجر العسقلاني، 385/1.

(3) – هو: خالد بن مهران الحذاء أبو المنازل البصري، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وكذا قال النسائي: وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتج به، وقال فهد بن حبان: كان قد أُسْتُعمل على العشور بالبصرة، قيل لابن علية في حديث كان خالد يرويه فلم يلتفت إليه بن علية وضَعَّف أمر خالد، قال الذهبي: والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بآخره أو من أجل دخوله في عمل السلطان والله أعلم. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 122/3).

(4) – هو: حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي: قال يحي بن معين ثقة، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، قال الحافظ: إنما تركه زائدة لدخوله في شيء من أمر الخلفاء. (يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، 399/1).

(5) – هو: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني الأسدي، وقد ينسب إلى جده، قال يعقوب بن شيبة: ثقة، وقال أحمد: ما رأيت به بأسا رأيته حافظا لحديثه، وما رأيت إلا خيرا وهو صاحب سنة، قال الميمون فقلت لأحمد إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان لصنيعة له. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، 57/1).

المسألة الثالثة: أخذ الأجرة على التحديث

وللعلماء في هذه المسألة قولان، قول بجواز ذلك وأنه لا يقدح في عدالة الراوي، وقول بعدم جواز هذا الأمر واعتباره من قوادح عدالة الراوي أو المحدِّث، وممن يراه مانعاً من قبول روايته إسحاق بن إبراهيم، حيثُ سُئِلَ عن المُحَدِّث يُحَدِّث بالأجر، فقال: لا يُكتب عنه، وكذلك أحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، غيرهم.

وممن يرى جوازه وعدم تأثيره على عدالة الراوي قوم آخرون منهم، أبو نعيم الفضل ابن دكين، ومجاهد بن جبر، وعلي بن عبد العزيز المكي البغوي، وعفان بن مسلم، وعكرمة، وطاووس، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وهشام بن عمار وغيرهم.

فمن رأى الجواز شبَّه ذلك بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه، ومن رأى المنع اعتبر الأمر من حيث العُرْف خَرْمًا للمروءة، ومجلبة لسوء الظن بفاعله [1].

"والظاهر أنه لا تعارض بين هذه الأقوال إذ المنع مُرتَبٌ على ما يمكن أن يَجُرَّ إليه أخذ العِوَض على التحديث من التَكَثُّرِ في الرواية المُفْضِي إلى الكذب، والجواز محمول على من هو ثقة ثبت له عذر في أخذ العِوَضِ كأن يكون فقيراً، وله عيال يجب عليه مؤونتهم، وانقطاعه للتحديث يؤدي إلى ترك الكسب لهم" [2].

(1) – يُنظر: معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان ابن الصلاح، ص119.

(2) – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص97.

وإلى القول بالجواز ذهب الشيخان –رحمهما الله تعالى–، وذلك ظاهر من صنيعهما، حيث أنهما خرَّجا لمجموعة من الرواة ممن كانوا يأخذون الأجرة عن التحديث، منهم: يعقوب بن إبراهيم الدروقي [1]، هشام بن عمار [2]، عفان بن مسلم [3]، وغيرهم.

المطلب الثالث: موقف الشيخين من أحاديث المبتدعة، ومنهجهما في التخريج لهم

إن مسألة البدعة والكلام عنها من المسائل التي لها ارتباطٌ شديد بشرط العدالة، وذلك لكونها –أقصد العدالة–شرطاً أساسياً في صحة الحديث، وذلك لأن القدح في الراوي يدور حول خمسة أمور كما ذكر الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–، حيث قال: أن أسباب الجرح عشرة، خمسة في العدالة وخمسة في الضبط،"إلا مدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند" [4].

الفرع الأول: تعريف البدعة وأقسامها

أولا: تعريف البدعة لغة

دَارَ لفظ البدعة في لغة العرب على عدّة معانٍ، هي:

1/ بمعنى البدء والإنشاء: بدع الشيء يبدعه بدعا وابتدعه، أي أنشأه وبدأه.

---

(1) – هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي أبو يوسف الدورقي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وذكره بن حبان في الثقات. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، 382/11). وقال الخطيب كان ثقة متقنا، قال عقبه: إنه لم يكن يحدث بحديث **{لا يبولن أحدكم في الماء الدائم}** إلا بدينار. (يُنظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 96/2).

(2) – قال الإسماعيلي: عن عبد الله بن محمد بن سيار: أن هِشاماً كان يأخذ على كل ورقتين درهما ويشارط. (يُنظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 96/2).

(3) – هو: عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار أبو عثمان البصري مولى عزرة بن ثابت الأنصاري، لابن معين عفان وثبته، ووثقه احمد بن حنبل، وقال بن سعد كان ثقة كثير الحديث ثبتا حجة وقال بن خراش ثقة من خيار المسلمين وقال بن قانع ثقة مأمون. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، 234/7).

(4) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، 384/1.

2/ بمعنى الاختراع: يُقال: أبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال.

3/ بمعنى الخلق: يقول ﷻ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: 117]، أي خالقها ومبدعها، فهو ﷻ الخالق المخترع لا عن مثال سابق.

4/ بمعنى الأول: يقول ﷻ: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: 9]، أي ما كنت أول من أُرْسِل، قد أُرْسِلَ قبلي رُسُلٌ كثير.

5/ بمعنى الجديد: يُقال: سقاء بديع، أي جديد، وركِيَّة بديع، أي جديدة الحفر [1].

6/ بمعنى الانقطاع: "والإبداع بالرجل هو الانقطاع به لما ظهر من كَلَال راحلته وهُزَالها"[2].

7/ بمعنى الحَدَث: "والبدعة: الحدث وما أُبْتدع من الدين بعد الإكمال" [3]، يقول صاحب القاموس المحيط: "والبدعة بالكسر: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما أُسْتُحدِث بعد النبي ﷺ، من الأهواء والأعمال" [4].

ثانياً: تعريف البدعة اصطلاحاً

اختلفت وتنوعت أنظار العلماء وتعاريفهم للبدعة، بين متوسع ومُضَيِّق، حيث أنه يمكننا تقسيم التعريفات الاصطلاحية للبدعة إلى اتجاهين.

1/ الاتجاه الأول: وهو المُتوسع في تعريف البدعة لتشمل كل أمر لم يكن في عهدهﷺ ، ولم يأتِ شيءٌ في القرآن والسنة يَدُل عليه، سواءً كان دينياً أو دنيوياً، محموداً كان أم مذموماً، وهو مطابق تماماً للتعريف اللغوي [5]، ويُمَثل هذا الاتجاه جماعة من الأئمة منهم: الإمام الشافعي، وابن حزم، والعز بن عبد السلام، والقرافي –رحمهم الله تعالى– وغيرهم.

---

(1) – يُنظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة "بدع"، ، 7/8.

(2) – المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص111.

(3) – لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة "بدع"، 6/8.

(4) – القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، 702/1.

(5) – من ذلك قول الإمام الشافعي –عليه رحمة الله–: "البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم". (جامع العلوم والحِكم، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، 131/2).

2/ الاتجاه الثاني: وهو المضيِّق في تعريف البدعة لتنحصر فقط في الجديد المُحْدَثِ المخالف للسنة [1]، ويُمَثل هذا الاتجاه جماعة من العلماء منهم: ابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الهيثمي، والزركشي –رحمهم الله تعالى–وغيرهم.

وعلى الرغم من تباين هذين الاتجاهين من حيث التوسع والتضييق في مفهوم البدعة، إلا أن المقصود بالبدعة في الواقع العملي عند علماء الجرح والتعديل دائماً ما هو مذموم من الآراء والاعتقادات والأعمال، مما يكون سَبِيلُه التأويل الفاسد المستَنِد إلى الشبهات [2]، حيث يقول السخاوي –رحمه الله تعالى –: البدعة هي ما أُحْدِث على غير مثال متقدم، مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ، فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بمعاندة، بل بنوع شبهة[3].

ثالثاً: أقسام البدعة

نَظَر العلماء إلى البدعة نظر تدقيق وتمحيص فقسَّموها إلى قسمين لا ثالث لهما، بدعة مُكَفِّرَةٌ وبدعة مُفَسِّقَةٌ، يقول الشيخ طاهر بن صالح الجزائري: "وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالمُكَفَّرُ بها لا بد أن يكون ذلك التفكير متفقا عليه في قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض وأما المُفَسَّق بها، كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب" [4]، وعليه فإن تقسيمها يكون كالتالي:

1/ بدعة مُكَفِّرَةٌ: وهي التي تُخْرِج صاحبها من دائرة الإيمان، وهي نوعان أيضاً:

---

(1) – من ذلك قول الإمام ابن رجب الحنبلي –عليه رحمة الله–: " والمراد بالبدعة: ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعا، وإن كان بدعة لغة". (جامع العلوم والحِكم، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، 127/2).

(2) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص100.

(3) – فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 62/2.

(4) – توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 248/1.

أ) ما أُتفق على تكفير أصحابها: كمنكري العلم بالمعدوم القائلين: ما يَعْلَم الأشياء حتى يخلقها، أو منكري العلم بالجزئيات، أو الإيمان برجوع سيدنا علي إلى الدنيا، أو حلول الإلهية في علي أو غيره.

ب) ما اختلف في تكفير أصحابها: كالنافين لرؤية الله ﷻ يوم القيامة.

2/ البدعة المُفَسِّقة: وهي التي لا تُخْرِج صاحبها عن دائرة الإيمان، مثل: بِدَع الخوارج، والشيعة الذين لا يَغْلون ذاك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ [1].

إلا أنَّ هذا التقسيم للمبتدعة يترتب عليه إشكال كبير، وذلك أننا اشترطنا في حَدِّ العدالة "السلامة من أسباب الفسق"، ومثّلنا للبدع المُفسقة ببدع الخوارج وغيرها من الفرق المخالفين لأصول السنة، و الذي يقتضيه الحكم عليهم بالفسق هو رَدُّ رواياتهم، والصواب –فيما أرى– أن هذا التقسيم نظري فحسب، وذلك أن الحُكْمَ بالكفر أو الفسق أو البدعة، إنما يكون بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة، فمن وَقَع في شيء من البِدع فلا نجرؤ على تبديعه أو تفسيقه أو تكفيره، فإذا كان متأولاً أو جاهلاً، فهو معذور بجهله أو تأويله، لكن من بَلَغَتْهُ الحُجَّة، وكُشِفَتْ له الشُّبْهَةُ، فأصرّ على قوله المخالف لأصول السنة، فهو مُعَانِد، ولا شك في فسق هذا النوع، لأنه مخالف لأوامر الله وأحكامه [2].

ولقد أشار الإمام مسلم –رحمه الله تعالى– إلى هذا في مقدمة صحيحه، فقال: واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عَرَف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يَروي منها إلا ما عَرَف صحة مخارجه، **وأن يَتَقِي منها ما كان منها عن أهل التُهَمِ والمعاندين من أهل البدع** [3]، ولا تَعَارُضَ بين هذا القول وبين تخريج الشيخين للرواة المبتدعة في صَحِيحَيْهِما، إذا وضعنا بعين الاعتبار القيد السابق –ألا وهو الفرق بين كون الراوي

(1) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص101. ولقد استفاد الشيخ –حفظه الله–ذلك من فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي، 67/2. إلا أنه أحْسَنَ صياغتها وتقسيمها ليَسْهُلَ فهمها.

(2) – يُنظر: المرجع السابق، ص102.

(3) – يُنظر، مقدمة صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، 8/1.

متأولاً واقعاً في شبهة وبين كونه معانداً-، فإن أولئك المبتدعة كانت بِدَعُهُم عن شبهة وتأويل، لا عن عِنَادٍ.

الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الرواية عن المبتدعة وأهل الأهواء

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في حكم الرواية عن المبتدعة وأهل الأهواء اختلافاً كثيراً، ومما زاد ذلك الاختلاف التقسيم السابق للبدعة إلى بدعة مُكفِّرة وبدعة غير مكفرة، وكذلك تفصيل كل منهما وتَفَرُعُهُمَا كثيراً -كما سبق ذكره-.

أولاً: المبتدعة الذين بدعتهم مُكَفِّرة

للعلماء في الرواية عنهم ثلاثة أقوال:

1) قبول روايتهم مطلقاً، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل.

2) قبول روايتهم إذا كانوا يعتقدون حُرْمَة الكذب، ذهب إلى هذا القول أبو الحسن البصري المعتزلي، والبيضاوي، وفخر الدين الرازي [1].

3) رَدُّ روايتهم مطلقاً وعدم قبولها إطلاقاً، حكاه الإمام السيوطي [2] -رحمه الله تعالى-عن النووي -طيَّب الله ثراه وأكرَم مثواه-في تدريب الراوي [3].

ولقد استدرك الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله-على الإمام النووي هذا الرأي فقال: والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كل مُكَفَّرٍ ببدعته؛ لأن كل طائفة تَدَّعِي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تُبَالِغ فتُكَفِّر مُخَالِفها، فلو أُخِذ ذلك على الإطلاق لاسْتَلزَم تكفيرَ جميع الطوائف، فالمُعتمد أن الذي

(1) - يُنظر: الكفاية في علوم الرواية، الخطيب البغدادي، ص121. ويُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن حجر العسقلاني، ص103.

(2) - هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، (849هـ-911 هـ)، إمام حافظ مؤرخ أديب، نشأ في القاهرة يتيما، حيث مات والده وعمره خمس سنوات، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، من كتبه: الإتقان في علوم القرآن، إتمام الدراية لقراء النقاية، إسعاف المبطإ في رجال الموطأ، الأشباه والنظائر، الإكليل في استنباط التنزيل، الألفية في مصطلح الحديث، الألفية في النحو، تدريب الراويّ في شرح تقريب النواوي. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 301/3).

(3) - يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 383/1.

تُرَدَّ روايته مَنْ أنكر أمراً متواتراً من الشرع، مَعْلُوماً من الدين بالضرورة، فأما من لم يَكُن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضَبْطُه لما يرويه مع ورعه وتقواه؛ فلا مانع من قبوله أصلا [1].

ثانياً: المبتدعة الذين بدعتهم غير مُكَفِّرة

وفي الرواية عنهم خمسة أقوال [2]:

1) ردُّ روايتهم مطلقاً، وذهب إلى هذا القول مالك بن أنس، وابن عُيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهم.

2) جواز الاحتجاج بروايتهم إن لم يكونوا يستحلون الكذب في نصرة مذهبهم، وممن ذهب إلى هذا الرأي الإمام الشافعي، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وغيرهم.

3) قبول رواية المبتدع إذا كان يروي ما يشتمل على ما تُرَدُّ به بدعته.

4) قبول روايته إذا كان متلبساً ببدعته صغرى، وإذا كانت بدعته كبرى تُرَدُّ.

5) قبول رواية المبتدعة غير الدعاة إلى بِدَعِهِم [3]، وردُّ روايات الدعاة [4].

وبعد أن سردت أقوال العلماء أراءهم في الرواية عن المبتدعة وأهل الأهواء، نجد أن أراءهم قد تباينت واختلفت اختلافاً كبيراً، نتيجة امتزاج أقوال المحدثين والفقهاء والأصوليين وعلماء الكلام في ذلك. إلا أنه لابد لنا من استجلاء الموقف العملي التطبيقي للمحدثين اتجاه مرويات المبتدعة وأهل الأهواء –وبالأخص موقف الشيخين، إذ أنهما موضوع البحث–، وذلك من خلال استقراء الصحيحين ومحاولة استنباط المعالم الأساسية لمنهجهم.

---

(1) – يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن حجر العسقلاني، ص103.

(2) – يُنظر: المرجع السابق، ص104.

(3) – يقول ابن حبان –رحمه الله تعالى–: " وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات واحتججنا بأقوام ثقات انتحالهم وكانتحالهم سواء غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات". (الثقات، محمد بن حبان، 141/6).

(4) – يُنظر تفصيل كل ذلك كله مع ذكر أدلة كل قول : الكفاية في علوم الرواية، الخطيب البغدادي، ص120. ويُنظر أيضا: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 383/1.

وحاصِلُ الأمر أن الناظر إلى تطبيقات المحدثين بصفة عامة وإلى صنيع الشيخين بصفة خاصة، يجد أنه قد نُقِل عن كثير من الرواة المأخوذ بروايتهم ممن التبسوا بما يشوب العدالة كالإصرار على الصغائر من الغيبة والنميمة وهجران الأخ من غير موجب في الشرع وحسد الأقران والبغي عليهم، بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن يدعو إلى اعتقاد ما لا يدل عليه نقل أو عقل ونسبة من لا يقول به إلى البدعة بل إلى الكفر، **والظاهر أن المُعتَبَر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يُظَنُّ به الاجتراء على الافتراء على النبي ﷺ** (1).

فإن الأئمة نظروا إلى الراوي من حيث تحريه للصدق وعدم تجرأه على الكذب في حديث رسول الله ﷺ، **حيث أن مدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق**، وذلك متحقق في أهل الأهواء تحققه في أهل السنة، والأصح أنهم لا يُكَفَّرُون ببدعهم (2).

ولقد حَقَّق الإمام الصنعاني (3) -رحمه الله تعالى- هذا الأمر في كتابه توضيح الأفكار، وأعطى خلاصة في آخر الأمر حَدَّدَ من خلالها موقف المحدثين من البدعة وتَلَبُّسِ الرواة بها، فقال: والتحقيق أنه قد وقع الإجماع على أنه يُشْتَرَط في الرواة الصدق والضبط لروايته، وفي ديانته يشترط أن يغلب خيره على شره، هذا أمر مُجْمَعٌ عليه، **ومنهم من زاد شروطا وهي السلامة من البدعة والمحافظة على المروءة وجعل العدالة اسما لما لا يكاد يتحقق إلا في معصوم**، وقد بَيَّنَا أن شرط الرواة هو الأمران -أي الصدق والضبط- وأنه محل وفاق، وأنَّه من شرط تلك الشروط -أي السلامة من البدعة والمحافظة على المروءة- لم يَتِمَ له الوفاء بها، بل قبل خبر المبتدع بقَدَرٍ و إرجاء ونصب ورفض إذا كان صدوقا، وقد أنَّ أنه قام عليه الاتفاق وإن رُمِيَ ببدعة قدر ونحوها، فإنها لا تقدح في رواية الصدوق (4).

---

(1) - يُنظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 95/1.

(2) - يُنظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السلام، 38/2.

(3) - هو: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (1099هـ -1182هـ)، مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. يلقب بالمؤيد بالله، ابن المتوكل على الله، أُصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مئة مؤلف، ولد بمدينة كحلان، ونشأ وتوفي بصنعاء. من كتبه: توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار، سبل السلام، شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، إسبال المطر على قصب السكر. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 38/6).

(4) - يُنظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، 284/1.

وإذا عرفتَ هذا تحصل لك أن خبر من رُمي بالبدعة -إن ثبت تَلَبُسُهُ بها-مقبول معمول به، إذ المعتبر في ذلك هو صدق اللهجة مع الضبط.

يقول الإمام طاهر بن صالح الجزائري-رحمه الله تعالى-: "ولعدم وقوف بعض الناس على ما ذكرنا من أن بعض العلماء يميل إلى أن الثقة بالخبر هي المُعَوَّل عليه في أمره انقسم الأغمار منهم إلى فريقين، ففريق منهم اعترض على كثير من جهابذة المحدثين حيث رووا عمن لا تُرْتَضَى سيرتهم-أي رُمي ببدعة-ظنّاً منهم بأن ذلك من قبيل الشهادة لهم بحُسْنِ السيرة ونقاء السريرة فنسبوهم إلى الجهل أو التجاهل وما دَرَوْا **بأن الرواية عنهم إنما تشعر بالوثوق بخبرهم** [1].

وإذا تمعنَّا في رجال الصحيحين نلحظ وجود عدد معتبر من الرواة ممن رُمُوا ببدع عَقَدية مختلفة، ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها الشيخان في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
- أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.
- أكثر ما يُروى لهم في المتابعات والشواهد.
- أحياناً يُروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
- كثير منهم لم يصح ما رموا به.

إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره، وما ذهب إليه الشيخان هو مذهب كثير من المحدثين، فقد رووا عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وما ذهب إليه الشيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم [2].

إذ أن تَرْكُ حديثهم يُعتبر مفسدة عظيمة وتضييع لعدد من أحاديث النبي ﷺ "إذ أن مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة تُقَدَّم على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته والله أعلم"[3]،

(1) - توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 95/1.

(2) - يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص105.

(3) - يُنظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، ص193.

ولذلك قال علي بن المديني: "لو تركت أهل البصرة لِحَالِ القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني التَشَيُعْ-، لَخَرِبت الكتب -يعني لذَهَبَ الحديث- [1].

وينبغي التفريق عند علماء أهل السنة بين ترك الرواية عن المبتدع من أجل عقوبته على بدعته وزجر الناس عن الاغترار به، وبين ترك الرواية عنه مطلقاً، فقد يترك أئمة الحديث رواية المبتدع الصدوق الضابط الداعية إلى بدعته المشتهر بها، **لا انتحالاً لترك الرواية عنه، وإنما من باب هَجْرِ البدعة وأهلها**، حتى إذا مات وزال ما خشي من تزيين بدعته رووا عنه [2].

فيجب التنبه لهذا الأمر، **إذ أنَّ ترك الرواية عن دعاة المبتدعة ليس هو من باب شروط صحة الرواية وقبول الخبر، بل سداً لذيوع بدعته**، وجعل ذلك من باب الاحتياط فقط [3].

ويقول الإمام الذهبي مُبَيِّناً ومُحَقِقاً لمذهب المُحَدثين في الرواية عن أهل البدع: "فجميع تصرفات أئمة الحديث، تُؤْذِن بأن المبتدع إذا لم تُبِحْ بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبِحْ دمه، **فإن قبول ما رواه سائغ**" [4].

بينما فَصَلَ الإمام ابن حبان [5] -رحمه الله تعالى-بَيْنَ رواية المبتدع وبين عقيدته، فوضَّح أن الاحتجاج برواياتهم جائز على الرغم من تَلَبُسِهم ببدع، فَلَنَا أحاديثه ومروياته، وله عقيدته بينه وبين ربه ﷻ، فيقول -عليه رحمة الله-: وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما، فإنا نَحْتَجُ بأخبارهم إذا كانوا ثقات، على الشرط الذي وصفناه، ونَكِلُ مذهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم، إلى الله ﷻ إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا [6].

---

(1) - الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص129.

(2) - يُنظر: جني الثمر بشرح نخبة الفكر، عصام بن عبد الله السناني، ص74.

(3) - يُنظر: المرجع السابق، ص74.

(4) - سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 154/7.

(5) - هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سهيد بن هدية بن مرة، (271هـ-354 هـ)، سمع من: أبي عبد الرحمن النسائي، وإسحاق بن يونس المنجنيقي، أبي يعلى أحمد بن علي، الحسن بن سفيان، حدث عنه: أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السجستاني، من كتبه: المسند الصحيح، التاريخ، الثقات، الضعفاء. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 92/16).

(6) - صحيح ابن حبان، المقدمة، باب شرط ابن حبان في صحيحه، 160/1.

بل نقل الاجماع -رحمه الله تعالى-على ذلك فقال في غير موضع: ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة -ولم يكن يدعو إليها-أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته، سقط الاحتجاج بأخباره [1].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني -رحمه الله تعالى-: فأما غير الداعية فقد مَرَّ نَقْلُ الإجماع على أنه كالسُنِ -يعني في قبول مروياته-، إذا ثبتت عدالته روايته [2].

وقد نصّ الإمام الجوزجاني [3] -رحمه الله تعالى-على هذا المنهج بنفسه، فقال: "ومنهم زائِغٌ عن الحقّ، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرَف" [4].

والنُقول عن أئمة الحديث في هذه الحيثية لا تكاد تُحصر، فقل من لم يُعرّج عنها، فكل من عرَّف الصحيح ذكرها، وكل من مَرَّ عن العدالة وشروطها ذكرها، وكل من تكلم في الرجال والجرح والتعديل ذكرها...إلخ.

إلا أن نَصَّ الإمام الجوزجاني الأخير يُلخص حدود المسألة، ويذكر معالمها، فقد نص -رحمه الله تعالى-على:

❖ نَقْلُ الإجماع على الأخذ برواية المبتدع وقبولها، من خلال قوله: **قد جرى في الناس حديثه**، وهذا صحيح كما نص عليه الإمام ابن حبان.

❖ التأكيد على شرط صدق اللهجة والأمانة في نقل الحديث عند هذا المبتدع وكذلك شرط الضبط، بقوله: **صدوق اللهجة، مأموناً في روايته**، وهذا هو مُعتمد الأمر وأصله في الأخذ عن الراوي المبتدع.

---

(1) - الثقات، محمد بن حبان، 140/6.

(2) - يُنظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، 231/1.

(3) - هو: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، (259 ت) محدّث الشام وأحد الحفاظ المصنفين المخرجين الثقات، نسبته إلى جوزجان، من كور بلخ بخراسان ومولده فيها. رحل إلى مكة ثم البصرة ثم الرملة وأقام في كل منها مدة، ونزل دمشق فسكنها إلى أن مات. من كتبه: الجرح والتعديل، الضعفاء، أحوال الرجال. (يُنظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، 81/1).

(4) - أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ص11.

❖ والأمر الأخير، ألا وهو القدرة على تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وإدراك ما أصاب فيه وما أخطأ، ويظهر ذلك من خلال قوله: **أن يُؤخذ من حديثهم ما يُعرَف**، وقد سبق هذا فيما مضى في المبحث الثاني من الفصل الأول.

المطلب الرابع: نماذج من الرواة المبتدعة وأحاديثهم في الصحيحين

أحاول -بإذن الله تعالى-في هذا المطلب أن أورد بعض الرواة المنسوبين للبدع، لا على سبيل الاستقصاء -فإن ذلك مما يَصْعُبُ تحقيقه في بحثي هذا-، إنما أوردهم كنماذج لتخريج الشيخين -رحمهما الله تعالى-لهم، متوخيا في ذلك ذكر اسمه ونسبه، وأقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، ثم خلاصة القول فيه، وأختم بذكر بعض مروياته في الصحيحين.

1) إبراهيم بن طهمان:

هو: إبراهيم بن طهمان بن شُعْبَةَ، أبو سعيد الهروي، نزيل نيسابور.

وُلِد في آخر زمان الصحابة الصغار، وارتحل في طلب العلم، فسمع من: آدم بن علي، وثابت البناني، وعبد العزيز بن رفيع، وسماك بن حرب، وغيرهم. وحدَّث عنه: صفوان بن سليم، وأبو حنيفة، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وابن المبارك، وغيرهم [1].

التعديل: قال الإمام أحمد وأبو حاتم: ثقة، وفي رواية لأبي حاتم: صدوق، وقال يحيى بن معين: لا بأس به، وقال الدارمي: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، وقال أبو داود: ثقة [2].

التجريح: قال إسحاق بن إبراهيم: كان إبراهيم بن طهمان يرى الإرجاء، وقال أبو داود السجستاني: ثقة، وكان يميل إلى الإرجاء، وقال الإمام أحمد: هو صحيح الحديث، مقارب إلا أنه كان يرى الإرجاء [3]، قال العقيلي: إبراهيم بن طهمان كان يغلو في الإرجاء [4]، وقال صالح

(1) - يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 378/7.

(2) - يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، 111/2.

(3) - يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 105/6.

(4) - يُنظر: الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، 56/1.

بن محمد الحافظ: ثقة حسن الحديث، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان، حَبَّبَ الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية [1].

خلاصة القول في الكلام فيه: يلخص لنا الإمام الذهبي –رحمه الله تعالى–ذلك فيقول: "إبراهيم بن طهمان ثقة متقن من رجال الصحيحين، وكان مرجئاً، فهذا رجل عالم كبير القدر أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ فبمجرد الإرجاء يُضَعَفُ حديث الثقة ويُهْدَر، فقد كان من هو أكبر من ابراهيم مرجئاً " [2]، ويقول ابن حجر –رحمه الله تعالى–أيضاً موافقاً له: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غُلُوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه –والله أعلم–" [3].

بعض مروياته في الصحيحين:

1) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا عبدان، عن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، قال: حدثني الحسين المكتب، عن ابن بريدة، عن عمران بن حصين ﷺ، قال: **{كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب}** [4][5]، ولقد روى الإمام البخاري هذا الحديث في الأصول، بل هو حديث الباب.

2) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا عمر بن محمد بن الحسن الأسدي، حدثنا أبي، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة ﷺ، قال: كان رسول الله ﷺ يُؤتى بالتمر عند صرام النخل، فيجيء هذا بتمره، وهذا من تمره حتى يصير عنده كوماً من تمر، فجعل الحسن والحسين –رضي الله عنهما–يلعبان بذلك التمر، فأخذ أحدهما تمرة، فجعلها في فيه، فنظر

(1) – يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، 111/2.

(2) – الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين الذهبي، ص35.

(3) – تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، 131/1.

(4) – صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، برقم، 1117، 48/2.

(5) – سنن أبي داود برقم 952، سنن الترمذي برقم 372، سنن ابن ماجة برقم 1223.

إليه رسول الله ﷺ، فأخرجها من فيه، فقال: **{أما علمت أن آل محمد ﷺ لا يأكلون الصدقة}** [1]، وهذا الحديث أخرجه الشيخ في الأصول، وهو حديث الباب.

3) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا حبان، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا أنس بن سيرين، قال: استقبلنا أنس بن مالك حين قدم من الشام، فلقيناه بعين التمر فرأيته يصلي على حمار، ووجهه من ذا الجانب –يعني عن يسار القبلة–، فقلت: رأيتك تصلي لغير القبلة، فقال: **{لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله}**، رواه إبراهيم بن طهمان، عن حجاج، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك ﷺ ، عن النبي ﷺ[2]، ولقد روى الإمام البخاري هذا الحديث في الأصول وهو حديث الباب، ولكن رواية إبراهيم ابن طهمان أوردها متابَعة للأصل.

4) قال مسلم –رحمه الله تعالى–: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه حدثه أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنادى: **{أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب}** [3]، وهذا الحديث أورده الإمام مسلم في الأصول.

5) قال مسلم –رحمه الله تعالى–: حدثنا حسن بن الربيع، ومحمد بن عبد الله بن نمير، قالا: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن الشيباني، عن الشعبي، **{أن رسول الله ﷺ صلى على قبر بعدما دفن، فكبر عليه أربعا}** [4].

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، وهارون بن عبد الله، جميعا عن وهب بن جرير، عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، ح وحدثني أبو غسان محمد بن عمرو الرازي، حدثنا يحي بن الضريس، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين، كلاهما عن الشعبي، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ

(1) – صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، برقم 1458، 126/2.

(2) –صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار، برقم 1100، 45/2.

(3) – صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، برقم 1142، 800/2.

(4) – صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، برقم 954، 658/2.

في صلاته على القبر، نحو حديث الشيباني، ليس في حديثهم: **{وكبر أربعا}** [1]، ولقد روى الإمام مسلم هذا الحديث في الأصول، ولكن رواية إبراهيم ابن طهمان أوردها متابَعة للأصل.

2) جرير بن عبد الحميد الضبي:

هو: جرير بن عبد الحميد بن جرير بن قُرْط بن هلال، أبو عبد الله الضبي الرازي، كوفي الأصل، نزيل الري وقاضيها، توفي سنة (188هـ) [2]، سمع من: منصور بن المعتمر وحصين بن عبد الرحمن، وبيان بن بشر وسهيل والأعمش وعِدَّة. حَدَّث عنه: علي ابن المديني وإسحاق وقتيبة ويوسف بن موسى القطان وأحمد بن حنبل وغيرهم [3].

التعديل: قال أبو حاتم: جرير ثقة وهو أحب إلى في هشام بن عروة، وقال أبو زرعة: جرير صدوق من أهل العلم [4]، قال أبو يعلى الخليلي: "ثقة متفق عليه، مخرج في الصحيحين" [5]، وقال الذهبي: "صدوق يحتج به" [6]، قال بن عمار الموصلي: حجة كانت كتبه صِحَاحاً، وقال ابن حجر: كان ثقة يُرْحَل إليه [7].

التجريح: قال قتيبة: حدثنا جرير الحافظ لكني سمعته يشتم معاوية علانية [8]، وقال البيهقي: "قد نُسِب في آخر عمره إلى سوء الحفظ" [9]، "ونسبه قُتَيْبة إلى التشيع المفرط، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بالذكي، وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس " [10].

---

(1) – صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، 658/2.

(2) – يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 262/7.

(3) – يُنظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، 199/1.

(4) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 507/2.

(5) – الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، 568/2.

(6) – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، 394/1.

(7) – يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 75/2.

(8) – يُنظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، 568/2.

(9) – الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، إبراهيم بن محمد الطرابلسي، ص76.

(10) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 395/1.

خلاصة القول في الكلام فيه:

قُدح في الراوي بثلاثة أمور، التدليس، والاختلاط، والتشيع.

فأما الأولى –أي التدليس الذي رماه به الشاذكوني–، فقد قال الخليلي وأبو خيثمة: لم يكن يدلس [1]، خلافا لما روى الشاذكوني، وزيادة على ذلك فقد نقل ابن حجر –رحمه الله تعالى– أن الشاذكوني فيه مقال [2].

وأما الثانية –أي الاختلاط–، فقد بين الإمام أحمد أن الوهم وقع له في حديث أشعث وعاصم، وقد عرفها من بهز بن أسد وحدَّث الناس بها، وإن كان قد اختلط في أواخر عمره، إلا أن الأئمة يفرقون بين ما رواه قبل اختلاطه وبعده.

والثالثة –ألا وهي التشيع–، فقد روى الخطيب البغدادي قولا عن جرير يفند نسبته إلى التشيع، حيث قال جرير بن عبد الحميد: أبو بكر ثم عمر ثم علي أَحَبُ إلي من عثمان، ولأن أَخِّر من السماء أَحَبُ إلي من أن أتناول عثمان بسوء، وإني إلى تصديق علي أعجب إلي من تكذيبه [3].

فيظهر بعد ما سبق أن الراوي لم يثبت فيه ما قد قيل، وبمقارنة أقوال المعدلين والمجرحين نجد أن الراوي يكاد يكون ممن أُجمع على وثاقته، وهذا ظاهر من صنيع الشيخين، حيث أنهما أخرجا له في الأصول والشواهد والمتابعات.

بعض مروياته في الصحيحين:

1) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، قال: **{كان عبد الله يُذَكِّر الناس في كل خميس فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم؟ قال: أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أملكم، وإني أتخولكم بالموعظة، كما كان النبي ﷺ يتخولنا بها، مخافة السآمة علينا}**[4]، وهذا الحديث أورده الإمام البخاري في الأصول، وهو حديث الباب.

---

(1) – يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 266/7.

(2) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 395/1.

(3) – يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 268/7.

(4) – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة، برقم 70، 25/1.

2) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا عثمان، قال: أخبرنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما القتال في سبيل الله؟ فإن أحدنا يقاتل غضبا، ويقاتل حمية، فرفع إليه رأسه، قال: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما، فقال: **{من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله ﷻ}** [1]، وهذا الحديث أخرجه البخاري في الأصول عن جرير، وهو حديث الباب.

وقال مسلم –رحمه الله تعالى–: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري، أن رجلا سأل رسول الله ﷺ ، عن القتال في سبيل الله ﷻ، فقال الرجل: يقاتل غضبا، ويقاتل حمية، قال: فرفع رأسه إليه، وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائما، فقال: **{من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله}** [2]، والحديث أورده الإمام مسلم في الأصول عن جرير.

3) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن منذر أبي يعلى الثوري، عن محمد ابن الحنفية، قال: قال علي كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال: **{فيه الوضوء}** ورواه شعبة، عن الأعمش [3]، وهذا الحديث أورده البخاري في الأصول أيضا.

3) حريز بن عثمان:

هو: حريز بن عثمان أبو عثمان الرحبي، أبو عثمان الرحبي، المشرقي، الحمصي، سمع من: عبد الله بن بشر ﷺ، وخالد بن معدان، وراشد بن سعد، وعبد الرحمن بن ميسرة، وحبيب بن عبيد، وغيرهم، وحَدَّث عنه: بقية بن الوليد، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، وحجاج الأعور، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وعلي بن عياش وغيرهم، توفي سنة (136هـ)[4].

التعديل: قال أحمد بن حنبل: ليس بالشام أثبت من حريز، وعن يحيى بن معين أنه قال: حريز بن عثمان ثقة، عن أبي حاتم أنه قال: حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي

(1) – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سأل، وهو قائم، عالماً جالساً، برقم 123، 36/1.
(2) – صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، برقم 1904، 1513/3.
(3) – صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، برقم 178، 46/1.
(4) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 80/7.

ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه [1]، وقال معاذ بن معاذ: لا أعلم أني رأيت شاميا أفضل منه، وقال أبو داود: سألت أحمد عنه، فقال: ثقة ثقة، ولم يكن يرى القدر [2].

التجريح: وقال أبو حفص: حريز بن عثمان ثبت شديد التحامل على علي، وعن يحي بن المغيرة قال: ذُكِر أن حريزا كان يشتم عليا على المنابر، وعن عمران بن أبان قال: سمعت حريز بن عثمان يقول: لا أحبه، قتل آبائي، قتل آبائي؛ يعني عليا [3]، وقال الإمام أحمد: وهو صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي بن أبي طالب ﷺ [4].

خلاصة القول في الكلام فيه:

أُتُّهِمَ حريز بن عثمان بالنصب –أي التحامل على علي ﷺ–ببغضه وسَبِّهِ وعدم محبته أو محاباته، إلا أن الظاهر –والله أعلى وأعلم–أن هذا لا يصح في حقه، وذلك لِما نُقِل عن الأئمة من نفي التهمة عنه، فمن ذلك قول الخطيب –رحمه الله تعالى–بعد أن ساق أقوال بعض أهل العلم فيه، حيث قال –رحمه الله تعالى– عقِبها: "ولم يكن لحريز كتاب، وكان يحفظ حديثه، وكان ثقة ثبتا، وحكي عنه من سوء المذهب، وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه" [5]، وروى ابن معين –رحمه الله تعالى– أن حريز بن عثمان قال لرجل: ويحك تزعم أني أشتم علي بن أبي طالب، والله ما شتمت عليا قط [6]، وفي رواية أخرى أنه قال له: ويحك أما خفت الله، حكيت عني أني أسب عليا؟ والله ما أسبه ولا سببته قط [7]، وروى الخطيب البغدادي ما مفاده أن الذين تكلموا فيه بالنصب كانوا يروون عنه على الرغم من كلامهم فيه، حيث قال: "حريز بن عثمان يتهمونه

(1) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، 289/3.
(2) – يُنظر: ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 475/1.
(3) – يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 263/8.
(4) – يُنظر: تاريخ دمشق، علي ابن عساكر، 345/12.
(5) – تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 260/8.
(6) – يُنظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري، يحي ابن معين، 419/4.
(7) – يُنظر: تاريخ دمشق، علي ابن عساكر، 353/12.

أنه كان ينتقص عليا، ويروون عنه ويحتجون بحديثه وما يتركونه" [1]، ويكفي فيه قول الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-فيما نقله عنه أبو داود أنه سُئل عن حريز بن عثمان فقال: ثقة ثقة ثقة [2].

مروياته:

1) قال البخاري -رحمه الله تعالى-: حدثنا عصام بن خالد، حدثنا حريز بن عثمان، أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: أرأيت النبي ﷺ كان شيخا؟ قال: **{كان في عنفقته شعرات بيض}** [3].

وهذا الحديث عند الإمام البخاري في الشواهد، وإنما أصل الحديث عن عقبة بن الحارث.

4) حسان بن عطية المحاربي:

هو: حسان بن عطية المحاربي، مولاهم، أبو بكر الشامي، الدمشقي، روى عن: خالد بن معدان، وسعيد بن المسيب، وأبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي، وغيرهم، وروى عنه: أبو معيد حفص بن غيلان، والربيع بن حظيان، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وعِدَّة [4].

التعديل:

قال الأوزاعي: ما رأيت أحداً أكثر عملا منه في الخير -يعني حسان بن عطية-، وقال أيضاً: كان حسان بن عطية يتنحى إذا صلى العصر في ناحية المسجد فيذكر الله حتى تغيب الشمس [5]، وقال ابن معين: "هو ثقة قدري، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث" [6]، وذكره ابن حبان في الثقات [7]، وقال العجلي: "شامي ثقة" [8].

---

(1) - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 260/8.

(2) - يُنظر: تاريخ دمشق، علي ابن عساكر، 345/12.

(3) - صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم 3546، 187/4.

(4) - يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، 35/6.

(5) - يُنظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، 70/6.

(6) - التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي، 502/2.

(7) - الثقات، محمد ابن حبان، 223/6.

(8) - الثقات، أحمد ابن عبد الله العجلي، 291/1.

التجريح:

قال الجوزجاني: يتوهم عليه القدر [1]، قال الذهبي: قد رمي بالقدر، وعن يونس بن سيف أنه قال: ما بقي من القدرية إلا كبشان: أحدهما حسان بن عطية [2]، وعن يحي بن معين أنه قال: كان قدريا، وكان سعيد بن عبد العزيز يقول: هو قدري [3].

خلاصة القول في الكلام فيه:

نلحظ مما سبق من أقوال الجرح والتعديل أن الراوي وُصِف بالحفظ والضبط والإتقان، مع اتهامه ببدعة القدرية، والتي يظهر أنه متصف بها لا حقا، فقد أقَّر بذلك عدد من أئمة الجرح والتعديل، ولم يُنقل عنهم أو عن غيرهم مخالف لذلك، أي نافيا لنسبة الراوي إلى بدعة القدرية.

مروياته:

1) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، سمعت عبد الله بن عمرو ﷺ، يقول: قال رسول الله ﷺ: **{أربعون خصلة أعلاهن منيحة العنز، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها، وتصديق موعودها، إلا أدخله الله بها الجنة}**، قال حسان: فعددنا ما دون منيحة العنز، من رد السلام، وتشميت العاطس، وإماطة الأذى عن الطريق، ونحوه فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة [4]، وهذا الحديث في الشواهد، وأصله عن أبي هريرة.

2) قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، أخبرنا الأوزاعي، حدثنا حسان بن عطية، عن أبي كبشة، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ، قال: **{بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار}** [5]، وهذا الحديث أيضا في الشواهد، وأصله عن حذيفة بن اليمان.

---

(1) – يُنظر: أحوال الرجال، إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني، ص322.

(2) – يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 467/5.

(3) – يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف ابن عبد الرحمن المزي، 38/6.

(4) – صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب فضل المنيحة، برقم 2631، 166/3.

(5) – صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم 3461، 170/4.

3) قال مسلم –رحمه الله تعالى–: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، وابن نمير، وأبو كريب، وزهير بن حرب، جميعاً عن وكيع، قال أبو كريب: حدثنا وكيع، حدثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن أبي عائشة، عن أبي هريرة، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **{ إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال }** [1]،وهذا الحديث في الشواهد، وأصله عن عائشة رضي الله عنها.

4) قال مسلم –رحمه الله تعالى–: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، حدثنا حسان بن عطية، حدثني محمد بن أبي عائشة، أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: **{ إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال }** [2]،وهذا الحديث أيضا في الشواهد، وأصله عن عائشة رضي الله عنها.

(1) – صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، برقم 588، 412/1.

(2) – صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، برقم 588، 412/1.

خُلاصَة المبحَث الأول

نخلص في نهاية هذا المبحث –بتوفيق من الله ﷻ–إلى أن:

1/ إطلاق مسألة البدعة على عاهلها هكذا مما لا يصح إطلاقاً كما حقق ذلك الحافظ ابن حجر في النزهة، حيث لو أن كل طائفة تعتبر مخالفيها مبتدعة، لاسْتَلزَم تبديع جميع الطوائف، بل قد يُذهب إلى تكفيرها عند ممن يرى التكفير بالبدعة [1].

2/ مدار قبول الرواية عن الثقة بالصدق وإتقان الحفظ، أي صدق لهجته في تبليغ ما تحمَّله، وهذا الأمر متحقق في كثير من أهل البدع [2]، فيمن ثبت فيه أنه صادق اللهجة ضابط لما يروي، والأمر ليس على إطلاقه، فإن الشيخين ما قَبِلوا رواياتهم إلا بعد تثبتهم من صدقهم[3].

3/ كما يظهر من خلال الأمثلة السابقة –أي مرويات أهل البدع والأهواء في الصحيحين– أن البدعة لا تؤثر على ضبط الراوي إطلاقاً، فقد سبق معنا أنه كان من المبتدعة من هو أَضْبَطُ أهل بلده كما ترجم له غير واحد من الأئمة [4]، فأهل البدع –إن ثبتت عليهم التهمة بالبدعة أولاً–يُعاملون كمعاملة غيرهم من الرواة من حيث الضبط في نقل الرواية.

4/ والأمر الآخر هو طريقة تخريج الشيخين –رحمهما الله تعالى–للمبتدعة وأهل الأهواء، والناظر في أحاديثهم في الصحيحين يجد أن طرق الشيخين في التخريج لهم قد تنوعت واختلفت، بين الرواية عنهم في الأصول سواءً بمتابعة أو بغير متابعة، بل قد يُصَدِّران أحاديثهم فيجعلونها أحاديث الأبواب، أو الرواية عنهم في المتابعات لأحاديث في الأصول، أو إيرادها كشواهد لأحاديث أخرى.

وذلك حتى لا يُقال أن من منهج الشيخين التخريج لأهل البدع في المتابعات والشواهد فقط.

---

(1) – يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن حجر العسقلاني، ص103.

(2) – يُنظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السلام، 38/2.

(3) – يُنظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، 95/1.

(4) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب، 384/1.

5/ وهذا –أي الرواية عن أهل البدع والأهواء–مما لا يُنقص من قيمة الكتابين مثقال ذرة، وذلك لكَوْنِ الرواية عنهم مما قد جرى عليه عمل الأئمة قبلهم وبعدهم [1]، كذلك فإن الرواية عنهم من باب التجرد والإنصاف، فإن هم صدقوا وأصابوا في رووا، كان حقاً علينا قبول الرواية عنهم [2].

(1) – يُنظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، 284/1.

(2) – يُنظر: صحيح ابن حبان، المقدمة، باب شرط ابن حبان في صحيحه، 160/1.

الفصل الثاني: منهج الانتقاء عند الشيخين

- المبحث الثاني: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث الضبط

- المطلب الأول: تعريف الضبط وأهميته وكيفية معرفته ومراتبه

- المطلب الثاني: موقف الشيخين من الرواة الضعفاء

- المطلب الثالث: نماذج من روايات الضعفاء ومنهج الشيخين في تخريجها

المبحث الثاني: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث الضبط

المطلب الأول: تعريف الضبط وأهميته وكيفية معرفته ومراتبه

عن زيد بن ثابت ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **{نَضَّرَ الله امرَأً سَمِعَ منَّا حديثاً فحفِظَه حتى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حامِلِ فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ}** (1).

من دِلالات الحديث وفوائده الحث على حفظ وضبط حديث النبي ﷺ من طرف ناقليه، لكون العدالة وَحْدَها لا تكفي في قبول ناقل الخبر، إنما يلزم أيضاً توفر صفة الضبط في الناقل للسنن.

يقول ابن الصلاح –رحمه الله تعالى–: "لا تُقبل رواية من عُرِف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يُحَدِث لا من أصل مقابل صحيح...ولا تُقبَل رواية من عُرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يُحَدِث من أصل صحيح، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه" (2).

والضبط في لغة العرب هو: لزوم الشيء وحَبْسُه، وضبطُ الشيء حِفْظُهُ بالحَزْم، والرجل ضابطٌ أي حازمٌ (3).

أمَّا في الاصطلاح، فالضابط للحديث هو: "من يكون حافظاً متيقظاً غير مغفلٍ ولا ساهٍ ولا شاكٍ في حالتَي التحمل والأداء، وهذا الضبط التام وهو المراد هنا" (4) –أي المراد توفره في الحديث الصحيح–، فالضبط إنما يرتكز على الحفظ والتيقظ في كل من حال التحمل والأداء.

ومقصوده بالنسيان الذي هو عكس الحفظ، فإن الضابط يُعرفُ عنه الحفظ الجيد وقلة الغلط، وقلنا قِلَّةُ الغلط ولم نقل عدم الغلط لكون الراوي بشراً، غير مُنَزَّهٍ عن الوقوع في الغلط والخطأ.

---

(1) – سنن أبي داود، أول كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم 3660، 501/5، وسنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم 2656، 33/5.

(2) – معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين ابن الصلاح، ص119.

(3) – يُنظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة ضبط، 340/7.

(4) – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، 16/1.

ولقد فصَّل الإمام ابن الصلاح –رحمه الله تعالى–مسألة الضبط عند الراوي، حيث عَرَّف الضابط بأنه مَنْ كان "متيقظا غير مغفل، حافظًا إن حَدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه، إن حَدَّث من كتابه، وإن كان يُحَدِّث بالمعنى اشتُرِط فيه مع ذلك أن يكون عالِماً بما يُحِيل المعاني، والله أعلم"[1].

وفي مسألة الضبط عدة مسائل:

أولا: ينقسم الضبط إلى نوعين:

1/ ضبط صدر

ويُسمى أيضاً ضَبْطُ حِفْظ، وهو أن يُثبِت الراوي ما سمعه من شيخه ضابطاً له في ذاكرته وذهنه بحيث أنه يتمكن عادةً من استحضاره له متى شاء [2]، وضَبْطُ الصدر يحتاج إلى أن يعاود الراوي حفظه أي يعاهده بالتكرار من أجل ضبط مروياته، وتكون معاهدته لما حفظه إما لوحده أو بالاستعانة بغيره من الحُفَّاظ –وهذا ما يُسمى بالمذاكرة–والغاية من كل ذلك صيانة وضبط ما حفظه في صدره من النسيان أو الغلط.

2/ ضبط كِتَاب

وهو صيانة الراوي لكِتابه الذي دوَّن فيه ما تَحَمَّله من مشايخه من الغلط والتحريف، منذ سماعه من شيخه إلى أن يُحدث به الراوي عَنْه، وأنْ يكون على يقين تام أن كتابه باقٍ على أصله ولم يدخل فيه ما ليس منه أو أنه غُيِّر فيه [3].

(1) – معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين ابن الصلاح، ص104.

(2) – يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد ابن حجر العسقلاني، ص58.

(3) – يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 507/1.

والمعتمد عند أهل العلم الأخذ من تام [1] الضبط سواءً حدَّث من حفظه أو من كتابه [2].

ثانيا: كيفية معرفة ضبط الراوي

يُعرَف ضبط الراوي بعدد من الوسائل أهمها سبر أحاديثه وعرضها على أحاديث غيره من الرواة الثقات، وفي هذا يقول ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-:" يُعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى-لرواياتهم، أو موافِقة لها في الأغلب والمخَالَفَة نادرة، عرفنا حينئذ كونَه ضَابِطا ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نَحْتَجَ بحديثه" [3]، وهذا الذي عليه عمل أئمة الحديث.

قال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-: "وعلامة المنكر في حديث المُحَدِّث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله" [4].

وأشار إلى ذلك ابن المبارك [5] -عليه رحمة الله-حين قال: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضها ببعض" [6].

---

(1) - والمراد هنا من تام الضبط، هو تمام ضبطه للرواية عند التحديث بها، وإلا فإن تمام الضبط لكافة مروياته مما لا يُسَّلم به لأحد، فَكُلُ ابن آدم معرض للغلط والسهو، قال ابن معين: من لم يخطئ فهو كذاب، وقال أيضاً: لست أعجب ممن يُحَدِّث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب، وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم، وقد وَهَمَّت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث. (يُنظر: شرح علل الترمذي، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، 436/1).

(2) - يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 528/1.

(3) - معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح، ص106.

(4) - صحيح مسلم، المقدمة، 6/1.

(5) - هو :عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم، التركي، ثم المروزي، (118 - 181هـ)، سمع من: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، والجريري، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، حدث عنه: معمر، والثوري، وأبو إسحاق الفزاري، وطائفة من شيوخه، وبقية، وابن وهب، وابن مهدي. (ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 378/8).

(6) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، 295/2.

فَبِعرض حديث الراوي على حديث غيره من الثقات تتبين مرتبته في الحفظ والضبط، أكان شديد الضبط أم سيء الحفظ، أم وسطاً بين ذاك وذاك.

صحيح أن هذه هي أهم الوسائل التي يُعرف بها ضبط الراوي؛ لكن يُعرف الضبط كذلك بوسائل أخرى، كالتلقين والمذاكرة، وسؤال الراوي واختباره، وعرض كتاب الراوي على أصل الشيخ، وغيرها، إنما اكتفيت بذكر الوسيلة الأولى لكونها ذات ارتباط شديد بموضوع دراستي.

ثالثاً: أهميته وآثار اختلاله

قال أبو عمرو بن الصلاح –رحمه الله تعالى–: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يُحَدِّث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث" (1).

فإن تَوَفُرَ الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية، ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي (2)، لكون عديم الضبط أو كثير الغلط والوهم لا يأتي إلا بالمناكير والشَّواذ، ومن ذلك قولهم: "لَا يَجِيئُكَ الْحَدِيث الشَّاذُّ إلا مِنَ الرَّجُلِ الشَّاذّ" (3).

ولثبوت كَوْنِ الراوي ضابطاً وَجَبَ تَثَبُّتُه حال الأخذ عن شيخه وكذلك حال الراوية لمن سيسمع عنه، وأيضا تعاهد الراوي حِفْظَهُ بالتكرار من أجل ضبط مروياته، ويكون ذلك كما ذكرنا سابقاً؛ إما لوحده أو بالاستعانة بغيره من الحُفَّاظ، أمَّا إن كان صاحب كتاب فيجب عليه صيانته لما دوَّن فيه وما تَحَمَّله من مشايخه من الغلط والتحريف، منذ سماعه من شيخه إلى أن يُحدث به الراوي عَنْه.

وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي –رحمه الله تعالى–: "ومن عُرِفَ بكثرة الغفلة والسهو وقلة الضبط رُدَّ حديثه، وكذا يُرَدُّ خَبَرُ من عُرِفَ بالتساهل في الحديث النبوي دون المُتساهل في حديثه عن نفسه وأمثاله" (4).

---

(1) – معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين ابن الصلاح، ص119.

(2) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص143.

(3) – معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين ابن الصلاح، ص119.

(4) – الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص152.

ومن أمثلة ذلك، المُتَحَمِّل حال النعاس الشديد، أو النوم الواقع منه، أو من شيخه وعدم مبالاته أو مبالاة شيخه عند التحديث.

وكذلك الأمر بالنسبة للراوي من كتابه، فهو ليس بمكانة أقل أهمية من سابقه –أي الراوي صاحب حفظ الصدر–، فهذا الثاني أيضا لا تُقبل روايته إن عُرِفَ بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح مُقَابَلٍ على أصله أو أصل شيخه [1]، فإن ضبطه من ضبط كتابه.

قال الشافعي [2] –رحمه الله تعالى–: "ومن كَثُرَ غلطه من المحدثين ولم يكن له أَصْلُ كتاب صحيح لم يُقْبَلْ حديثه، كما يكون من أكثر التخليط في الشهادة لم تُقْبَل شهادته" [3].

ومن ذلك أيضاً من يُحَدِّثُ بعد ضياع أصوله واختلال حفظه، كابن لهيعة، حيث أنه كان سيء الحفظ واحترقت كُتُبه وكان يتساهل في الأخذ فأي كتاب جاؤوا به إليه حَدَّثَ منه، فمن هناك كثرت المناكير في حديثه [4].

وكذلك من عُرِفَ عليه قُبُول التلقين في الحديث [5]، فمَنْ قَبِل التلقين تُرك حديثه الذي لُقِّن فيه وأُخِذَ عنه ما أَتْقَنَ حِفْظَهُ، إذا عُلِمَ أن ذلك التلقين حَادِثًا في حفظه لا يُعرف به قديما، وأما من عُرِف به قديما في جميع حديثه فلا يُقْبَل حديثه ولا يُؤْمَنُ أن يكون ما حفظه مما لُقِّنَ[6]، فيُختبر الراوي كما سبق الذكر في طرق معرفة ضبط الراوي –أي محاولة تلقينه، فإن قَبِل التلقين كان ضعيفا في ضبطه، وإن هو لم يقبل التلقين وتفطن ثبت ضبطه لحديثه–.

---

(1) – يُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 401/1.

(2) – هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، (150هـ–204هـ)، الإمام، عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، مولده بغزة، ونشأ بمكة، أخذ العلم مالك ابن أنس، وعن مسلم بن خالد الزنجي، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعمه محمد بن علي بن شافع، وغيرهم، وصَنَّفَ التصانيف، ودَوَّن العلم، وصَنَّف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة، حَدَّثَ عنه: الحميدي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو يعقوب يوسف البويطي وخلق كثير. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 5/10).

(3) – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 22/2.

(4) – يُنظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص152.

(5) – والتلقين هو أن يُعْرَض عليه الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له: إنه من مروياته وحديثه، فيقبله ولا يُميزه، وذلك لكونه مغفلاً فاقداً لشرط التيقظ.

(6) – يُنظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص149.

فيظهر أن أي اختلال في الحفظ يؤثر على قبول حديث الراوي، ذلك أن الحفظ ركيزة من ركائز الحديث الصحيح، والتهاون فيه قادح في حديث الراوي، ناهيك عن انعدامه أصلاً أو كثيرة غلطه أو وهمه عند الراوي.

رابعاً: مراتب الرواة من حيث الضبط

قال الإمام الترمذي [1] –رحمه الله تعالى–: " وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يَسْلَم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم" [2]، ثُمَّ ساق –رحمه الله تعالى–عدداً وافراً من الروايات في سياق التدليل على تفاوت أهل العلم بالحفظ بالضبط.

ولَمَّا كان الوهم والخطأ في الرِّوَايَة أمراً بَدَهِياً لم يَسْلم منه أحد، نجد الأكابر قد وهّموا الأكابر، فهذه أم المؤمنين عائشة ﵂ قَدْ وهّمت عدداً من الصَّحَابَة في عدد من الأحاديث، وقد قال الشاعر:

نَسِيتُ وَعْدَكَ والنِّسْيَانُ مُغْتَفَرٌ *** فَاغْفِرْ فَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ [3]

وعليه فإن رواة الحديث ليسوا على درجة واحدة من حيث الضبط والإتقان، فالضبط على ثلاث مراتب؛ طرفان ووسط، فبين شديد الضبط، وسيئه، يقع خفيف الضبط، ففيهم من هو في المرتبة العالية في الحفظ والإتقان والضبط، وهناك من هو في المرتبة الدنيا، وهناك رواة وسط بينهما [4].

ولقد سبق معنا تقسيم الحافظ ابن رجب –عليه رحمة الله–للرواة إلى أربعة أقسام:

أحدهما: من يُتَهَم بالكذب.

والثاني: من لا يُتَهَم، لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

---

(1) – هو: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، (210هـ–279هـ) ،ارتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام، حَدَّثَ عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن عمرو السواق البلخي، ومحمود بن غيلان، وغيرهم، وحَدَّثَ عنه: أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، وغيرهم. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 270/13).

(2) – العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، ص746.

(3) – يُنسب هذا البيت الشِعري إلى أبي الفتح البُستي، يُنظر: الكشكول، محمد بن حسين الهمذاني، 242/1.

(4) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص134.

والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم، ولا يغلب عليه.

والرابع: الحفاظ الذين يَنْدُرُ الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل [1].

فالقسم الرابع هو قسم الاحتجاج: أي الاحتجاج بمروياتهم.

والقسم الثالث هو قسم الاختبار: أي أنهم ثقات ولكن لا يحتج بحديثهم مطلقاً إلا بعد اختباره كأن يكون له أوهام أو تغير أو طرأ عليه طارئ فهو ليس ممن جُزم بضعفه مطلقاً أو توثيقه مطلقاً.

والقسم الثاني هو قسم الاعتبار: حيث أن رواته لا يُحتَج بحديثهم مطلقاً، ولا يُقبل حديث الراوي منهم ما لم يُتابع فحديثه يصلح في المتابعات والشواهد -أي الاعتبار-.

والقسم الأول هو قسم التَرْك: ورواته لا يُحْتَجُ بهم، لا في الاحتجاج ولا في الاعتبار ولا يستشهد بحديثهم أصلاً [2].

خامساً: مراتب رواة الصحيحين من حيث الضبط

لقد قسّم الإمام الذهبي -عليه رحمة الله-رواة الشيخين إلى قسمين:

الأول: ما احتَجَّا به في الأصول، **الثاني**: مَن خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً واعتباراً.

فأما القسم الأول: من احتجا به في الأصول، فهو على قسمين أيضاً:

1/ مَن احتَجَّا به -أو أحدُهما-ولم يُوثَّق ولا غُمِزَ، فهو ثقة، حديثُه قويٌّ.

2/ ومَن احتَجَّا به -أو أحدُهما-وتُكُلِّم فيه، فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويٌّ أيضاً.

وتارةً يكون الكلام في تليينِهِ وحِفظِهِ، له اعتبار، فهذا حديثُه لا يَنحطُّ عن مرتبة الحسَن التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات الصحيح.

وأما القسم الثاني: من خَرَّجَ له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقه تردُّد.

---

(1) - يُنظر: شرح علل الترمذي، عبد الرحمن ابن رجب، 396/1.

(2) - يُنظر: الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، عبد القادر بن مصطفى المحمدي، ص39.

فالصحيحُ مراتب، والثقاتُ طَبَقات: فليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كَمَنْ تُكُلِّمَ فيه، وليس مَن تُكُلِّم فيه كمن ضعَّفوه، ولا مَن ضعَّفوه ورَوَوْا له كَمَنْ تركوه، ولا مَن تركوه كَمَنْ اتَّهموه وكذَّبوه [1].

وقد قال الإمام الحازمي قبله-يعني قبل الذهبي-: "أما إيداع البخاري ومسلم كِتابَيْهما حديثَ نَفَرٍ نُسِبُوا إلى نوع من الضعف فظَاهِرٌ، غير أنه لم يَبْلُغ ضَعْفُهُم حَدّاً يُرَدُّ به حديثهم"[2]، أي أن الشيخين -رحمهما الله تعالى-يروون عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك، ولكن لا يروون لهم إلا ما صح من حديثهم [3] من خلال الانتقاء من حديثهم.

فالصحيحان تضَمَّنا الثقات والضعفاء -الذين لم يصلوا إلى حد الترك-وما بينهما من مراتب للرواة، ولذلك كله يُنَبِهُ العلماء إلى عدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري له [4]، وذلك لما سبق معنا من ذكر مراتب رواة الصحيحين.

ويُبَيِن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-مراتب الرواة من حيث الضبط عند الإمام البخاري فيقول:

"وأما الغلط فتارة يَكْثُرُ من الراوي وتارة يَقِلْ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنْظَرُ فيما أَخْرَجَ له، إنْ وُجِدَ مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المُعتمَد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق، وإنْ لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يُوجِبُ التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يُوصَف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ، أو لَهُ أوهام، أو له مَنَاكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنِفِ من الرواية عن أولئك" [5].

ومن هنا يتبين لنا أن منهج البخاري في تصحيح الأحاديث هو النظر في الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وليس النظر في خصوص كل إسناد على انفراده، وليس هذا منهجاً للإمام البخاري فحسب بل هو منهج كل المحدثين النقاد كالإمام مسلم والترمذي وغيرهم، لذلك نرى

(1) - يُنظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، 81/1.

(2) - شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي، ص72.

(3) - يُنظر: ص 51، من هذا البحث، ففيه تفصيل هذا الحيثية، ألا وهي الانتقاء من حديث الضعفاء.

(4) - يُنظر: ص 35، من هذا البحث، ففيه تفصيل مسألة التصحيح والتضعيف بناءً على تخريج الشيخين للراوي.

(5) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، 384/1.

الإمام مسلم يورد في صحيحه بعض الأحاديث التي في إسنادها ضعف ثم يَورِدُ لها الشواهد والمتابعات، فيكون ذلك الحديث صحيحاً بمجموع تلك الطرق [1]، لذلك نرى تنوعاً واختلافا في رواة الصحيحين، بين ثقات في أعلى مرتبة الوثاقة، كما نجد من تُكُلم فيه أو ضُعِّف، وذلك راجع لكون الأئمة –رحمهم الله تعالى– ينظرون إلى الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وليس بالنظر في خصوص كل إسناد على حِدَةٍ، فيوردون أحاديث الضعفاء ومن تُكلم فيهم، ولكن نَظَرَهُم يكون إلى أصل الحديث بمجموع طرقه كم بيَّن ذلك الحافظ اين حجر –عليه رحمة الله–.

المطلب الثاني: موقف الشيخين من الرواة الضعفاء

وللكلام عن موقف الشيخين من الرواة الضعفاء وكيفية التخريج لهم جوابان.

فأما الجواب الأول: فقد سبق معنا فيما مضى من المبحث الثاني في الفصل الأول [2]، –أي عدم التَّعامل مع روايات الرَّاوي بقانون مطَّرِدٍ وناموس واحد، وذلك على حسب درجته التي استقرت في كتب الجرح والتعديل فحسب، وإنَّما وفق الانتقاء، أي التَّعامل مع كلِّ رواية بنقد خاص، وبِحُكْمٍ يختلف على الرواية الأخرى، وذلك أنَّ لكلِّ رواية من الأحوال والقرائن الخاصَّةِ بها ما تجعلها تختلف على الروايات الأخرى ولو كانت بنفس الإسناد–.

وأما الجواب الثاني: فهو تفصيل أنواع الضعفاء في الصحيحين والكلام على كل صِنْفٍ منهم.

يقول عبد الرحمن المعلمي اليماني مُبَينا أصناف الضعفاء في الصحيحين وموقف الشيخين منهم وكيفية التخريج عنهم: " إن الشيخين يُخَرِّجان لمن فيهم كلام في مواضع محددة:

1/ أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يَضُرُّه، في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

2/ أن يُؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويَرَيَان أنه يَصْلُح لِأَنْ يُحْتَجَّ به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

3/ أن يريا أن الضَعْفَ الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة، وهو

(1) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص148.

(2) – يُنظر: ص 46، من هذا البحث.

مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيُخَرِّجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح [1].

ويقول ابن حجر –طيَّب الله ثراه وأكرَم مثواه–: "وأما الغلط فتارة يَكْثُرُ من الراوي وتارة يَقِلّ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنْظَرُ فيما أَخْرَجَ له، إنْ وُجِدَ مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المُعتمَد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق، وإنْ لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يُوجِبُ التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يُوصَف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ، أو لَهُ أوهام، أو له مَنَاكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنِفِ من الرواية عن أولئك" [2].

وهاهو الإمام ابن القيم –رحمه الله تعالى–يدافع عن مسلم إخراج حديث أبي قدامة الحارث بن عُبيد فيقول: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه" [3].

وعليه فالعبرة ليست فيمن خَرَّجَ له الشيخان –وإن كان هذا من الأهمية بمكان–، بل العبرة كيف خَرَّج له الشيخان، وكما سبق ذكره في الفصل السابق بيان منهج الشيخين في التخريج للرواة ألا وهو الانتقاء، إلا أنَّ ذلك إجمالاً، بينما تفصيل ذلك فيما يلي –بإذن الله تعالى–:

فنقول وبالله التوفيق: إن الرواة الضعفاء أو الذين ضُعِّفُوا في الصحيحين على خمسة أصناف:

– **الصنف الأول**: رواة ضُعِّفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، وهذه الأحاديث لا يَعرِج عليها الشيخان في صَحِيحَيْهِما، بل يروون عنهم ما وافقوا فيه الثقات، مثل: بُرَيْدِ بن عبد اللَّهِ بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري ﷺ.

(1) – يُنظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، 692/2.

(2) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، 384/1.

(3) – زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، 353/1.

– **الصنف الثاني**: رواة ضُعِّفوا في شيوخ معينين، والشيخان لا يُخَرجان لهم عن هؤلاء الشيوخ الذين ضُعِّفوا فيهم، بل يروون لهم عن الشيوخ الذين وُثِّقوا فيهم، مثل: سَلَّامُ بنُ أبي مُطِيع الخُزَاعي أبو سعيد البصري، فقد ضُعِّف في حديثه عن قتادة [1].

–**الصنف الثالث**: رواة ضُعِّفُوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير، والشيخان –رحمهما الله تعالى–لا يُخَرِّجان لهم ما رووا في تلك الحالات التي طرأ لهم فيها التغير، أو أنهم يروون لهم حال تغيرهم، فيما تبين لهم أنهم أصابوا فيه بما تيسر لهم من القرائن والملابسات [2]، مثل: حَجَّاجُ بن محمد الأعور المصيصي.

–**الصنف الرابع**: رواة ضُعفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل، كالرواية بالإجازة أو الوجادة أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال أو التدليس، والشيخان لا يُعرجان على ما وقع لهم فيه الخلل مما يَعْرُضُ لهم، مثل: الحَكَمُ بن نافع أبو اليَمَان الحِمْصِي.

–**الصنف الخامس**: رواة ضُعِّفوا بسبب المذهب الفقهي أو العقدي [3] [4].

بعد ما سبق من سبر آراء أهل العلم وسرد نقولهم في هذه الحيثية يتضح لنا أن معالم منهج الشيخين في الرواية عن الضعفاء والمُتَكَلَم فيهم تتلخص فيما يلي:

1– أنَّ الشيخين –رحمهما الله تعالى–يَرْوِيان عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك، فضعفهم مُحْتَمَلٌ يَنْجَبِر [5].

2– أنهما لا يرويان لهم إلا ما صَحَّ من حديثهم، من خلال منهج الانتقاء للأحاديث [6].

وتُعْرَف صحة حديث الراوي المـُتكَلَم فيه الذي يُنتقى من حديثه ما أصاب فيه بعدة أمور، أهمها:

---

(1) – يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 287/4.

(2) – تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1467.

(3) – يُنظر: ص 75، من هذا البحث.

(4) – يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص 135.

(5) – يُنظر: شروط الأئمة الخمسة، محمد بن موسى الحازمي، ص72.

(6) – يُنظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، 353/1.

الأول: موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم له [1].

وهذا أمر يُلاحظ في صنيع الإمام البخاري، فإنه يُكْثِر من ذكر المتابعات والشواهد، فإنه يروي الحديث ثم يقول: تابعه فلان وفلان إذا كان راوية ضعيفاً، أو كان الراوي ثقة لكن وقع فيه اختلاف في سنده ومتنه.

ونرى الإمام مسلم كذلك يورد في صحيحه بعض الأحاديث التي في إسنادها ضعف ثم يَورِدُ لها الشواهد والمتابعات، فيكون ذلك الحديث صحيحاً بمجموع تلك الطرق [2].

الثاني: مراجعة أصول الراوي والنظر فيها، فإنه ولو كان ضعيفاً في حفظه فإنه يُقبَل حديثه الموجود في أصوله، إذا كان الراوي صدوقاً في الجملة [3].

3- أن منهج الشيخين قائم على النظر في الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وليس النظر في خصوص كل إسناد على انفراده، فليس معنى أن راوي الحديث ضعيف أو متكلم فيه يُرد حديثه، بل يجب النظر إلى الحديث من حيث مجموع طرقه وأسانيده [4].

المطلب الثالث: نماذج من روايات الضعفاء ومنهج الشيخين في تخريجها

سأورد في هذا المطلب أمثلة عن بعض الرواة المُتكلَم فيهم الذين خرَّج لهم الشيخان -رحمهما الله تعالى-، مُتَّبعا في ذلك تقسيمي السابق، محاولاً -بإذن الله تعالى- تبيين محل الضعف فيهم وكذلك منهج الشيخين في التعامل مع هذا الضعف وكيفية التخريج لهم.

(1) - يُنظر: معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح، ص106.

(2) - يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ، أبو بكر كافي، ص 135.

(3) - يُنظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 22/2.

(4) - يُنظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص 148.

-الصنف الأول: رواة ضُعِّفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها

1/ بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري [1].

بريد بن عبد الله الأشعري: صدوق إلا أنَّ له مناكير [2]، قال يحي ابن معين: "ثقة" [3]، ووثقه العجلي، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، يكتب حديثه" [4]، وقال النسائي: "ليس بذاك القوي"، وقال الإمام أحمد: "يروي مناكير" [5].

بعض مروياته:

1/ قال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، واللفظ لأبي بكر، قالا: حدثنا أبو أسامة، عن بريد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أَحَدًا من أصحابه في بعض أمره، قال: **{بَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا، ويَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا}** [6].

ثم أورد -رحمه الله تعالى-متابعات لهذا الحديث.

المتابعة الأولى: قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن شعبة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، أنَّ النبي ﷺ بعثه ومعاذا إلى اليمن، فقال: **{يَسِّرا ولا تُعَسِّرَا، وبَشِّرَا ولا تُنَفِّرَا، وتَطَاوَعَا ولا تَخْتَلِفَا}** [7].

المتابعة الثانية: قال مسلم: وحدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان، عن عمرو، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن أبي خلف، عن زكريا بن عدي، أخبرنا عبيد الله، عن زيد بن أبي أنيسة،

---

(1) – هو: بريد بن عبد الله بن أبي بردة الأشعري، ابن أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار، حَدَّثَ عن: جده، وعن الحسن، وعطاء بن أبي رباح، وحدَّث عنه: السفيانان، وابن المبارك، وأبو معاوية، وحفص بن غياث، وأبو نعيم، وأبو أسامة، وغيرهم، توفي سنة نيف وأربعين ومائة. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 252/6).

(2) – تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 431/1.

(3) –يُنظر: تاريخ ابن معين، يحي ابن معين، 47/4.

(4) –يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم 426/2.

(5) – يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 432/1.

(6) – صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، برقم 1732، 1358/3.

(7) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، برقم 1733، 1359/3.

كلاهما عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ نحو حديث شعبة، وليس في حديث زيد بن أبي أنيسة: **{وتطاوعا ولا تختلفا}** (1).

أما الشواهد: فقد ذكر -رحمه الله تعالى-للحديث شاهداً واحداً فقال: حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي التياح، عن أنس، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبيد الله بن سعيد، ح وحدثنا محمد بن الوليد، حدثنا محمد بن جعفر، كلاهما، عن شعبة، عن أبي التياح، قال: سمعت أنس بن مالك ﷺ، يقول: قال رسول الله ﷺ: **{يسروا ولا تعسروا، وسكنوا ولا تنفروا}** (2).

2/ أفلح بن حميد الأنصاري المدني (3).

أفلح بن حميد الأنصاري: صالح الحديث إلا أنَّ له مناكير، فقال الإمام أحمد: "صالح"، وعن يحيى بن معين أنه قال: "أفلح بن حميد ثقة"، وقال ابن أبي حاتم: "ثقة لا بأس به" (4)، ووثقه النسائي وابن سعد، وقال ابن عدي: "كان أحمد يُنْكِرُ على أفلح حديث ذات عرق، ولم يُنْكِر عليه أحمد غير هذا، وقد انفرد به عن أفلح المعافي ابن عمران، وأفلح صالح، وأحاديثه مستقيمة (5)، وقال أبو داود سمعت أحمد يقول: أفلح بن حميد له مناكير (6)، وقال ابن عدي: صالح الحديث إلا أنَّ له غرائب (7).

1/ قال الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ قالت: **{طَيَّبْتُ رسول الله ﷺ بيدي لِحَرَمِه حين أَحْرَمْ، ولِحِلِّه حين أَحَلَّ، قبل أن يطوف بالبيت}** (8).

---

(1) - صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، برقم 1733، 1359/3.

(2) - صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، برقم 1734، 1359/3.

(3) - هو: أفلح بن حميد الأنصاري، المدني، أبو عبد الرحمن، سَمِعَ عن: القاسم، وأبي بكر بن حزم وغيرهم، وحدَّث عنه: ابن وهب والقعنبي وجماعة. (يُنظر: ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 274/1).

(4) - يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 324/2.

(5) - يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 391/1.

(6) - يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 367/1.

(7) - يُنظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، 274/1.

(8) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.

ثم أورد الإمام متابعات لهذا للراوي في هذا الحديث.

المتابعة الأولى: قال مسلم: وحدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة ﵂، أنها قالت: **{كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحْرِمْ، ولِحِلِه قبل أن يطوف بالبيت}** (1).

المتابعة الثانية: قال مسلم: حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله بن عمر، قال: سمعت القاسم، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **{طيبت رسول الله ﷺ لِحِلِّه ولِحُرَمِهْ}** (2).

المتابعة الثالثة: قال مسلم: حدثني محمد بن حاتم، وعبد بن حميد -قال عبد: أخبرنا، وقال ابن حاتم حدثنا-: محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة، أنه سمع عروة، والقاسم، يخبران عن عائشة ﵂، قالت: **{طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريرة، في حجة الوداع، للحِلِّ والإحرام}** (3).

المتابعة الرابعة: قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب، جميعا عن ابن عيينة، قال زهير: حدثنا سفيان، حدثنا عثمان بن عروة، عن أبيه، قال: سألت عائشة ﵂: **{بأي شيء طَيَبّت رسول الله ﷺ عند حُرَمِهْ؟ قالت: بأطيب الطيب}** (4).

المتابعة الخامسة: قال مسلم: وحدثناه أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن عثمان بن عروة، قال: سمعت عروة، يحدث عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **{كنت أُطَيِّب رسول الله ﷺ بأطيب ما أقدر عليه، قبل أن يُحْرِم، ثم يُحْرِم}** (5).

(1) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.
(2) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.
(3) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.
(4) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.
(5) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.

المتابعة السادسة: قال مسلم: وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك، عن أبي الرجال، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: **{طَيَّبْت رسول الله ﷺ لِحُرَمِه حين أَحْرَم، ولِحِلِّه قبل أن يُفِيْضَ بأطيب ما وجدتُ}** [1].

المتابعة السابعة: قال مسلم: وحدثنا يحي بن يحي، وسعيد بن منصور، وأبو الربيع، وخلف بن هشام، وقتيبة بن سعيد قال يحي: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا حماد بن زيد، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: **{كأني أنظر إلى وَبِيص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو مُحْرِم}**، ولم يَقُل خلف: وهو مُحْرِم، ولكنه قال: وذاك طيب إحرامه[2].

فالإمام مسلم لا يُخَرِّج للرواة من هذا الصنف شيئاً مما انفردوا به غالباً، وخاصة إِنْ ضُعِّفوا في تلك الأحاديث التي انفردوا بها، بل إنه يورد لهم متابعات وشواهد تقوي أحاديثهم وتُثْبِتُ مشاركتهم لغيرهم من الرواة في أحاديثهم.

ففي تخريج الإمامين للرواة من هذا الصنف أمران:

الأمر الأول: هو عدم الرواية عنهم فيما انفردوا به وضُعِّفوا فيه وهذا بناءً على منهج الانتقاء كما سبق ذكره.

والأمر الثاني: ألا وهو إيراد المتابعات والشواهد لحديث الراوي، حتى تَثْبُتَ موافقته لغيره من الثقات، وتنفي انفراده به.

(1) – صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1189، 846/2.

(2) – صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، برقم 1190، 847/2.

-الصنف الثاني: رواة ضُعِّفوا في شيوخ معينين

1/ سَلَّامُ بنُ أبي مُطِيع [1].

سلَّام بن أبي مطيع: ثقة، تُكلم في حديثه عن بعض شيوخه، خاصَّة قتادة، فقال أو حاتم: "ثقة، صاحب سُنَّة، وكان ابن مهدي يُحَدِّثُ عنه" [2]، ووثقه أحمد وغيره [3]، وقال ابن عدي: "لا بأس به، وليس هو بمستقيم الحديث في قتادة خاصة، وله غرائب" [4]، وقال ابن حجر: "تُكلم في حديثه عن قتادة خاصةً" [5].

1/ قال البخاري -رحمه الله تعالى-: حدثنا إسحاق، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سلام بن أبي مطيع، عن أبي عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله البجلي ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **{اقْرَءُوا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ}**، قال أبو عبد الله: سمع عبد الرحمن سَلَّاماً [6].

ثم أورد الإمام -عليه رحمة الله-متابعة للراوي في حديثه هذا.

المتابعة: قال البخاري: حدثنا إسحاق، أخبرنا عبد الصمد، حدثنا همام، حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب بن عبد الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ، قال: **{ اقْرَءُوا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ}**، قال أبو عبد الله: وقال يزيد بن هارون، عن هارون الأعور، حدثنا أبو عمران، عن جندب عن النبي ﷺ [7].

---

(1) - هو: سَلَّامُ بنُ أبي مُطِيع، واسمه سعد الخزاعي مولاهم أبو سعيد البصري (64هـ)، روى عن: قتادة وغالب القطان وأبي عمران الجوني وأيوب السختياني، وغيرهم، روى عنه: ابن مهدي وابن المبارك ويونس بن محمد وزهير بن نعيم البابي ووهب بن جرير بن حازم وغيرهم. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 288/4).

(2) - يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 259/4.

(3) - يُنظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل، 253/1.

(4) - يُنظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، 181/2.

(5) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 462/1.

(6) - صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، برقم 7364، 111/9.

(7) - صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، برقم 7365، 111/9.

فلو أنَّ الإمام البخاري خرَّج لسَلَّام بنُ أبي مُطِيع فيما رواه عن غير قتادة لكفى، إذ أنَّ سَلَّام بنُ أبي مُطِيع قد أُتهم في حديثه عن قتادة، أي أنَّ تخريج الشيخ لحديثه عن غير قتادة كافٍ تجنُّباً لموضع الضعف فيه، إلا أنَّ الإمام-رحمه الله تعالى-أضاف إلى ذلك سرد متابعات للحديث.

ولقد أخرج له الإمام مسلم في صحيحه، مُحتجّاً به في الأصول، بل جعل حديثه حديث الباب، من غير متابعات أو شواهد.

2/ فقال -رحمه الله تعالى-: حدثنا الحسن بن عيسى، حدثنا ابن المبارك، أخبرنا سلام بن أبي مطيع، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، رضيع عائشة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: **{مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ}**، قال: فحدثت به شعيب بن الحبحاب فقال: حدثني به أنس بن مالك، عن النبي ﷺ [1].

2/ معمر بن راشد [2].

أحد الأئمة الأثبات، ثقة من أوثق الناس في الزهري، لكن حديثه في البصرة خاصة ضعيف، قال الذهبي: "أحد الاعلام الثقات، له أوهام معروفة، احتُمِلت له في سَعَةِ ما أتقن" [3]، وقال يحي ابن معين: "معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة"، وقال على ابن المديني: "...نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل البصرة شعبة وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة ومعمر بن راشد" [4]، وقال يحي ابن معين: "معمر عن ثابت ضعيف"، وقال أيضا: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخافه، إلا عن الزهري وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عَمِل في حديث الأعمش شيئا، قال وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي

(1) - صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب من صلى عليه مائة شفعوا فيه، برقم 947، 654/2.

(2) - هو: معمر بن راشد، أبو عروة الأزدي مولاهم البصري (153هـ)، أحد الأعلام وعالم اليمن، حدَّث عن: الزهري وقتادة وعمرو بن دينار وزياد بن علاقة ويحي بن أبي كثير ومحمد بن زياد الجمحي وغيرهم، حدَّث عنه السفيانان وابن المبارك وغندر وابن علية ويزيد بن زريع وعبد الأعلى وغيرهم. (يُنظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، 142/1).

(3) - ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 154/4.

(4) - يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 256/8.

النجود وهشام بن عروة وعن هذا الضرب مضطرب كثير الأوهام" [1]، وقال أبو حاتم: "معمر بن راشد، ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط" [2].

1/ قال البخاري: حدثنا صدقة، أخبرنا ابن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن هند، عن أم سلمة، وعمرو، ويحي بن سعيد، عن الزهري، عن هند، عن أم سلمة، قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: **{سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ، أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ}** [3].

2/ وقال مسلم: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: **{كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْض، وَكَانَ مُوسَى عليه السلام يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ. قَالَ: فَجَمَحَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ، حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوْأَةِ مُوسَى قَالُوا: وَاللهِ، مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نُظِرَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا}** قال أبو هريرة: "وَاللهِ إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَدَبٌ سِتَّةٌ، أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبُ مُوسَى بِالْحَجَرِ" [4].

فالشيخان –رحمهما الله تعالى–هنا قد أخرجا لمعمر بن راشد في الأصول، بل جعَلاَ حديثه حديث الباب دون متابعات ولا شواهد، إلا أنهما لم يخرجا له فيما ضُعِّف فيه، أن الحديث الأول عن الزهري وهو من أوثق الناس فيه، بينما الحديث الثاني عن همام بن منبه وهو يماني، ومعمر من أعلم الناس بحديث بلده –أهل اليمن–، كما يجدر التنبيه أن الحديث الثاني في صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، والتي تفرد بها معمر واتفق الأئمة على صحة ما فيها.

3/ وقال البخاري أيضاً: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كسفت الشمس على عهد رسول

(1) – يُنظر: تاريخ دمشق، علي ابن الحسن ابن عساكر، 415/59.

(2) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 257/8.

(3) – صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، برقم 115، 34/1.

(4) – صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، برقم 339، 267/1.

الله ﷺ، فقام النبي ﷺ، فصلى بالناس، فأطال القراءة، ثم ركع، فأطال الركوع، ثم رفع رأسه، فأطال القراءة وهي دون قراءته الأولى، ثم ركع، فأطال الركوع دون ركوعه الأول، ثم رفع رأسه، فسجد سجدتين، ثم قام، فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك، ثم قام فقال: **{إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلاَةِ}** (1).

4/ وقال مسلم أيضاً: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق بن همام، حدثنا معمر بن راشد، عن همام بن منبه أخي وهب بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة، عن محمد رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ: **{لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ}**(2).

فكلا الحديث أوردهما الشيخان على سبيل المتابعات والشواهد، أما الأول فأورده البخاري –رحمه الله تعالى– كشاهد لحديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: **{الشَّمْسُ وَالقَمَرُ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا}** (3)، بينما الحديث الثاني أورده الإمام مسلم كشاهد لحديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: **{لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ، وَكُنْتَ عَلَى الْبَصْرَةِ}** (4).

قال ابن حجر –رحمه الله تعالى–: "واحتج به الأئمة كلهم –أي معمر بن راشد–، وأخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاووس وهمام بن منبه ويحي بن أبي كثير، وهشام بن عروة، وأيوب وثمامة بن أنس وعبد الكريم الجزري، ولم يخرج من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه" (5).

(1) – صحيح البخاري، أبواب الكسوف، لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته، برقم 1058، 38/2.
(2) – صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، برقم 225، 204/1.
(3) – صحيح البخاري، أبواب الكسوف، لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته، برقم 1057، 38/2.
(4) – صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، برقم 224، 204/1.
(5) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 445/1.

- الصنف الثالث: رواة ضُعِّفُوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير

1/ حجاج بن محمد الأعور المصيصي [1].

ثقة ثبت، إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ فلما رأى ابنه ذلك منه منعه من تحديث الناس، قال ابن المديني: "حجاج الأعور ثقة"، وقال أبو حاتم: "حَجَّاج بن محمد صدوق" [2]، وقال الإمام أحمد: "ما أضبط حجاج ابن محمد وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف"، قال إبراهيم الحربي: "لما قدم حجاج الأعور آخر قَدْمَةٍ إلى بغداد خَلَطَ، فرأيت يحيى بن معين عنده، فرآه يحيى خلط فقال لابنه: لا تدخل عليه أحداً" [3].

1/ قال البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، ح وحدثني محمد بن عبد الرحيم، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، قال: أخبرني ابن أبي مليكة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره، عن أسماء بنت أبي بكر ﵂، أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقال: **{لاَ تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ، ارْضَخِي مَا اسْتَطَعْتِ}** [4].

وهو حديث الباب والوحيد فيه، من غير متابعات ولا شواهد.

2/ وقال مسلم -رحمه الله تعالى-: حدثني محمد بن حاتم، وإبراهيم بن دينار، قالا: حدثنا حجاج بن محمد ح وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، كلاهما عن ابن جريج، أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس، عن أبي عبد الله القراظ، أنه قال: أشهد على أبي هريرة أنه قال: قال أبو القاسم ﷺ: **{مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلْدَةِ بِسُوءٍ -يَعْنِي الْمَدِينَةَ -أَذَابَهُ اللهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ}** [5].

---

(1) - هو: حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي، الأعور، سليمان بن مجالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة، سمع من: ابن جريج -فأكثر وأتقن -، ومن: يونس بن أبي إسحاق، وحريز بن عثمان، وغيرهم، حدث عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق، وأبو خيثمة، وأبو عبيدة بن أبي السفر، وخلق كثير. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 447/9).

(2) - يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 166/3.

(3) - يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 233/8.

(4) - صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة فيما استطاع، برقم 1434، 113/2.

(5) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله، برقم 1386، 1007/2.

وذكر له متابعة فقال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن أبي هارون موسى بن أبي عيسى، ح وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا الدراوردي، عن محمد بن عمرو، جميعا سمعا أبا عبد الله القراظ، سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ بمثله [1].

ثم أَتْبَعه بشاهد من حديث سعد بن أب وقاص ﷺ فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حاتم -يعني ابن إسماعيل-، عن عمر بن نبيه، أخبرني دينار القراظ، قال: سمعت سعد بن أبي وقاص، يقول: قال رسول الله ﷺ: **{مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ، أَذَابَهُ اللهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ}** [2].

3/ وروى عنه الإمام مسلم أيضا بدون متابعات ولا شواهد، بل جعل حديثه حديث الباب، فقال: حدثنا هارون بن عبد الله، وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله، يحدث، أن النبي ﷺ خطب يوما، فذكر رجلا من أصحابه قُبِضَ فَكُفِّنَ في كَفَنٍ غير طائل، وقُبِرَ ليلا، فزَجر النبي ﷺ أن يُقْبَر الرجل بالليل حتى يُصَلَى عليه، إلا أن يُضْطَر إنسان إلى ذلك، وقال النبي ﷺ: **{إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ}** [3].

فعلى الرغم من اختلاط حجَّاج ابن محمد في آخر عمره، إلا أنه ما ضَرَّهُ ذلك الاختلاط، فإن يحي بن معين منع ابنه أن يُدْخِلَ عليه الناس-بعد اختلاطه- [4].

2/ جرير بن حازم [5].

جرير بن حازم: ثَبْتٌ من الأثبات، رضيه غير واحد من الأئمة، إلا أنه تغير في أواخر عمره؛ قال أبو حاتم: "جرير بن حازم صدوق"، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "جرير بن حازم أثبت

---

(1) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله، برقم 1386، 1007/2.

(2) - صحيح مسلم، كتاب الحج، باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله، برقم 1387، 1007/2.

(3) - صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في تحسين كفن الميت، برقم 943، 651/2.

(4) - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 396/1.

(5) - هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، حدَثَّ عن: الحسن، وابن سيرين، وأبي رجاء العطاردي، ونافع مولى ابن عمر، وأبي فزارة العبسي، وغيرهم، وحَدَّث عنه: وهب بن جرير الحافظ، وأيوب السختياني، والأعمش، وهشام بن حسان، ويزيد بن أبي حبيب، وخلق كثير. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 99/7).

عندي من قرة بن خالد" [1]، وسُأل يحي ابن معين عن جرير بن حازم وأبي الأشهب فقال: "جرير بن حازم أحسن حديثا منه وأسند"، وكان يحي بن سعيد القطان يقول: "جرير بن حازم ثقة وكان يرضاه" [2]، وقال أبو حاتم: "تغير قبل موته بسنة" [3]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "اختلط فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه" [4].

ولقد تنوعت رواية الشيخين عنه بين التخريج له بدون متابعات أو شواهد، وبين التخريج له مقرونا بغيره، إلا أن ذلك لم يكن لتقوية حديثه، فكما سبق ذِكْرُ أنه لم يُحَدِّث بعد اختلاطه قط، كما نص على ذلك الأئمة.

1/ قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا جرير بن حازم، قال: حدثنا أبو رجاء، عن سمرة بن جندب ﷺ، قال **{كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلاَةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ}** [5]، وهو في الأصول بدون متابعات له.

2/ وقال مسلم –رحمه الله تعالى–: وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا جرير بن حازم، عن نافع، مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **{مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ}** [6]، وهذا الحديث أورده الإمام مسلم كمتابعة لعبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **{مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ}** [7].

(1) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 505/2.
(2) – يُنظر: تاريخ ابن معين، يحي ابن معين، 347/4.
(3) – ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 392/1.
(4) – المختلطين، صلاح الدين العلائي، ص17.
(5) – صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم 845، 168/1.
(6) – صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب من أعتق شركا له في عبد، برقم 1501، 1286/3.
(7) – صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب من أعتق شركا له في عبد، برقم 1501، 1286/3.

الصنف الرابع: رواة ضعفوا بسبب خلل وقع لهم في التحمل، كالرواية بالإجازة أو الوجادة، أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال أو التدليس.

1/ الحكم بن نافع [1].

الحكم بن نافع: هو أبو اليمان، ثقة ثبت تُكُلِّم في سماعه من شعيب، إلا أن ذلك لم يؤثر على رواياته عنه، لأنه روى عنه كتابا إجازة، وهي إحدى طرق التحمل؛ قال أبو حاتم الرازي: "أبو اليمان -أي الحكم بن نافع-نبيل صدوق ثقة" [2]، وقال يحي ابن معين: "أبو اليمان ثقة"[3]، وقال أبو زرعة: "لم يسمع من شعيب إلا حديثا واحدا والباقي إجازة" [4]، وقال ابن حجر: "تَكَلَّم بعضهم في سماعه من شعيب فقيل إنه مناولة وقيل إنه إذن مجرد" [5].

ولقد سأل أحمد بن حنبل أبا اليمان: كيف سمع الكتب من شعيب؟ فقال: "قرأت عليه بعضَه، وبعضَه قرأه علي، وبعضَه أجاز لي، وبعضَه مناولة".

وقال ابن معين: "سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة، فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أُخْرجها إلى أحد" [6].

ولقد احتج الشيخان بحديثه عن شعيب بن أبي حمزة في صَحِيحَيْهِما [7]، فإن صح ذلك -أي كون أحاديثه عن شعيب كاملة إجازة-فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنَّه كان يقول في جميع ذلك أخبرنا ولا مشاحة في ذلك إنْ كان اصطلاحاً له [8].

---

(1) – هو: أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي، ولد: في حدود سنة بضع وثلاثين ومائة، وطلب العلم سنة بضع وخمسين، روى عن: صفوان بن عمرو، وحريز بن عثمان، وأبي بكر بن أبي مريم، وخلق كثير، حَدَّث عنه: أحمد، وابن معين، ومحمد بن يحي، وعمرو بن منصور النسائي، وغيرهم، ولقد توفي أبو اليمان سنة إحدى وعشرين ومائتين. (يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 319/10).

(2) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 129/3.

(3) – يُنظر: تاريخ دمشق، علي بن الحسن ابن عساكر، 76/15.

(4) – تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، 302/1.

(5) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 399/1.

(6) – سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 321/10.

(7) – يُنظر: ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 581/1.

(8) – يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 399/1.

1/ فقال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، أنه أخبره أن رسول الله ﷺ قال: **{إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ}** (1)، والحديث مُخَرَّجٌ في الأصول.

2/ وقال البخاري –رحمه الله تعالى–أيضا: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني أبو **سلمة** بن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري، يستشهد أبا هريرة: أنشدك الله، هل سمعت النبي ﷺ يقول: **{يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ}**، قال أبو هريرة: نعم (2)، وهو حديث الباب، ولوحده أيضاً.

3/ وقال مسلم –رحمه الله تعالى–: حدثني أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته، أنَّ النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: **{اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ}**، قالت: فقال له قائل: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم يا رسول الله فقال:**{إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ}** (3)، وهذا الحديث خرَّجه الإمام للراوي في الأصول محتجا به.

4/ وأخرج له بمتابعة غيره له، فقال –رحمه الله تعالى–: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني علي بن حسين، أن المسور بن مخرمة، أخبره أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل، وعنده فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي ﷺ، فقالت له: إن قومك يتحدثون أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكحا ابنة أبي جهل، قال المسور: فقام النبي ﷺ، فسمعته حين تشهد ثم قال: **{ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَنِي، فَصَدَقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ مُضْغَةٌ مِنِّي، وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَفْتِنُوهَا، وَإِنَّهَا وَاللهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللهِ عِنْدَ رَجُلٍ**

(1) – صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، برقم 56، 20/1.

(2) – صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد، برقم 453، 98/1.

(3) – صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، برقم 589، 412/1.

وَاحِدٍ أَبَدًا} فقال: فترك علي الخِطبة [1]، ثم قال مسلم عقب هذا الحديث: وحدثنيه أبو معن الرقاشي، حدثنا وهب -يعني ابن جرير-، عن أبيه، قال: سمعت النعمان -يعني ابن راشد- يحدث عن الزهري، بهذا الإسناد، نحوه.

5/ وأخرج له أيضا على سبيل المتابعة لغيره، فقال: وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو بكر بن إسحاق، قالا: أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: حدثني عامر بن واثلة الليثي، أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي، لقي عمر بن الخطاب بعسفان بمثل حديث إبراهيم بن سعد، عن الزهري [2].

2/ خلاس بن عمرو الهجري[3].

ثقة ثبت تُكُلِّم في حديثه عن الإمام علي ﷺ، فقيل أنه لم يسمع منه شيئا؛ قال العجلي: "خلاس بن عمرو، بصري، تابعي، ثقة" [4]، ووثقه الإمام أحمد ويحي ابن معين [5]، وكان يحي القطان يتوقى حديثه عن عليٍّ خاصة، وقال أبو داود: "ثقة، لم يسمع من علي" [6]، قال شعبة للوليد بن خالد: "لا ترو عن خلاس شيئا ثم قال بعد ذلك: إني أراه صحفيا"، وقال البيهقي: "روايته عن عليٍّ عند أهل العلم بالحديث غير قوية، يقولون هي صحيفة" [7].

(1) – صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ، برقم 2449، 1903/4.

(2) – صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن، ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقه، أو غيره فعمل بها وعلمها، برقم 817، 559/1.

(3) – هو: خلاس بن عمرو الهجري البصري، (100 هـ)، روى عن: علي، وعمار بن ياسر، وعائشة، وأبي هريرة، وحدَّث عنه: قتادة، وداود بن أبي هند، وعوف الأعرابي، وخلق كثير. (يُنظر: تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، 1090/2).

(4) – الثقات، أحمد ابن عبد الله العجلي، ص145.

(5) – الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 402/3.

(6) – يُنظر: ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، 658/1.

(7) – إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، 237/4.

أما أحاديثه في الصحيحين، فمنها:

1/ قال البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثني يوسف بن موسى، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثني عوف، عن خلاس، ومحمد، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: **{مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا، وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ}** (1).

2/ وقال مسلم –عليه رحمة الله–: حدثنا إبراهيم بن دينار، ومحمد بن حرب الواسطي، قالا: حدثنا عمرو بن الهيثم أبو قطن، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **{لَوْ تَعْلَمُونَ –أَوْ يَعْلَمُونَ–مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً}**، وقال ابن حرب: "الصف الأول ما كانت إلا قرعة" (2).

ولقد أعرض الشيخان –رحمهما الله تعالى–عن الرواية عن هذا الراوي فيما ضُعِّف فيه –أي أحاديث علي ﷺ–، إذا أنه اتُّهم بالإرسال فيها لكونه لم يسمع من علي ﷺ، بل له صحيفة عنه.

الصنف الخامس: رواة ضُعِّفوا بسبب المذهب الفقهي أو العقدي

ولقد سبق بيان ذلك –بتوفيق من الله تعالى–في المبحث الثاني من الفصل الأول (3).

الصنف السادس: الرواة الذين ضُعِّفوا تضعيفاً مطلقاً

ونقصد بهم الرواة الذين لم يكن تضعيفهم في حالات خاصة كما سبق، إنما تضعيفهم كان مُطْلَقاً، وهؤلاء جماعة منهم:

(1) – صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان، برقم 6669، 136/8، ولم يخرج له البخاري سوى حديثين وكلاهما مقرون بمحمد ابن سيرين.

(2) – صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، وإقامتها، برقم 439، 326/1.

(3) – يُنظر: ص75، من هذا البحث.

1/ فضيل بن سليمان النميري [1].

قال يحي بن معين: "فضيل بن سليمان النميري ليس بثقة"، وعن أبي حاتم أنه قال: "فضيل بن سليمان ليس بالقوي"، وقال أبو زرعة: "لين الحديث" [2]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال الساجي: "وكان صدوقا وعنده مناكير"، وقال بن قانع: "ضعيف" [3]، وقد لخص الحافظ ابن حجر حاله فقال: "صدوق له خطأ كثير" [4].

وبالنظر إلى ما سبق من كلام أئمة الجرح والتعديل وجهابذته نجد أنه ليس في الدرجة العليا في الوثاقة.

ومع ذلك نجد الشيخين أخرجا له في كتابيهما، وما ذاك إلا أنَّهما قد انتقيا من حديثه ما علما أنَّه أصاب فيه، ومما أخرجا له:

1/ قال البخاري: حدثنا يحي، حدثنا ابن عيينة، عن منصور بن صفية، عن أمه، عن عائشة: أن امرأة سألت النبي ﷺ ح وحدثنا محمد هو ابن عقبة، حدثنا الفضيل بن سليمان النميري البصري، حدثنا منصور بن عبد الرحمن ابن شيبة، حدثتني أمي، عن عائشة رضي الله عنها: **{ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الحَيْضِ، كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْهُ؟ قَالَ: تَأْخُذِينَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَوَضَّئِينَ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَوَضَّئِي، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَوَضَّأُ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ ﷺ: تَوَضَّئِينَ بِهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَرَفْتُ الَّذِي يُرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَذَبْتُهَا إِلَيَّ فَعَلَّمْتُهَا}** [5].

(1) – هو: فضيل بن سليمان النميري أبو سليمان، روى عن: أبي حازم وعمرو ابن أبي عمرو وأبي مالك الاشجعي وموسى بن عقبة وخلق كثير، روى عنه: عبيد الله القواريري ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي وعلي بن المديني وعمرو بن علي الصيرفي وعبد الله بن معاوية الزبيري، وغيرهم. (يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 72/7).

(2) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 72/7.

(3) – يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 292/8.

(4) – تقريب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، ص447.

(5) – صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الأحكام التي تعرف بالدلائل، 109/9.

ولقد ذكر البخاري متابعتين لهذا الحديث، إحداهما عن ابن عيينة [1] والأخرى عن وهيب بن خالد [2].

2/ قال البخاري: حدثني أحمد بن المقدام، حدثنا الفضيل بن سليمان، حدثنا أبو حازم، حدثنا سهل بن سعد الساعدي: **{كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ فِي الخَنْدَقِ، وَهُوَ يَحْفِرُ وَنَحْنُ نَنْقُلُ التُّرَابَ، وَيَمُرُّ بِنَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لاَ عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الآخِرَهْ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالمُهَاجِرَهْ}** [3]، ولقد تابعه في هذا الحديث ابن أبي حازم عن أبيه [4].

3/ وقال البخاري أيضا: حدثني محمد بن أبي بكر، حدثنا فضيل بن سليمان، حدثنا موسى بن عقبة، حدثنا سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، **{أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلْدَحٍ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الوَحْيُ، فَقُدِّمَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سُفْرَةٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي لَسْتُ آكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلاَ آكُلُ إِلَّا مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَعِيبُ عَلَى قُرَيْشٍ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَقُولُ: الشَّاةُ خَلَقَهَا اللَّهُ، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ المَاءَ، وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الأَرْضِ، ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ، إِنْكَارًا لِذَلِكَ وَإِعْظَامًا لَهُ}** [5]، تابعه عليه عبد العزيز بن المختار عند أبي يعلى [6] [7].

2/ محمد بن عبد الرحمن الطفاوي [8].

محمد بن عبد الرحمن: صدوق ليس به بأس، إلا أنَّ ل مناكير وغرائب؛ قال عنه يحي بن معين: "صالح الحديث"، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس، صدوق صالح، إلا أنه يهم أحيانا"،

---

(1) – صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، برقم 314، 70/1.

(2) – صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب غسل المحيض، برقم 315، 70/1.

(3) – صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، برقم 6414، 88/8.

(4) – صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب دعاء النبي: أصلح الأنصار والمهاجرة، برقم 3797، 34/5.

(5) – صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل، برقم 3826، 40/5.

(6) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 435/1.

(7) – وللاطلاع على باقي أحاديث الراوي والمتابعات له، يُنظر: المرجع السابق، 435/1.

(8) – هو: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري، روى عن: هشام بن عروة وأيوب والأعمش وعوف الأعرابي وداود بن أبي هند وحصين بن عبد الرحمن وغيرهم، وحدَّث عنه: أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وبندار وأبو موسى وعمرو بن علي وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، وغيرهم. (يُنظر: تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 309/9).

وقال أبو زرعة: "منكر الحديث" [1]، وقال أبو حاتم الرازي في رواية أخرى: "ضعيف الحديث"[2]، وقال ابن عدي: "له إفرادات وغرائب، كلها مما يحتمل، ويُكتب حديثه" [3]، وذكره العقيلي في الضعفاء [4].

فعلى الرغم مما قيل فيه من طرف الأئمة تجريحا إلا أننا نجد الشيخين قد خرَّجا له.

1/ قال البخاري: حدثنا أحمد بن المقدام العجلي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، حدثنا أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: **{أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ البَارِحَةَ إِذْ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي}**، قال أبو هريرة: فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتقلونها [5].

ولقد علَّق الإمام البغوي فيما ذكر عنه الإسماعيلي على هذا الإسناد فقال: "لا أعلم حَدَّثَ به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن" [6]، إلا أن للحديث شواهد تعضده، ولقد ذكر الإمام البخاري بعضها.

الشاهد الأول: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **{بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدِي}** [7].

"فهذه الشواهد أو بعبارة أدق هذه المتابعات القاصرة، تدل على أن هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة يرويه عنه محمد بن سيرين وسعيد بن المسيب، ويرويه عن سعيد بن المسيب، ابن شهاب الزهري، ويرويه عن الزهري، إبراهيم بن سعد وعقيل، وأما محمد بن سيرين فيرويه عنه

(1) – يُنظر: الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، 324/7.
(2) – تهذيب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، 309/9.
(3) – الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي، 410/7.
(4) – الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، 239/3.
(5) – صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب رؤيا الليل، 33/9.
(6) – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، 391/12.
(7) – صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ:نصرت بالرعب مسيرة شهر، برقم 2977، 54/4.

أيوب، ولم يروه عن أيوب إلا الطفاوي كما تقدم، فأصل الحديث إذن ثابت وصحيح لا مرية فيه" [1].

الشاهد الثاني: قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: **{بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي}**[2].

فهذه نماذج وأمثلة من تخريج الشيخين لمن اتصف بالضعف عامة، لم أقصد منها الاستقراء التام والاستيعاب، وإنما قصدي بها محاولة تبيين وتوضيح منهج الشيخين في تخريج أحاديث الضعفاء، وأنَّ المعتمد فيه ليس على خصوص الأسانيد وإنما يحكم للحديث بمجموع طرقه كما سبق ذكره.

وفي الأخير أود أن أوضح سبب تخريج الشيخين لأحاديث هؤلاء الضعفاء مع كون الحديث مرويا بأسانيد أخرى أقوى مما خرجَّاه في صَحِيحَيْهِما.

حيث يقول ابن الصلاح –رحمه الله تعالى–مجيباً على الإشكال: "أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفيا بمعرفة أهل الشأن بذلك" [3].

ولقد ذكر الإمام مسلم ذلك بنفسه حينما أنكر أبو زرعة عليه روايته عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، ففسر الإمام مسلم ذلك بأنَّه إنما أدخل من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليه عنهم بارتفاع، ويكون عنده من رواية أوثق منه بنزول، فيقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات [4].

(1) – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ص153.
(2) – صحيح البخاري، كتاب الاعتصام ، باب قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم، برقم 7273، 91/9.
(3) – صيانة صحيح مسلم، عثمان بن الصلاح، ص98.
(4) – يُنظر: المرجع السابق، ص99.

خُلاصَة المبحَث الثاني

إن تخريج الإمامين –رحمهما الله تعالى– للضعفاء من حيث الضبط قائم أيضاً –وكما سبق التنبيه عليه– على منهج الانتقاء، ألا وهو التَّعامل مع أحاديث الرَّاوي بمعطيات كثيرة وأحوال مختلفة، وذلك بالنَّظر إلى درجة الرَّاوي، واعتبار حفظه في شيوخه، وكيفية تحديثه بالحديث، ومقارنة ذلك بمن شاركوه في رواية الحديث، أو بتعبير آخر بالنَّظر الثَّاقب والتَّدقيق الشَّديد في كلِّ الأحوال المتعلِّقة بكلِّ رواية وراويها، بمعنى أنَّ كلَّ حديث وراوي لا بدَّ أن نتعامل معه وفق هذه الطريقة، من النَّظر في أحواله وروايته لذلك الحديث؛ من حيث درجته في نفسه، ودرجته في شيوخه، ودرجته مقارنة بغيره ممَّن شاركه في الرِّواية، ودرجته في المكان والزَّمان الذي يحدِّث فيه[1].

(1) يُنظر: تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، ص1457.

الخَاتِمَةُ

الخـــاتمـــة

لا يسعني في نهاية بحثي المتواضع إلا أن أختمه بالحمد والشكر لله ﷻ والثناء عليه سبحانه، إذ وفقني إلى إتمام هذا العمل، والوصول إلى خاتمته، وقد حاولت أن أجمع فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي في البحث، وهي:

1– بيان أن الله ﷻ قد هيأ لهذه الأمة من يحفظ لها أمر دينها، فبعد أن أيَّد ووفق الصحابة إلى جمع القرآن الكريم، وفق أئمة الحديث –رحمهم الله تعالى–إلى حفظ السنة وتدوينها، فكان من نتَاَجِ ذلك الكتب الستة، وعلى رأسها الصحيحين.

2– بيان حقيقة وجود بعض الرواة الضعفاء والمُتكَلم فيهم في الصحيحين، ولقد كان تخريج الشيخين لهم احتجاجاً في الأصول، وتوضيح أن قاعدة ومقولة أن كل من خرَّج له الشيخان فهو ثقة قد جاز القنطرة ليست على إطلاقها، وعليها بعض التعقيبات الحسنة، وجب التنبه لها.

3– بيان أن منهج الشيخين في التخريج للرواة سواءً في الضبط أو العدالة قائم على مبدأ الانتقاء من حديث الراوي، انتقاء ما صح من حديثه وتخريجه وترك ما أخطأ فيه، وكل ذلك بما تبيَّن لهم من القرائن والملابسات.

4– تبيان أن أقوال أهل العلم في الرواية عن المبتدعة بين مانع له على الإطلاق، وبين مبيح له كيفما كان، وبينهما من أجاز ذلك بشروط وضوابط، وأصل ذلك راجع إلى الاختلاف في تعريف البدعة وتقسيماتها عند العلماء.

5– بيان أن الأئمة نظروا إلى الراوي من حيث تحريه للصدق، وعدم تجرأه على الكذب في حديث رسول الله ﷺ، حيث إن مدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق –أي صدق لهجته–، وذلك متحقق في كثير من المبتدعة وأهل الأهواء، كما نص عليه غير واحد من الأئمة، ومعاملتهم كباقي الرواة في الرواية عنهم.

6– بيان أن الرواة الضعفاء أو الذين ضُعِّفُوا في الصحيحين من حيث الضبط على خمسة أصناف:

– **الصنف الأول**: رواة ضُعِّفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، وهذه الأحاديث لا يَعَرِج عليها الشيخان في صَحِيحَيْهِما بل يروون عنهم ما وافقوا فيه الثقات.

– **الصنف الثاني**: رواة ضُعِّفوا في شيوخ معينين، والشيخان لا يُخَرجان لهم عن هؤلاء الشيوخ الذين ضُعِّفوا فيهم، بل يروون لهم عن الشيوخ الذين وُثِّقوا فيهم.

– **الصنف الثالث**: رواة ضُعِّفُوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير، والشيخان –رحمهما الله تعالى–لا يُخَرِّجان لهم ما رووا في تلك الحالات التي طرأ لهم فيها التغير، أو أنهم يروون لهم حال تغيرهم ولكن فيما وافقوا فيه الثقات.

– **الصنف الرابع**: رواة ضُعفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل، والشيخان لا يُعرجان على ما وقع لهم فيه الخلل مما يَعْرُضُ لهم.

– **الصنف الخامس**: رواة ضُعِّفوا تضعيفا مطلقاً من حيث الضبط، والشيخان ينتقون من حديثهم ما أصابوا فيه.

وخلاصة منهج الشيخين في الرواية عن الضعفاء تتلخص فيما يلي:

أ– أنَّ الشيخين –رحمهما الله تعالى–يَرْوِيان عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك، فضعفهم مُحْتَمَلٌ يَنْجَبِر.

ب– أنهما لا يرويان لهم إلا ما صَحَّ من حديثهم، من خلال منهج الانتقاء.

أما أهم التوصيات، فهي:

1– تعريف الناس بمنهج أئمة الحديث، قصد الإفادة من كُتُبِهِم ومصنفاتهم، والدعوة إلى الاهتمام بمؤلفاتهم دراسة وشرحاً ونقداً.

2– إعادة النظر والبحث في تطبيقات الأئمة وفق منهج حديثي صحيح، وخاصةً منهج النقد عند أئمة الحديث.

3– النظر إلى التراث الإسلامي نظرةَ حب وتقدير بحرص وإخلاص، مع إعمال عقولنا في دراسته قَدْر حقها ومنزلتها، بدون إفراط ولا تفريط.

وأخيراً، هذا ما وُفقت إلى كتابته، وما هُديت إلى تحريره، فإن أصبت فمن الله أولاً وآخراً، ثم من إعانات وتوجيهات الأستاذة الأفاضل، وأخص بالذِكْر شيخي وأستاذي نور الدين تومي، وإن أخطئت فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفَهَارِسُ الفَنّيّة

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ	البقرة	199	58
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ	آل عمران	102	01
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ	النساء	01	01
قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا	الأعراف	33	47
وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ	الإسراء	36	47
وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ	النور	04	60
وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ		55	60
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا	الأحزاب	70.71	01
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ	الحجرات	06	57

فهرس الأحاديث النبوية

راوي الحديث ﷺ	طرف الحديث	الصفحة
ابن عباس	أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ...	59
ابن عباس	أن رسول الله ﷺ صلى على قبر...	77
ابن عباس	مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ...	62
ابن مسعود	الشَّمْسُ وَالقَمَرُ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ...	107
أبو موسى الأشعري	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا...	80
أبو موسى الأشعري	بشِّروا ولا تنفروا ويسِّروا...	100
أبو هريرة	إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله ...	84
أبو هريرة	إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر...	84
أبو هريرة	أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ، ...	117
أبو هريرة	أما علمت أن آل محمد ﷺ لا يأكلون الصدقة...	77
أبو هريرة	بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ...	118
أبو هريرة	كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً...	106
أبو هريرة	لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ ...	107
أبو هريرة	لَوْ تَعْلَمُونَ -أَوْ يَعْلَمُونَ-مَا فِي الصَّفِّ...	114
أبو هريرة	مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلْدَةِ بِسُوءٍ ...	108
أبو هريرة	مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا، وَهُوَ صَائِمٌ...	114
أبو وائل الانصاري	كان عبد الله يُذَكِّر الناس في كل خميس...	79
أسماء بنت أبي بكر	لاَ تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكِ...	108

أم سلمة	سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ...	106
أنس بن مالك	أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن...	77
أنس بن مالك	لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله...	77
أنس بن مالك	يسروا ولا تعسروا...	101
جابر بن عبد الله	إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ...	109
جندب بن عبد الله	اقْرَءُوا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ...	104
حسان بن ثابت	يَا حَسَّانُ، أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ...	112
الزبير بن العوام	سألت عائشة بأي شيء طَيَبّت...	102
زيد بن ثابت	نَضَّرَ الله امرَأً سَمِعَ منَّا حديثاً...	88
سعد بن أبي وقاص	إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي...	112
سعد بن أبي وقاص	مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ...	109
سمرة بن جندب	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى...	110
سهل بن سعد	كُنَّا مَعَ رسول الله ﷺ فِي الخَنْدَقِ...	116
عائشة	رُفِعَ القلم عن ثلاثةٍ: عن النَّائم حتى يستيقظَ...	60
عائشة	طَيَبْتُ رسول الله ﷺ بيدي لِحَرَمِه...	101
عائشة	كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه...	102
عائشة	لكأني أنظر إلى وبيص الطيب...	103
عائشة	أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الحَيْضِ...	115
عائشة	اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ...	112
عائشة	إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ...	107
عائشة	طيبت رسول الله ﷺ بيدي بذريرة...	102

عائشة	طَيَّبْت رسول الله ﷺ لَحُرمِه حين أَحْرَم...	103
عائشة	طيبت رسول الله ﷺ لِحِلِّه ولِحُرمِهْ...	102
عائشة	كأني أنظر إلى وَبِيص الطيب...	103
عائشة	مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ ...	105
عائشة	كنت أُطَيِّب رسول الله ﷺ بأطيب ...	102
عبد الله بن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو...	116
عبد الله بن بسر	كان في عنفقته شعرات بيض...	82
عبد الله بن عمر	لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ...	107
عبد الله بن عمر	مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ...	110
عبد الله بن عمرو	أربعون خصلة أعلاهن منيحة...	83
عبد الله بن عمرو	بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل...	83
علي بن أبي طالب	كنت رجلا مذاء...	80
عمران بن حصين	كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ ...	76
فاطمة	أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ...	112
محمود بن الربيع	عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي...	59
معاذ بن جبل	يَسِّرا ولا تُعَسِّرَا...	100

فهرس الأشْـــعَـــــار

البيت الشعري	الصفحة
نَسِيتُ وَعْدَكَ والنِّسْيَانُ مُغْتَفَرٌ *** فَاغْفِرْ فَأَوَّلُ نَاسٍ أَوَّلُ النَّاسِ	93
وبايَعْتُ لَيْلى فِي الخَلاء، وَلَمْ يَكُنْ *** شُهودٌ عَلَى لَيْلى عُدُولٌ مَقَانِعُ	55

فَهْرَسُ الأعْـــلَام

العَلم المتَرجم له	الصفحة
إبراهيم بن طهمان	75
ابن الصلاح	55
ابن القيِّم	39
ابن المبارك	90
ابن حبان	73
ابن حجر العسقلاني	31
ابن رجب الحنبلي	50
اِبن سيرين	55
أحمد بن سلمة	22
أحمد بن واقد الحراني	63
إسحاق بن راهوية	15
إسحاق بن منصور	22
إسماعيل ابن أويس	34
أفلح بن حميد الأنصاري المدني	101
بريد بن عبد الله أبي موسى الأشعري	100
بندارا محمد بن بشار	21
الترمذي	93

جرير بن حازم	109
جرير بن عبد الحميد الضبي	78
الجوزجاني	74
الحارث بن عُبيد	49
الحازمي	43
حجاج بن محمد الأعور المصيصي	108
حريز بن عثمان	80
حسان بن عطية المحاربي	82
الحكم بن نافع	111
حميد بن أبي حميد الطويل	63
خالد بن مهران الحذاء	63
الخطيب البغدادي	56
خلاس بن عمرو الهجري	113
الذهبي	42
سَلَّامُ بنُ أبي مُطِيع	104
السيوطي	69
الشافعي	92
الصنعاني	71
عبد الرحمن المعلمي اليماني	51
عفان بن مسلم	65
الغزالي	56

فضيل بن سليمان النميري	115
القاضي عياض	35
محمد بن عبد الرحمن الطفاوي	116
معمر بن راشد	105
النووي	50
هشام بن عمار	65
يعقوب بن إبراهيم الدروقي	65

فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1/ القرآن الكريم وعلومه
– القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
– المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية –دمشق بيروت–، ط 1، 1412هـ.
2/ الحديث وعلومه
❖ **متون الحديث**
سنن أبي داود، أبو داود سليمان أبو السِّجِسْتاني، تحق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط 1، 1430 هـ-2009 م.
سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي –مصر–، ط 2، 1395 هـ -1975 م.
السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 3، 1424 هـ -2003 م.
سنن النسائي (المجتبى من السنن)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية –حلب–، ط 2، 1406هـ – 1986م.
صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1: 1422هـ.
صحيح ابن حبّان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، محمد بن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة –بيروت–، ط 1، 1408هـ-1988م.

صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، مسلم بن الحجاج، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي –بيروت–.

مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث –القاهرة، ط 1، 1416 هـ –1995 م.

❖ كتب مصطلح الحديث

الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر السمعاني، تحق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار–السعودية، ط 1، 1417هـ –1996م.

تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، ط 1، 1424 هـ –2003 م.

تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية –حلب–، ط 1، 1414هـ–1993م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاويش وعبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط 2، 1406 هـ –1986 م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية –حلب–، ط 1، 1416هـ –1995م.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان–، ط 1، 1417هـ–1997م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحق: محمود الطحان، مكتبة المعارف –الرياض–.

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله الكتاني، تحق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط 6، 1421هـ–2000م.

شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان–.

فوائد حديثية، ابن قيم الجوزية، تحق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وأبو معاذ إياد بن عبد اللطيف القيسي، دار ابن الجوزي، ط 1: 1416 هـ -1995 م.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.

الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية -المدينة المنورة-.

معرفة أنواع علوم الحديث، تقي الدين بن الصلاح، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا- ، دار الفكر المعاصر -بيروت-،1406هـ -1986م.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية -حلب-، الطبعة: الثانية، 1412 هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط 3، 1421 هـ -2000 م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404هـ/1984م

❖ كتب التخريج وعلل الحديث

شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء-الأردن، ط 1، 1407هـ -1987م.

علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية -بيروت-، ط 1، 1409هـ.

العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي -بيروت-.

العلل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط 1، 1427هـ- 2006 م.

العلل ومعرفة الرجال، أحمد ابن حنبل، تحق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض–، ط 2، 1422 هـ -2011 م.

نصب الراية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر –بيروت–لبنان / دار القبلة للثقافة الإسلامية –جدة–السعودية، ط 1، 1418هـ/1997م.

❖ كتب التراجم والطبقات

أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، محق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد –الرياض–، ط 1، 1409هـ.

الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط 15، أيار / مايو 2002 م.

الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، إبراهيم بن محمد الطرابلسي، تحق: علاء الدين علي رضا، وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، دار الحديث –القاهرة–، ط 1، 1988م.

إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط 1، 1422 هـ-2001 م.

الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية –حيدر آباد–، ط 1، 1382 هـ-1962م.

تاريخ ابن معين برواية الدوري، يحي ابن معين، أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي –مكة المكرمة–، ط 1، 1399هـ-1979م.

تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، تحق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ط 1، 2003 م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت–، ط 1، 1417 هـ.

تاريخ دمشق، علي ابن الحسن ابن عساكر، تحق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1415هـ -1995 م.
تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان-، ط 1، 1419هـ-1998م.
التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع -الرياض-، ط 1، 1406هـ-1986م.
تقريب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، تحق: محمد عوامة، دار الرشيد —سوريا-، ط 1، 1406هـ – 1986م.
التمييز، مسلم بن الحجاج، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر -المربع-السعودية ط 3، 1410هـ.
تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية —الهند-، ط 1، 1326هـ.
تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزي، تحق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة-بيروت-، ط 1، 1400هـ – 1980م.
الثقات، أحمد ابن عبد الله العجلي، تحق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة-السعودية، ط 1، 1405هـ – 1985م.
الثقات، محمد بن حبان، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن -الهند-، ط 1، 1393هـ -1973م.
الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية -بحيدر آباد الدكن-الهند، دار إحياء التراث العربي -بيروت-، الطبعة: الأولى، 1271 هـ-1952م.
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، مكتبة السعادة -بجوار محافظة مصر، 1394هـ-1974م.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين الذهبي، تحق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية -بيروت-لبنان، ط 1، 1412هـ-1992م.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1405 هـ-1985 م.

طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية -بيروت-، ط 1، 1403هـ.

الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد، تحق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة-، ط 2، 1408هـ.

الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية -بيروت-، ط 1، 1404هـ-1984م.

الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط 1، 1418هـ1997م.

المختلطين، صلاح الدين العلائي، تحق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي -القاهرة-، ط 1، 1417هـ -1996م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان-، ط 1، 1382 هـ-1963 م.

❖ كتب شروح الحديث

إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن موسى بن عياض، تحق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع -مصر-، ط 1، 1419 هـ-1998 م.

حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ابن قيم الجوزية، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط 2، 1388هـ-1968م.

صيانة صحيح مسلم، تقي الدين عثمان بن الصلاح، تحق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي -بيروت-، ط 2، 1408هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة –بيروت–، 1379هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحي بن شرف النووي، المحقق: لجنة علمية، دار المنهاج –جدة–، ط 1، 1425هـ –2004م.

– كتب الغريب والمعاجم:

القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، تحق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، ط 8، 1426 هـ–2005 م.

لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر –بيروت–، ط 3، 1414 هـ.

❖ كتب أخرى

الإيمان حقيقته وخوارمه ونواقضه عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم: الدكتور عبد الرحمن بن صالح، مدار الوطن للنشر، –الرياض–، ط 1، 1424 هـ–2003 م.

جامع العلوم والحِكم، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، تحق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة –بيروت–، ط 7، 1422هـ–2001م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت –مكتبة المنار الإسلامية–، الكويت، ص 27، 1415هـ –1994م.

الفروسية المحمدية، ابن قيم الجوزية، تحق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد–مكة المكرمة– ، ط 1، 1428 هـ.

قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية –القاهرة–، 1414 هـ–1991 م.

المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط 1، 1413هـ–1993م.

ثانيا: الرسائل والبحوث الجامعية

تعقيبات الإمام ابن القيم على العلماء في الحديث وعلومه، نور الدين تومي، رسالة دكتوره، بإشراف أ.د حميد قوفي، جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة-، نوقشت يوم 19-04-2016م.

جني الثمر بشرح نخبة الفكر، عصام بن عبد الله السناني، أستاذ الحديث بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم، وعضو مجلس الإدارة بالجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية، وعضو لجنة المناصحات الفكرية، جامعة القصيم -المملكة العربية السعودية-،بحث مطبوع عام 1424هـ.

منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبعة، ومروياتهم في الجامع الصحيح، إندونيسيا بنت خالد محمد حسون، رسالة ماجستير، إشراف د. غالب بن محمد الحامضي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، نوقشت يوم 1425/03/19هـ.

منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، دار ابن حزم -بيروت-، ط 1، 1422 هـ-2000 م، وهي أطروحة ماجستير في الحديث وعلومه، بإشراف د. حمزة عبد الله المليباري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر 1418 هـ-1998 م.

منهج الشيخين في انتقاء الرواة وأحاديثهم، أكرم محمد إبراهيم وفيصل بن أحمد شاه، وهي مجلة محكمة نصف سنوية، الشنة الثالثة، العدد السادس، صفر 1435هـ-ديسمبر 2013م.

الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، عبد القادر بن مصطفى المحمدي، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار -بغداد-، المجلد الثامن، كانون الأول 2010م.

فهرس المحتَويَات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: مقدمات ومفاهيم أولية	
المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري ومسلم، والتعريف بكِتابيهِما	
المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري والتعريف بكتابه الجامع الصحيح	12
الفرع الأول: ترجمة الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-	12
الفرع الثاني: التعريف بكتابِه الجامع الصحيح	16
المطلب الثاني: ترجمة الإمامِ مسلم والتعريف بكتابِه الصحيح	20
الفرع الأول: ترجمة الإمام مسلم -رحمه الله تعالى-	20
الفرع الثاني: التعريف بكتابِه الصحيح	22
المبحث الثاني: الانتقاء وتوضيح إشكالاته	
المطلب الأول: التوثيق والتضعيف بناءً على تخريج الشَيْخَيْن	28
المطلب الثاني: التصحيح المطْلَقْ والتضعيف المطْلَقْ	39
المطلب الثالث: معالم انتقاء الشيخين للرواة والأحاديث	46
الفصل الثاني: منهج الانتقاء عند الشيخين	
المبحث الأول: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث العدالة	
المطلب الأول: تعريف العدالة وشروطها	55
الفرع الأول: تعريف العدالة	55
الفرع الثاني: شروط العدالة	57

المطلب الثاني: مسائل متعلقة بالعدالة وموقف الشيخين منها	61
المطلب الثالث: موقف الشيخين من أحاديث المبتدعة، ومنهجهما في التخريج لهم	65
الفرع الأول: تعريف البدعة وأقسامها	65
الفرع الثاني: مذاهب العلماء في الرواية عن المبتدعة وأهل الأهواء	69
المطلب الرابع: نماذج من الرواة المبتدعة وأحاديثهم في الصحيحين	75
المبحث الثاني: منهج الشيخين في انتقاء الرواة من حيث الضبط	
المطلب الأول: تعريف الضبط وأهميته وكيفية معرفته ومراتبه	88
المطلب الثاني: موقف الشيخين من الرواة الضعفاء	96
المطلب الثالث: نماذج من روايات الضعفاء ومنهج الشيخين في تخريجها	99
الخاتمة	121
فهرس الآيات	124
فهرس الأحاديث النبوية	125
فهرس الأشعار	128
فهرس الأعلام المتَرجَم لهم	129
فهرس المصادر والمراجع	132
فهرس المحتويات	140

الحمد لله